جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

الموضوع:

السياسة التجارية في ظل جائحة كورونا

- دراسة حالة: الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية -

إعداد الطالبين:
لخميسي محلب
بهي الدين حبيطوش

إشراف الأستاذ:
د.لحلو بوخاري

السنة الجامعية: 2022/2021

إهـــــــــــداء

إلى روح أمي العزيزة الغالية، رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه

إلى الوالد الكريم أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة

إلى رفقاء البيت الطاهر الأنيق ، إخوتي سند الحياة ومبعث ابتسامتي في هذه الحياة، حفظهم الله ورعاهم

إلى أساتذتي الكرام وأصدقائي وزملائي وكل من قدم لي العون في إنجاز هذه المذكرة .

لخميسي محلب

إهـــــــــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين حفظهما الله

أدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات

إلى كل أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدّي بالمعلومات

إلى كل طلبة تخصص مالية وتجارة دولية دفعة 2022م

بهي الدين حبيطوش

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد كثيرا طيبا مباركا ولك يا رب على ما أنعمت علينا

من قوة وصبر الذي وفقنا بقضاء وقدر بإنهاء هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "الدكتور لحلوبوخاري" الذي أشرف على عملنا

هذا وسهل لنا الطريق في انجاز هذه المذكرة، الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة، حيث وجهنا

حين الخطأ وشجعنا حين الصواب فكان بذلك نعم المشرف ونعم الأستاذ.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين درسونا طيلة

مرحلة الدراسة.

ولا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة من الزملاء والأصدقاء

من قريب أو من بعيد

فلهم منا فائق التقدير والثناء، وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

لخميسي محلاب بهي الدين حبيطوش

مـــلخـــص

ملخص:

تعتبر السياسات التجارية إحدى أهم الأدوات التي لجأت إليها مؤخرا العديد من الحكومات استجابة لجائحة كورونا، على غرار الأقطاب الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد العالمي كالصين، الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت باتخاذ اجراءات استثنائية وسريعة في سياساتها التجارية لمجابهة آثار هذه الجائحة. تسلط هذه الدراسة الضوء على تحولات السياسة التجارية في ظل جائحة كوفيد-19، وكيفية استجابة هذه الأخيرة للأزمة الصحية العالمية، لذلك تم تخصيص الجانب النظري للمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما دراسة الحالة فقد تم فيه إظهار مختلف تدخلات السياسات التجارية المتخذة استجابة للوباء. توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك توجه نحو الحمائية من أجل الحفاظ على الإمدادات المحلية للمنتجات الأساسية والاستراتيجية، كما تم تسجيل تغيير في السياسة التجارية بحسب الأوليات خلال الوباء، وقد تراوحت تدخلات السياسات التجارية استجابة للجائحة من الإعانات إلى القيود التجارية، والتدابير الاستثمارية إلى مبادرات المشتريات الحكومية.

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد العالمي، سياسة تجارية، سياسات تحريرية، سياسات حمائية، جائحة كورونا.

Abstract:

Trade policies are one of the most important tools that many governments have recently resorted in response to the CORONA pandemic, such as major economic poles in the global economy as China, the European Union and the United States of America. they have taken extraordinary and rapid measures in their trade policies to counter the effects of the pandemic. This study sheds light on the shifts in trade policy in the light of the COVID-19 pandemic, and how the latter is responding to the global health crisis. Therefore, the theoretical side was devoted to the concepts related to the variables of the study, while the case study demonstrate various trade policy interventions taken in response to the pandemic. This study concluded that there is a tendency towards protectionism in order to maintain the domestic supply of basic and strategic products. The study also found that there is a shift in trade policy according to priorities during the epidemic. Trade policy interventions in response to the pandemic have ranged from subsidies to trade restrictions, and investment measures To Government Procurement Initiatives

Key words: Global economy, trade policy, liberalization policies, protectionist policies, Corona pandemic.

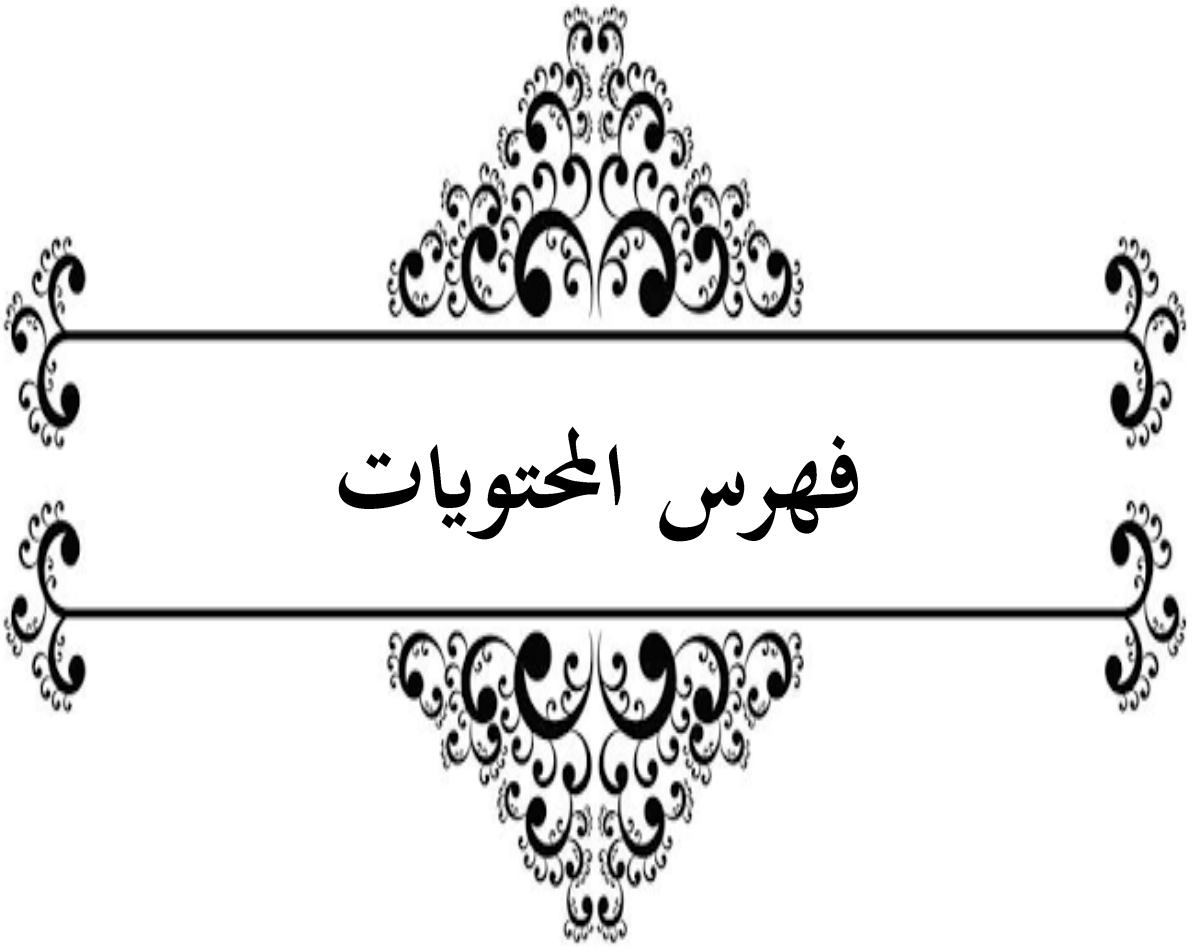

فهرس المحتويات

فـهـرس الـمـــحتويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	i
الشكر والتقدير	iii
ملخص	iv
فهرس المحتويات	vi
قائمة الجداول	ix
قائمة الأشكال	x
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول: **الأدبيات النظرية للسياسات التجارية وجائحة كورونا**	38 - 01
تمهيد	02
المبحث الأول: السياسات التجارية	03
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها	03
المطلب الثاني: أدوات السياسات التجارية	06
المطلب الثالث: إتجاهات السياسات التجارية	12
المبحث الثاني: جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد العالمي	17
المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا	17
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول النامية	19
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول المتقدمة	27
خلاصة	38
الفصل الثاني: **إستجابات السياسات التجارية لجائحة كورونا** **– الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية –**	71 - 39
تمهيد	40
المبحث الأول: الاجراءات التقييدية للسياسة التجارية	41
المطلب الأول: دراسة حالة الصين	41
المطلب الثاني: دراسة حالة الإتحاد الأوربي	45
المطلب الثالث: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية	50

المبحث الثاني: الاجراءات التيسيرية للسياسة التجارية	55
المطلب الأول: دراسة حالة الصين	55
المطلب الثاني: دراسة حالة الاتحاد الأوربي	60
المطلب الثالث: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية	65
خلاصة	71
الخاتمة	74 - 72
قائمة المراجع	79 - 75

قائمة الجداول والأشكال

❖ **قائمة الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01 - 01	أهم آثار أدوات السياسات التجارية	12
02 - 01	عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي	30
01 - 02	التحقيقات والتدابير المتعلقة بمكافحة الإغراق المتخذة من الولايات المتحدة	54
02 - 02	التحقيقات والتدابير التعويضية المطبقة من الولايات المتحدة	55

❖ **قائمة الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01 - 01	تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية	21
01 - 02	إجمالي المديونية العالمية	23
01 - 03	تأثير كوفيد-19 على القطاع غير الرسمي	24
01 - 04	تراجع تدفقات تحويلات المهاجرين والمغتربين	25
01 - 05	تأثير كوفيد-19 على الجوع في العالم	26
01 - 06	سيناريوهات مخاطر التضخم في الاقتصادات المتقدمة	29
01 - 07	تراجع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة	31
01 - 08	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة 2007 - 2020	33
01 - 09	أثر كوفيد-19 على تنبؤات المالية العامة والنمو	35
01 - 10	تسارع أسعار المساكن خلال الجائحة	37
02 - 01	التجارة في المنتجات ذات الصلة بجائحة كورونا حسب الفئة في الاتحاد الأوربي	46
02 - 02	نسبة قضايا الاستثمار في الاتحاد الأوربي التي أغلقت في المرحلتين 2،1	47
02 - 03	حجم واردات وصادرات الولايات المتحدة من السلع	51

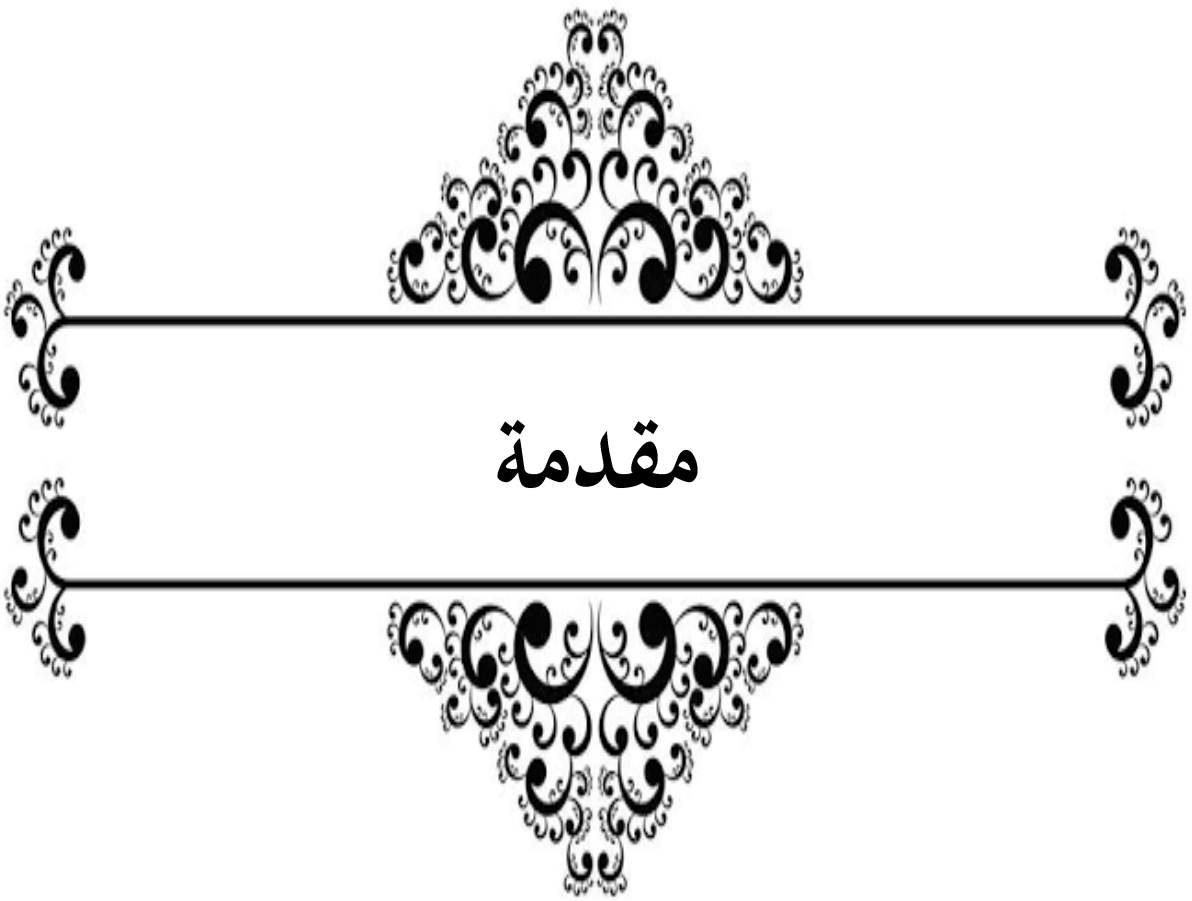

مقدمة

❖ **مقدمة:**

شهدت التجارة الدولية نموا متسارعا بفضل العولمة الاقتصادية، واتجاه الدول نحو التعاون والتكامل فيما بينها، حيث تتبنى الدول المختلفة سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري وإزالة كل الحواجز والعوائق التي تقع في طريق حرية التجارة، وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينات التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدها نحو التحرير والآخر نحو التقييد واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي.

تستمد السياسة التجارية العالمية الراهنة إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، وقد خطت شوطا طويلا على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري، إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والانجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية، وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية ،كذا خلق بنية تنظيمية عصرية للاستثمار والإنتاج، كما أن الهدف الأساسي للسياسة التجارية في أي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، لهذا الغرض نجد أن كل الدول تولي اهتماما كبيرا لسياستها التجارية محاولة تطوير وسائلها لتخدم أو تدفع اقتصادها لمواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من السياسة التجارية تمثل ثقلا كبيرا وصعبا بالنسبة للسياسة الاقتصادية وهذا راجع إلى صعوبة تحديد وسائلها وتخصيصها لخدمة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد.

تعتبر السياسات التجارية إحدى أهم الأدوات التي لجأت إليها مؤخرا العديد من الحكومات استجابة لجائحة كورونا. فخلال العامين الماضيين، حصد فيروس كورونا كوفيد-19 ملايين الأرواح حول العالم، هذا ما جعل الحكومات، على غرار الأقطاب الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد العالمي كالصين، الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، تعمل في كل مكان من أجل التعبئة بسرعة للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء، ولقد كانت تدخلات السياسات التجارية استجابة للجائحة تتراوح من الإعانات إلى القيود التجارية، والتدابير الاستثمارية إلى مبادرات المشتريات الحكومية، فهذه التدخلات كان لها الأسبقية على تفضيلات السياسة التقليدية التي من شأنها أن تتماشى والسوق الموجهة. وفي كثير من الحالات، فإن التدابير الصحية والاقتصادية الطارئة من شأنها أنها قد تتعارض مع أحكام قواعد التجارة العالمية.

إن التغييرات في الأولويات خلال الوباء، توضح أن الالتزام الحالي بقواعد التجارة العالمية ليست ثابتة، فمن منظور السياسة التجارية، تمثل الإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثير جائحة كورونا، فرصة مهمة لتحديد جوانب قواعد التجارة الحالية التي يمكن أن تتداخل مع الاستجابات المناسبة للأزمات الوبائية والمجالات التي

ينبغي فيها إصلاح تلك القواعد، وينبغي النظر إلى إجراءات التخفيف التي تتخذها الحكومات على أنها انعكاس لمجموعة متنوعة من الخيارات المتباينة، ولا سيما الاحتياجات الصحية على المستوى الوطني والمستوى العالمي، وبين المصالح الخاصة في الأرباح وتوسيع الحصة السوقية والمصالح العامة في الوصول على نطاق واسع للتشخيص والعلاج واللقاحات وبين الحاجة إلى الكفاءة في تصنيع وتوزيع منتجات كوفيد-19 وتوافرها العادل.

لقد أ دركت الصين، الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، أن اعتمادها للسياسات التجارية المناسبة هي إحدى الحلول الصحيحة لمجابهة هذه الأزمة الصحية، فقد تيقنت بأن، فتح طرق التجارة وسلاسل التوريد الدولية ضرورية للسيطرة على الوباء، وبأن تأسيس مزيد من الفعالية للسياسة المحلية يتم على المستوى الدولي من خلال التعاون على عدد من الجبهات.

❖ إشكالية الدراسة:

تتحدد إشكالية الدراسة في محاولة تحليل استجابة السياسات التجارية في الدول خلال جائحة كورونا، حيث تتجسد إشكالية الدراسة في **السؤال الرئيسي** التالي:

كيف استجابت السياسات التجارية في كل من الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة خلال فترة جائحة كورونا؟

❖ الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بالإشكالية الرئيسية تتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما مفهوم السياسة التجارية؟ وما أهدافها؟
- ما هي الاتجاهات الحديثة للسياسات التجارية، ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية ؟
- كيف كان أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول؟
- فيما تمثلت تدخلات السياسات التجارية استجابة لجائحة كورونا؟
- ما دوافع استجابات السياسة التجارية للجائحة؟

❖ فرضيات الدراسة:

لتسهيل معالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك توجه نحو السياسات التجارية الحمائية والتقييدية في ظل جائحة كورونا.
- اختلت آلية عمل السوق العالمية (العرض والطلب)، مما ساهم في ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها جميع الدول.

– تراوحت تدخلات السياسات التجارية استجابة للجائحة، من الإعانات إلى القيود التجارية، والتدابير الاستثمارية إلى مبادرات المشتريات الحكومية.

– يعد فهم دوافع الاختلافات في استجابات السياسة التجارية أمرا مهما لاستخلاص الاستنتاجات حول تداعيات جائحة كورونا على التعاون الدولي ووضع القواعد المحتملة في المستقبل.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتجلى الأهمية العلمية للموضوع في الوقت الراهن من خلال:

– الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية لأنها تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها أن تؤثر على حجم واتجاه الصادرات والواردات.

– تعتبر الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية في ظل برنامج المنظمة العالمية للتجارة.

– الدور الجوهري الذي لعبته السياسات التجارية في خضم الأزمة الصحية العالمية.

– إدراك الحكومات، بأن التعاون الدولي في تيسير التجارة خلال جائحة كورونا سيظل مهما للحفاظ على تدفق التجارة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في الآتي:

– تحديد أهمية مساهمة السياسات التجارية في حماية اقتصاديات الدول.

– معرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية.

– توثيق كيفية استخدام البلدان لأدوات السياسة التجارية استجابة لجائحة كورونا.

– بيان أن تفعيل تدابير السياسات التجارية يجب أن يكون في صميم جهود التعافي التي تبذلها أي دولة.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

هناك عدة مبررات دفعتنا إلى اختيار الموضوع، لعل أهمها:

✓ **أسباب ذاتية:**

– التطرق لموضوع يناسب تخصص الطالبين ألا وهو مالية وتجارة دولية.

– السعي لاكتساب معارف جديدة في هذا المجال.

– رغبة الطالبين في مواكبة المستجدات العلمية في التخصص.

✓ **أسباب موضوعية:**

– راهنية الموضوع، مما يجعل البحث فيه أمرا مهما وضروريا.

– أهمية الموضوع بالنسبة للفاعلين على صعيد المعاملات التجارية الدولية.

– معرفة مدى أهمية تفعيل تدابير السياسات التجارية في مجابهة جائحة كورونا.

❖ **حدود الدراسة:**

من أجل دراسة موضوع بحثنا حددنا مجال دراستنا كالتالي:

– **الاطار المكاني:** تشمل الدراسة كل من: الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة، كونها تمثل أحد الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد العالمي.

– **الاطار الزماني:** تمت الدراسة خلال فترة الوباء العالمي والمتمثل في جائحة كورونا.

❖ **منهج الدراسة:**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، وبغرض إثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الجزء النظري للموضوع المعالج من خلال تقديم مفاهيم حول السياسات التجارية وأدواتها، وكذا عن اتجاهات السياسات التجارية، كما تم استخدام هذا المنهج في التعرض لأثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، بالاضافة إلى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة والذي من خلاله تم التطرق إلى التدابير التي تم انتهاجها في إطار السياسات التجارية في عينة من الأقطاب الاقتصادية العالمية إستجابة لجائحة كورونا.

❖ **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسات التجارية في ظل جائحة كورونا، وتناولته من زوايا مختلفة، حيث سوف نستعرض جملة من هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها، وسنقوم بعرض أهمها:

الدراسة الأولى:

Simon Evenett et al, Trade Policy Responses to the COVID-19 Pandemic Crisis, World Bank Group, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى:

– تقديم تقييم وصفي لتدابير السياسة التجارية المنفذة استجابة لوباء كوفيد–19.

– محاولة فهم دوافع استجابات السياسة التجارية لكوفيد–19.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

– كانت هناك قفزة كبيرة في نشاط السياسة التجارية خلال فترة الدراسة.

– استجابت البلدان لجائحة كورونا بمجموعات مختلفة من ضوابط الصادرات وتدابير تحرير الواردات، فقد تصرف البعض لتقييد الصادرات وتحرير الواردات، في حين أن البعض الآخر يتصرف فقط بهامش واحد، إما تقييد التجارة أو تحريرها.

– هناك عدم تجانس كبير عبر البلدان في أنواع أدوات التجارة المستخدمة ومدى وسرعة إزالة تدابير التجارة المدفوعة بالأزمة.

الدراسة الثانية:

Richard E. Baldwin and Simon J. Evenett, COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work, Centre for Economic Policy Research, 2020

هدفت هذه الدراسة إلى:

– بيان أن إعتماد تدابير تيسير التجارة وضمان التدفق الحر للتجارة هو الحل الأمثل لمجابهة أزمة جائحة كورونا.

– إجراء تقييم نقدي لاستجابة السياسة التجارية الأحادية الجانب.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

– التجارة الدولية ليست هي المشكلة ولكنها (جزء من) الحل.

– في ظل جائحة كورونا فإن الواردات مهمة بقدر أهمية الصادرات.

– تنويع توطين المراحل المختلفة في عملية الإنتاج قد يكون إحدى النتائج المعقولة لأزمة كوفيد-19، فالطموح لحماية خطوط الإمداد من الانقطاعات لا يستلزم ذلك إعادة الدعم على نطاق واسع.

الدراسة الثالثة:

Vladimír Müller and Peter Terem, Globalization of EU Trade Policy in the COVID-19 Era, Matej Bel University, Faculty of Political Science and International Relations, Department of International Relations and Diplomacy, Kuzmányho, Slovakia, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى:

– تقييم ما نوع التغييرات التي حدثت في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي خلال الثمانية أشهر الأولى (فبراير إلى سبتمبر 2020) منذ اندلاع جائحة كورونا.

– تقييم الولوج غير العادي للإجراءات الحمائية في التنفيذ العملي للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

– السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الثمانية الأولى من جائحة كورونا لم تشهد تحولا جذريا نحو الحمائية.

– معظم قرارات السياسة التجارية التي تم تحليلها كانت تسعى للمساهمة في تعزيز التجارة الحرة.

– التدابير الحمائية التي تم تنفيذها في الاتحاد الأوربي، قد تم تأطيرها على أنها استثنائية ومؤقتة.

الدراسة الرابعة:

Rachel Thrasher et al, Policy Responses to COVID-19 Lessons for the Global Trade and Investment Regime, Global Development Policy Center, 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التحقيق في العلاقة بين التجارة العالمية وقواعد الاستثمار واستجابات السياسة الحكومية من قبل عينة من ستة بلدان كبيرة – الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والصين وجنوب إفريقيا والهند.

- السعي إلى اختبار ما إذا كانت القواعد الحالية، لو لم يتم تجاهلها أو انتهاكها، ستحد من حيز السياسة الذي كانت الحكومات تعمل فيه.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- نفذت جميع الدول التي شملتها الدراسة تدابير تجارية، سواء كانت تدابير لمكافحة الإغراق، أو شكل من أشكال قيود التصدير والاستيراد للحفاظ على السيطرة على الإمداد المحلي للمنتجات الأساسية والاستراتيجية.

- تقيد القواعد العالمية الحالية العديد من تدخلات السياسة المصنفة، بما في ذلك الإعانات والتعريفات والمشتريات الحكومية وقيود التصدير.

- التباين بين تدخلات السياسة الحكومية وقواعد التجارة والاستثمارات الدولية قد يهدد بتفاوت صحي أكبر في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن عدم الاستقرار الاقتصادي وتوسيع الفجوة بين البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل.

التعقيب على الدراسات:

من خلال ماسبق يتبين أن الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا من حيث أنها تبحث في طبيعة التدابير المنتهجة من طرف الدول في اطار السياسات التجارية استجابة لجائحة كورونا. إلا أن ما يميز دراستنا أنها قامت بدارسة مقارنة بين ثلاثة أقطاب اقتصادية.

❖ هيكل الدراسة:

لغرض معالجة الاشكالية الرئيسية للدراسة وبغية الاجابة على الأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين، وهذا على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات التجارية وجائحة كورونا**

من خلال التطرق في المبحث الأول إلى السياسات التجارية، والمبحث الثاني إلى جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد العالمي.

- الفصل الثاني: استجابات السياسة التجارية لجائحة كورونا– الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية –

انطوى على مبحثين وهما: المبحث الأول بعنوان الإجراءات التقييدية للسياسة التجارية، والمبحث الثاني يشير إلى الإجراءات التيسيرية للسياسة التجارية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للسياسات التجارية وجائحة كورونا

تمهيـــــد

تعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية. لهذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات فكرية تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية حيث دافع كل طرف عن أفكاره بالحجج التي يملكها، وباعتبار أن السياسة التجارية أداة من أدوات التجارة الخارجية فهي الأخرى تحتوي على مجموعة من الوسائل أو الأدوات التي تساعدها في التأثير على التبادل الدولي. إلا أن الدول حاليا مازالت مختلفة في تطبيق السياسات التجارية، رغم التطورات التي شهدها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف.

لقد كانت السياسات التجارية إحدى الأدوات التي لجأت إليها مؤخرا العديد من الحكومات للاستجابة لوباء كوفيد-19، إذ شكل هذا الأخير وضعا استثنائيا من مختلف الجوانب و منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته فحسب بل لأثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فقد قامت الحكومات بتخفيض الحواجز أمام استيراد المنتجات والمستلزمات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية، وفي المقابل فرضت القيود على الصادرات من هذه السلع، فكان الدافع وراء مزيج تيسير الاستيراد وضوابط التصدير هو تحقيق أقصى قدر من توافر الإمدادات الحيوية في السوق المحلية.

سوف يتم التطرق لهذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: السياسات التجارية

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: السياسات التجاريـــة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسات التجارية وأهدافها، وهذا من خلال المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتناول أدوات السياسات التجارية، في حين سنتحدث عن اتجاهات السياسات التجارية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجاريـــة وأهدافهـــا

توجد عدة تعاريف وكذا عدة أهداف وهي:

أولا: مفهوم السياسة التجارية

هناك عدة تعاريف يمكن التطرق إليها من خلال:

تعرف سياسة التجارة الخارجية أو السياسة التجارية بأنها"مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى".[1]

وتعرف أيضا على أنها"توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منه أو بقرارات معتمدة تشريعيا لمؤسسات دولية أو اقليمية وضمن المحددات السابقة".[2]

كما **تعرف** السياسة التجارية بأنها"السياسات التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى، كالإجراءات النقدية والمالية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة، منها تنمية الاقتصاد القومي، تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ".[3]

يقصد بالسياسة التجارية" مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:"السياسات التجارية هي السياسات التي تتبعها الدول بهدف التحكم في النشاط التجاري بما يتلائم مع النمو الاقتصادي، حيث تستهدف تلك السياسات دعم النمو الاقتصادي، تراجع معدلات البطالة، التوازن في ميزان المدفوعات، تحسين معدلات التضخم".

---

(1) خالد علي أحمد محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص 320.

(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 360.

(3) عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد القومي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 213.

(4) جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 125.

إن قضية التداخل الواردة في التعريف لم تأت عبثا، وانما جاءت نتيجة التوزيع المعروف للأنظمة الاقتصادية في العالم: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، النظام المختلط (وهو أكثر شيوعا في الدول النامية). لكل نظام من الأنظمة فلسفته الخاصة وتوجهه الخاص به. حيث انقسمت الآراء إلى مؤيد للتجارة الحرة وبين معارض.

ثانيا: أهداف السياسات التجارية

تختلف أهداف السياسات التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة أكانت سياسة التقييد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسات التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

1 – تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

ويعرف توازن ميزان المدفوعات "بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادارت والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.[1]

2 – حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.[2]

3 – حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق: يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدول أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، ويتفرع إلى ثلاثة أنواع:

الإغراق العارض، والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والإغراق قصير الأجل أو المؤقت، والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم، المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 124.

[2] خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص 322.

بالحماية، وعلى هذا الأساس جاءت جولة الأوروغواي والجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق.[1]

4- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير: وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.[2]

5- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادارت في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.[3]

6- حماية الصناعات الناشئة: تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.[4]

7-التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي: إن إجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.

---

(1) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية، مصر، 2003، ص 302.

(2) خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص.ص 322-323.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 128.

(4) خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص 323.

المطلب الثاني: أدوات السياسات التجارية

تتعدد أدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الأدوات السعرية والأدوات الكمية والأدوات التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

أولا: الأدوات السعرية

يمكن التمييز في شأن هذه الأدوات والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

1 – الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية تاريخيا من أشهر وأهم أدوات السياسات التجارية، والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها. ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين إسم التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن قائمة أو جدول تضعه الدولة يتضمن الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الخارجية للبلد. ويمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة، فحسب أساس احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين ثلاثة أنوع:

– **الرسوم النوعية:** وهو رسم استيراد يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة بغض النظر عن سعرها، وتستطيع السلطات الضريبية أن تقوم بتحصيل الرسوم النوعية بسهولة، وذلك لأنها تحتاج فقط إلى معرفة عدد الوحدات العينية للواردات وليس إلى قيمتها، ومع ذلك فإن الرسم النوعي له دور أساسي كأداة للحماية بالنسبة للمنتجين المحليين، لأن قيمته الحمائية تختلف عكسيا مع سعر الواردات.

– **الرسوم القيمية:** وهي الرسوم التي تفرض كنسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة، ولذلك نجد أن الرسوم القيمية تمكن المنتجين المحليين من التغلب على فقدان القيمة الحمائية التي تخلفها التعريفة النوعية أثناء التضخم، ومع أن التعريفة القيمية تحافظ على حماية المنتجين المحليين كلما زادت الأسعار، فإن هناك صعوبة تظهر مع هذه الأداة الجمركية (الرسوم القيمية) .

– **الرسوم المركبة:** تعتبر الرسوم المركبة خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إلى رسم قيمي.

أما من حيث الهدف فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية:

– **الرسوم المالية:** وهي الرسوم التي تفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة.

– **الرسوم الحمائية:** وهي الرسوم التي تفرض بهدف حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.[1]

2 – الإعانات (إعانات التصدير): تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية، وهي إجراء مالي تتخذه الدولة بغرض تخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة، وعادة ما تقصد الدولة من هذه

---

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف1، الجزائر، 2018-2019، ص 50.

الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية.[1]

وتنقسم الاعانات من حيث تطبيقها إلى نوعين:[2]

- **إعانات على نطاق واسع**: وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية.
- **إعانات على نطاق ضيق**: وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع.

يمكن أن تكون الإعانة مباشرة، وتتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة، وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، وما يقلل من أهمية الإعانات هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلعة المدعمة لأراضيها.

3 – الإغراق: يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل، وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا ليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها البعض، وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب مرونته وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، ففي السوق ذو المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وفي السوق ذو المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض.[3]

ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطا معينة، هي:

– يفترض نظام الإغراق إنتاجا تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة، أي يفترض وضعا احتكاريا بين المنتجين للسلعة. فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

–كما يفترض الإغراق إمكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى جانب الوضع الاحتكاري، فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد، على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.

يوجد ثلاث أنواع من السياسات الإغراقية، وهي:[4]

– **الإغراق العارض(الدوري)**: وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الإنتاج لسعلة معينة في آخر موسم من المواسم بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم إلى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج، حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في الداخل ثم العمل بعد ذلك على رفعها.

---

(1) عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 316.

(2) وليد عابي، مرجع سابق، ص 51.

(3) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص.ص 303.302 .

(4) جاسم محمد منصور، مرجع سابق، ص 139.

– **الإغراق المؤقت(قصير الأجل)**: يعني قيام المنتجين بيع سلعهم بأسعار أقل من التكلفة، وذلك بفرض السيطرة على السوق، واستبعاد المنافسين المحليين أو الأجانب من المنافسة، وبعد التأكد من اكتساب السوق يتجه إلى رفع أسعار منتجاته لتعويض ما تحمله من خسائر.

– **الإغراق المستمر(الدائم)**: يشترط لقيام هذا النوع من الإغراق، أن يتمتع المنتج باحتكار قوي، نتيجة حصوله من السلطات العمومية على امتياز لإنتاج السلعة، أو أنه يحتكر تكنولوجيا جديدة. ويتحقق هذا النوع من الإغراق من خلال قيام المنتج المحتكر بتمييز سعر سلعته في الأسواق الدولية حسب درجة مرونة الطلب عليها بحيث يقوم ببيعها بأسعار منخفضة في السوق الأجنبية ويفرض أسعار مرتفعة محليا.

يرى أنصار الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق عن طريق التدخل إذا كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية، ومن هنا تتضح خطورة الإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للدولة، ومنه الوصول إلى ضرورة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطرة.

4 – الرقابة على الصرف: يقصد بنظام الرقابة على الصرف أن تضع الدولة قيودا على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات)، وطالبيه (من يرغبون في الحصول عليه)، بحيث تلزم كلا الطائفتين بعرض وطلب العملات من هذا خلال منافذ معينة، وذلك رغبة في تقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد.

تهدف الدول من خلال تطبيق هذا النظام إلى تحقيق جملة من الإجراءات بهدف السيطرة على عمليات الصرف، منها:

– إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي إلى إدارة النقد .

– خطر تصدير وإستيراد العملة الوطنية.

– خطر تصدير السلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات والمعادن النفيسة.

– تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي.

– إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية.[1]

5 – تخفيض قيمة العملة المحلية: تقوم بعض الدول باتباع سياسات مصرفية من أجل ضبط الوضع المالي والاقتصادي فيها ومن هذه السياسات، نجد سياسة خفض العملة الوطنية، ويترتب على هذا الاجراء ما يلي:[2]

– تشجيع الصادرات المحلية لانخفاض سعرها في الخارج عند تقييمها بالعملة الخارجية.

– تخفيض الواردات لأن عملية الاستيراد تتطلب الكثير من العملة مقارنة مع عملية الاستيراد الأمر الذي يحقق خسارة أو أرباحا غير اقتصادية مما يؤدي إلى تقليل الواردات من الخارج.

– تقليل العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وتقليل الواردات .

---

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص.ص 310-313.

[2] وليد عابي، مرجع سابق، ص 53.

ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج عملية تخفيض العملة إلى عدد من الشروط، منها:[1]

– تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلة للسلع المراد زيادة صادراتها.

– عدم تخفيض الأسعار الداخلية للسلع المراد التقليل من استيراداها.

– أن يكون الطلب على كل من الصادرات والواردات مرنا نسبيا، و إلا فلن يكون هناك أثر واضح من سياسة تخفيظ العملة المحلية أو الوطنية.

– أن لا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها إثر تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

يجب الاشارة إلى أن هناك فرقا بين انخفاض العملة والذي يتم نتيجة قوى العرض والطلب، في حين يحدث تخفيض العملة نتيجة قرار تتخذه الدولة كإجراء مصرفي، ويعمل هذا الاجراء على جعل منتجات الدول المخفضة لعملتها رخيصة بالنسبة للدول الأخرى في حين تكون منتجات الثانية مرتفعة الأسعار بالنسبة للدولة الأولى، الأمر الذي يزيد من صادرات الدولة المخفضة للعملة ويقلل من وارداتها.

ثانيا:الأدوات الكمية

بالإضافة إلى الأدوات أو الوسائل السعرية توجد أدوات وأساليب كمية، كأدات في السياسة التجارية لتحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق، نجد نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

1 – الحظر أو المنع: المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلدان، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلدان، وهو يعتبر خطرا على التجارة الخارجية. حيث نجد نوعان من الحظر، هما:

– **الحظر الكلي**: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي أن الدول تريد أن تكفي نفسها بنفسها، بمعنى سياسة الاكتفاء الذاتي. فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية، وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك تحقيق الإستقلال الاقتصادي عن العالم.

– **الحظر الجزئي**: أي أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع. كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب. إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها أساسية لاقتصاد الحروب، وقد تفرض الدول حصارا كاملا على بلد معين، فتحظر الاستيراد منه والتصدير اليه.[2]

---

[1] جاسم محمد منصور، مرجع سابق، ص142.

[2] وليد عابي، مرجع سابق، ص 54.

وفيما عدا حالة الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين أخريين هما حالة الحظر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية.

2 – نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات كقيد على حرية التجارة الخارجية، وذلك إلى جانب الضرائب الجمركية، وقد كانت فرنسا أول من قامت باستخدام هذا الإجراء لحماية منتجيها من خطر السعر الجد منخفض للقمح الأسترالي، ثم تبعتها في ذلك الدول الأخرى، إلا أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة.[1]

ويأخذ نظام الحصص عدة صور، يمثل أهمها ما يلي: [2]

– **الحصة الإجمالية:** وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين.

– **الحصة الموزعة:** وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة.

يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعاب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وبسبب تلك العيوب وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الخارجية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام، على أنه لا مفر من اللجوء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية.

3 – تراخيص الاستيراد: تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد. وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطريقة مباشرة؛ حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيودا على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجما معينا وتلجأ الدول إلى هذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية.[3]

جدير بالذكر أنه بسبب اشتداد المنافسة بين المستوردين في سبيل الحصول على تراخيص الاستيراد، فإن السلطات العامة تواجه مشكلة توزيع هذه التراخيص. وعلى وجه العموم فإن ما يعاب على نظام تراخيص الاستيراد هو احتمال قيام الإدارة على توزيع هذه التراخيص على بعض المستوردين على حساب البعض الآخر.

---

(1) موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001، ص.ص 70-71.

(2) فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات والصفقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 54.

(3) عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 337.

ثالثا: الأدوات التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهمها، المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

1 – المعاهدات التجارية: المعاهدة التجارية هي إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، ويشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، وأهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الدولة الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.[1]

2 – الاتفاقيات التجارية: وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية أو معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة. حيث يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري عن المعاهدة بقصر مدته، حيث يغطي عادة سنة واحدة.

3 – اتفاقيات الدفع: عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.[2]

4 – التكتلات الاقتصادية: وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة: ترتيبات التجارة التفضيلية، المنطقة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

5 – إجراءات الحماية الإدارية: تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية. ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 308.

[2] فيرزو سلطاني، مرجع سابق، ص 79.

المنطقة الجمركية، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[1]

فيما يلي ذكر بعض أهم آثار أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

جدول رقم(01 - 01): أهم آثار أدوات السياسات التجارية

	الرسوم الجمركية	إعانات الصادرات	حصص الاستيراد	قيود طوعية على الصادرات
فائض المنتج	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة
المستهلك	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض
إيرادات حكومية	ارتفاع	انخفاض زيادة نفقات الحكومة	من دون تغيير	من دون تغيير
الرفاهية العامة للأمم	حيادية النتائج، انخفاض بالنسبة إلى الأمم الصغيرة	انخفاض	نتائج حيادية	انخفاض

المصدر: كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 104.

المطلب الثالث: إتجاهات السياسات التجاريـــة

إن وجود دول قومية مستقلة عن بعضها اقتصاديا وسياسيا، وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، يجعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى. لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، و تراوحت السياسات التجارية بين التحرير والتقييد أو الحماية، وقد أدى هذا الاختلاف إلى جدال بين المفكرين والمنظرين، حيث دافع كل طرف عن آرائه وأفكاره بجملة من الحجج.

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية

1 – مفهوم سياسة الحرية التجارية: يمكن ذكر بعض التعاريف التي تناولت سياسة الحرية التجارية في الآتي:

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها "إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء".[2]

كما **تعرف** سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها"تعبر عن مجموعة الاجراءات والقوانين التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية".[3]

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 311.

[2] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 73.

[3] خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص327.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سياسة الحرية التجارية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات.

2 – حجج الحرية التجارية: ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

– **منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج. فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني، وهذا يرفع من انتاجية عوامل الانتاج ويمكن للبلد زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي.[1]

– **منافع المنافسة:** فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا إلى زيادة الناتج وخفض النفقة. ومن ناحية المستهلكين، تحول المنافسة دون قيام احتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين.[2]

– **الحرية تشجع التقدم التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى المنافسة الحادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الانتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الانتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة. مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة. أما عندما تتمتع الأسواق الداخلية بسياسة الحماية فإن المنتج يكون بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الانتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه وبهذا فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الانتاج في الخارج. وبذلك فمن خلال الحرية فإن العالم يضمن أجود المنتجات بأرخص الأثمان. ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها.[3]

– **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم:** تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية. وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام، فالتقليل

---

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، ط 4 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص338.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 291.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 339.

من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.[1]

ثانيا: سياسة حماية (تقييد) التجارة الخارجية

إن رغبة الدول في تحقيق مصالحها على حساب دول أخرى، هو الذي دفع ببعضها إلى اعتماد سياسة تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى، فقد ظهرت نظريات حماية التجارة الخارجية في نفس الوقت التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، وأصبح من أهم الأمور المعروفة في مجال التجارة الخارجية هو قيام معظم الدول بالسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لرقابتها.

1 – مفهوم سياسة الحماية التجارية: يمكن **تعريف** سياسة الحماية التجارية على أنها" تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم".[2]

ويمكن **تعريفها** أيضا على"أنها الاجراءات والأساليب التي يمكن من خلالها الحد من المنافسة الأجنبية بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية، أو مختلف القيود الكمية (حصص الاستيراد....) أو التنظيمية والفنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات".[3]

من خلال هذه التعاريف نرى أن تبني سياسة الحماية التجارية من قبل الدول يهدف بشكل أساسي إلى توفير الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

2 – حجج تبرير الحماية: يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية ، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها ، فكانت كالتالي:

2 – 1 الحجج الاقتصادية: تتلخص أهم الحجج الاقتصادية لحماية التجارة فيما يلي :

– **حجة حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية، حيث تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف

---

(1) عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005،

(2) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص 80-81

(3) وليد عابي، مرجع سابق، ص 62.

نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها.[1]

– **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل. بالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة. كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتشغيل بها. وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية، ومؤيدوا هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة حجتين كل منهما له مضمون خطير، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا أن هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة، وإن كان إتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع في كافة الدول وإلا إنقلب أثره للإضرار بمستوى العمالة والتشغيل فيها جميعا.[2]

– **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن إتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها (التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي). ونظرا لمحدودية هذه المواد فإنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي، ومنه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في الناتج القومي، ولذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية.[3]

– **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر، وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الإنفاق الكلي والتشغيل. كما يسمح رأس المال الأجنبي بتطوير فنون الانتاج محليا ورفع كفاءته، ولكن يعاب على هذه الحجة أنه يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض. ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من أجل جذب رأس المال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج.[4]

– **تحسين معدل التبادل الدولي:** من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية، لأن فرض رسوم جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسوم الجمركية ومن ثم تحسين رفاهيتها الاقتصادية، وذلك على فرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.[5]

---

(1) فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص 56.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص.ص 293-294.

(3) السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 162.

(4) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 295.

(5) وليد عابي، مرجع سابق، ص 64.

– **حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق:** الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أي مبادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي. تتدخل عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة أو منع الإستراد كليا.[1]

2 – 2 – الحجج غير الاقتصادية: يقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها أو إعطاءها وزنا ماديا، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية، والتي تكمن في النقاط التالية:[2]

– **الدفع والأمن:** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، إعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول "**الدفاع أكثر أهمية من الثروة**". فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها.

– **المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، و إذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية، وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها.

– **حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

– **الحجة الدينية والأخلاقية:** فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.

---

(1) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 120.

(2) خالد علي أحمد محمود، مرجع سابق، ص.ص 95-97.

المبحث الثاني: جائحـــة كـورونا وأثرها على الاقتصـاد العـالمي

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا تضاهيها حجما أي أزمة أخرى على مر التاريخ. وتجد الحكومات التي تواجه ذلك التهديد نفسها بمنطقة مجهولة، حيث يقع على عاتقها دور محوري في احتواء هذه الجائحة والتصدي لعواقبها، فالجائحة شكلت صدمة للعرض والطلب في آن واحد، وفرضت تحديات غير مسبوقة، فنتيجة للتعطل الاقتصادي العالمي المرتبط بالأزمة الصحية، شهدت البلدان تراجعا في الطلب الخارجي وهبوطا في أسعار السلع الأولية. حيث وجدت البلدان منخفضة الدخل نفسها محرومة من الأسواق المالية العالمية، في وقت تشهد فيها خروج رؤوس الأموال منها، وتراجع التحويلات الواردة إليها. كما تسببت أزمة كورونا في صدمة كبيرة في جانب العرض، تضاف إلى ما سببته من تراجع في الطلب وضغوط مالية. فعلى المستوى الدولي، أصبحت سلاسل التوريد مهددة بالانقطاع، الأمر الذي قد يفضي إلى نقص في المدخلات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتختلف هذه الأزمة عن سابقاتها في وجود احتمال لتكرار الصدمة في جانب العرض. ومن شأن هذا التهديد أن كان له أثر على آفاق التعافي في الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الأول: ماهيـــة جائحـــة كـورونا

تعيش البشرية هلع كبير من فريوس كورونا المستجد (كوفيد 19)كونه يعد جائحة يختلف نمط انتشارها عن سابقاتها من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي. فما هو فيروس كورونا المستجد وما طبيعة تركيبته البنوية وماهي أهم السلالات الرئيسية للفيروس؟

أولا: التعريــف والمنشأ

تمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام/نزلات البرد العادية، ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم سارس (CoV-SAR) ويعد فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل. وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية"فيروس كورونا2" المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV-2) اسما رسميا للفيروس الجديد في 11 شباط/فبراير 2020. واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام 2003. وأعلنت اللجنة ومنظمة الصحة الدولية أن "كوفيد–19" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه هذا الفيروس، ويمكن تقسيم مصطلح COVID-19 إلى CO اختصارا لكورونا (corona)، و VI في اشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، وD اختصارا لكلمة مرض (Disease)، فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة.

---

[1] مجموعة البنك الدولي، حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، 2020، ص.ص 8-9.

يتكون التركيب البنيوي لفريوس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره 50-200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تساهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتين (S)،الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز.[1]

وقد سجلت أول بؤرة لتفشي كوفيد-19 الحالي في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي في الصين، بحيث أعلنت الصين عن وجود حالات إلتهاب رئوي في ووهان بتاريخ 29 ديسمبر 2019. وسرعان ما تقرر أن هذه الحالات ناجمة عن فيروس تاجي مستجد. وأولى الحالات لكوفيد-19 خارج الصين تم اكتشافها في تايلاند بتاريخ 13 يناير 2020 ثم في اليابان بتاريخ 16 يناير 2020 لتنتشر في باقي أنحاء العالم، ليعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية COVID-19 كورونا جائحة عالمية في 11 اذار 2020.[2]

ثانيا: متحورات فيروس كورونا[3]

لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية تخصيص مسميات بسيطة يسهل نطقها وتذكرها للمتحورات "وتعرف أيضا باسم السلالات والمتغيرات (Variants) "الرئيسية لفيروس كورونا المسبب لـ"كوفيد-19"، وذلك باستخدام حروف من الأبجدية اليونانية. فيمايلي نتناول أهم المتحورات والتي تصنف على انها مثيرة للقلق، حيث تشمل هذه المتحورات وفقا لمنظمة الصحة العالمية وحتى تاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ، خمس سلالات:

سلالة ألفا Alpha

تعرف سابقا باسم السلالة البريطانية، ومن أسمائها "بي 117(B.1.1.7) " ، و"جي آر واي (GRY) "و"20 آي/إس 501 واي في 1.(20I/S:501Y.V1) " وترجع أولى العينات الموثقة إلى المملكة المتحدة، سبتمبر/أيلول 2020.

سلالة بيتا Beta

تعرف سابقا باسم السلالة الجنوب أفريقية، ومن أسمائها "بي 1351(B.1.351) " و"جي إتش/501 واي في 2 " (GH/501Y.V2)و"20 إتش /إس 501 واي في 2(20H/S:501Y.V2) ".

وترجع أولى العينات الموثقة إلى جنوب أفريقيا، مايو/أيار 2020

---

(1) حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فريوس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، نشرية الألكسو العلمية – العدد الثاني – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2020، ص.ص: 16-17.

(2) منظمة التعاون الإسلامي، متاح على الرابط:https://www.sesric.org/sesric_covid_19-ar.php ، تاريخ الولوج:27-11-2021 على الساعة: 09:30.

(3) منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط:-https://www.who.int/ar/activities/tracking-SARS-CoV-2-variants تاريخ الولوج: 21-12-2021 على الساعة:17:00.

سلالة غاما Gamma

تعرف سابقا باسم السلالة البرازيلية، ومن أسمائها "بي 1(P.1) "و"جي آر 501 واي في 3 (GR/501Y.V3) " و"20 جي/إس 501 واي في 3.(20J/S:501Y.V3) "

وترجع أولى العينات الموثقة إلى البرازيل، نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

سلالة دلتا Delta

تعرف سابقا باسم السلالة الهندية، ومن أسمائها "بي 16172 (B.1.617.2) "و"جي/452 آر في 3 " (G/452R.V3)و"21 إيه/إس 478 كيه(21A/S:478K) ".

وترجع أولى العينات الموثقة إلى الهند، أكتوبر/تشرين الأول 2020

سلالة أوميكرون Amekron

أبلغت المنظمة لأول مرة بهذه السلالة من جنوب أفريقيا يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، واستنادا إلى البيانات المقدمة التي تشير إلى حدوث تغيير سلبي في وبائيات مرض كوفيد-19، أوصى الفريق الاستشاري التقني المعني بتطور فيروس كورونا-سارس-2 بتسمية هذا المتحور متحورا مثيرا للقلق، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المتحورB.1.1.529 متحورا مثيرا للقلق تحت اسم أوميكرون.[1]

المطلب الثاني: أثر جائحـــة كورونـا على اقتصاديات الدول الناميـــة

يشهد العالم تدهورا حادا في الأداء الاقتصادي، جراء تفشي وباء فيروس كورونا، حيث من المؤكد أن البلدان النامية سوف تتأثر بشدة جراء هذه الأزمة التي يحذر منها صندوق النقد الدولي وغيره من هيائات أخرى، وهو أسوأ تراجع منذ الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين، وتتعرض الاقتصادات النامية للوباء بطرق مميزة:

1. أسعار السلع الأساسية:

تصدر كثير من الدول النامية السلع الأساسية التي تستخدم في الصناعة. ويعني إغلاق العديد من المصانع في جميع أنحاء العالم أن الطلب على تلك السلع الأساسية سيقل، وبالتالي فقد انخفضت أسعارها، بشكل حاد في بعض الحالات.

ويعد النفط هو أوضح مثال على ذلك. وكانت خسارة الطلب شديدة بشكل خاص، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض هائل في الطلب على وقود النقل، الذي يصنع أكثر من 90٪ منه من النفط الخام. وتفاقم الوضع لفترة بسبب ما كان في الواقع حرب أسعار بين أكبر مصدرين، روسيا والمملكة العربية السعودية. ،كان هناك وضع غير عادي حيث كانت بعض أسعار النفط تحت الصفر. وهي ليست سمة عامة لسوق النفط، ولكنها تسلط الضوء على الخلل الهائل بين العرض والطلب.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط:-https://www.who.int/ar/news/item/21-04-1443-classification-of-omicron-(b.1.1.529)-sars-cov-2-variant-of-concern ،تاريخ الولوج: 21-12-2021 على الساعة:19:30.

كما شهدت سلع أساسية أخرى انخفاضا حادا في الأسعار، حيث لا يقتصر الأمر على النفط. فالنحاس، على سبيل المثال، أرخص بنحو 18٪ مما كان عليه في منتصف يناير/كانون الثاني2019، وسعر الزنك أقل بأكثر من 20٪.

وتؤثر هذه الانخفاضات في الأسعار على الأعمال التجارية والإيرادات الحكومية في البلدان التي تصدر هذه السلع الأساسية. وكانت السلع الزراعية عموما أقل تأثرا. فالناس ما زالوا بحاجة إلى تناول الطعام بعد كل شيء.

وقد وصف البنك الدولي أسواق الأغذية العالمية بأنها "تم توريدها بشكل كبير في أعقاب المحاصيل الوفيرة الأخيرة، وخاصة في القمح والذرة". غير أن تقريرها يحذر من خطر انتشار المخاوف بشأن الأمن الغذائي، وقد يؤدي ذلك إلى الاكتناز. وستكون البلدان المنخفضة الدخل معرضة للخطر بوجه خاص في هذه الحالة. ويعاني بالفعل خمس سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من سوء التغذية.

وقد تأثرت بالفعل بعض أنواع السلع غير الغذائية. ويفيد البنك الدولي أنه في أعقاب القيود المفروضة على السفر، انخفضت صادرات كينيا من الزهور الطازجة بنسبة 80٪.

وقد أدى هذا الانهيار في عائدات الصادرات إلى اتساع عجز الحساب الجاري وزيادة الدين الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان، ويمثل هذا أيضا تخفيضات في الميزانية الحكومية لأنها تعتمد بشكل كبير على صادرات المواد الخام. هذه التخفيضات، بدورها، تعني موارد أقل للتعليم والبنية التحتية والموارد الأساسية الأخرى للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

2. الاستثمار الدولي:

يتعين على البلدان النامية أن تتعامل مع وضع يقوم فيه المستثمرون الدوليون بسحب أموالهم. وتقول كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي غيتا غوبيناث إن شهية المخاطرة بين المستثمرين الدوليين قد تضاءلت.

وهذا يعني أنهم أكثر ميلا إلى بيع الاستثمارات التي ينظر إليها على أنها محفوفة بالمخاطر نسبيا، بما في ذلك السندات والأسهم في الأسواق الناشئة، وسحب الأموال إلى ما يعتبرونه رهانات أكثر أمانا، مثل الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان. وتقول إن النتيجة كانت "انتكاسات غير مسبوقة في تدفقات رأس المال".

وفي مدونة ينشرها مركز بروغل للدراسات المستقبلية، الذي يتخذ من بروكسل مقرا له، حدد الباحثان ماريك دومبروفسكي ومارتا دومينغيز خيمينيث عددا من المؤشرات المالية التي تظهر الضغوط التي تطورت بسرعة على بعض الاقتصادات الناشئة.

---

[1] Andrew Walker, Developing world economies hit hard by coronavirus, available at the link: https://www.bbc.com/news/business-52352395, access date: 23-12-2021 at the time: 06:15.

وقد أظهر الباحثان: كيف اتسع الفارق بين عائدات السندات – التي تشكل مقياسا لتكاليف الاقتراض في الأسواق المالية – في الولايات المتحدة وفي الدول النامية في كثير من الحالات. وغالبا ما يكون ذلك مؤشرا على أن المستثمرين يعتقدون أن هناك خطرا متزايدا جراء تخلف المقترضين، بما في ذلك الحكومات، عن سداد ديونهم. ومن العلامات الأخرى على ذلك زيادة تكلفة الحصول على التأمين ضد التخلف عن السداد (أي سعر الأدوات المالية التي تسمى مقايضات العجز عن سداد الائتمان). ثم حدثت انخفاضات حادة في قيم العملات في العديد من البلدان. وهذه علامة أخرى على رغبة المستثمرين في إخراج أموالهم.[1]

الشكل رقم (01 - 01): تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية
(أدت الجائحة إلى تراجع كبير لتدفقات رؤوس الأموال)

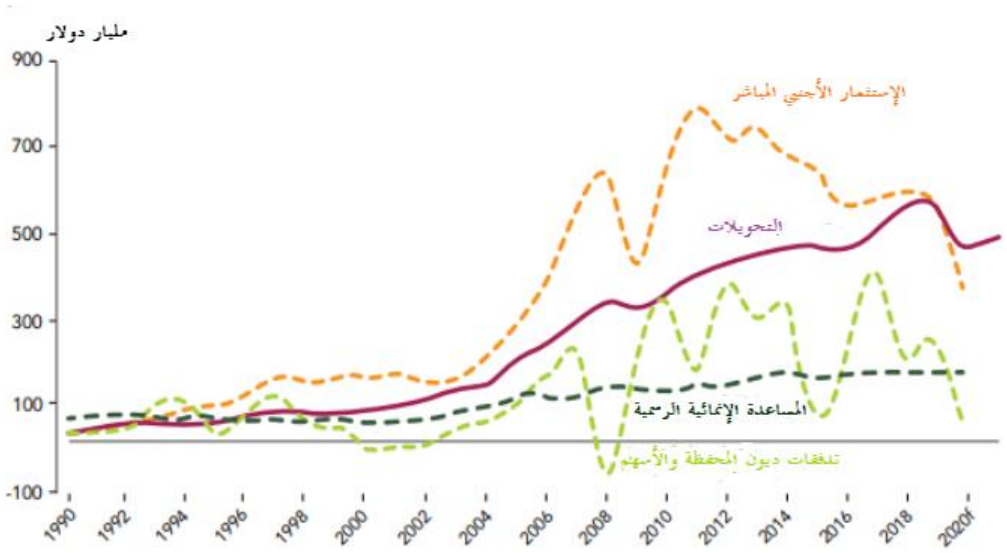

المصدر: World Bank Group,"COVID-19 Crisis Through a Migration Lens", April 2020, P7.

3. الديون الخارجية:

لقد أثار الباحثان ماريك دومبروفسكي ومارتا دومينغيز خيمينيث أيضا مسألة أخرى وهي الديون الخارجية. فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يجعل سداد الديون بعملات أخرى أو دفع فوائد عليها أكثر تكلفة.

وفي الوقت الذي تتعرض فيه ميزانيات حكومات البلدان النامية لضغوط من أجل معالجة الأزمة الصحية وعواقبها الاقتصادية، يمكن أن تكون مدفوعات الديون تحويلا خطيرا للموارد الشحيحة، لذا فهناك حملة قوية لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية.

وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والاقتصادات الرائدة في العالم بعض الخطوات لتخفيف هذا العبء، من خلال تخفيف عبء فوائد الديون وسداد أقساطها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

---

[1] Andrew Walker, Pervious reference.

ووافق صندوق النقد الدولي على تغطية المدفوعات المستحقة من 25 بلدا، معظمها في أفريقيا، على مدى الأشهر الستة المقبلة، من صندوق ائتماني تموله تبرعات من البلدان الأعضاء، بما في ذلك تعهد المملكة المتحدة مؤخرا بمبلغ 185 مليون دولار (150 مليون جنيه إسترليني). وقد ألغيت هذه المدفوعات في الواقع.

ووافقت القوى الاقتصادية الكبرى في مجموعة العشرين على تأجيل – وليس إلغاء – مدفوعات الديون من مايو/أيار إلى نهاية العام لمجموعة كبيرة من الدول الأكثر فقرا. ويغطي هذا القرار مدفوعات الديون لحكومات مجموعة العشرين من ما مجموعه 77 بلدا. وهذا يعني أنه يمكن تحويل الأموال النقدية في الأشهر المقبلة إلى التعامل مع الأزمة بدلا من تسديد تلك المدفوعات. ولكن ذلك يعني أيضا أنه سيتعين عليهم دفع تلك الأموال في المستقبل.

وعلى هذا فإن الناشطين من أجل تخفيف ديون البلدان النامية يعتقدون أن مجموعة العشرين وغيرها لابد وأن تذهب إلى أبعد من ذلك.

فعلى سبيل المثال، وصفت حملة "The Jubilee Debt Campaign" خطوة مجموعة العشرين بأنها خطوة أولى، ولكنها دعت إلى إلغاء التزامات الدفع تماما.كما تشير الحملة إلى أن اتفاق مجموعة العشرين لا يتناول المدفوعات إلى مقرضي القطاع الخاص. ولم تشجع مجموعة العشرين سوى هؤلاء الدائنين على تقديم تأجيل مماثل للمدفوعات للدول الأكثر فقرا. وتريد الحملة من الدول الغنية إجراء تغييرات على القانون لمنع الدائنين من القطاع الخاص من استخدام المحاكم لمقاضاة البلدان الفقيرة التي تعجز عن سداد ديونها. وهي ذات صلة خاصة بنيويورك والمملكة المتحدة اللتين تحكم قوانينهما معظم عقود ديون البلدان النامية.

لقد ساهمت الجائحة في تراكم مستويات المديونيات العامة والخاصة وارتفاع مستوى المديونية العالمية إلى الناتج العالمي بنحو 36 نقطة مئوية خلال عام 2020. رغم تراجع مستوى المديونية العالمية بنهاية الربع الأول من عام 2021 بنحو 7.1 تريليون دولار لتسجل 289 تريليون دولار بما يمثل 360 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، إلا أن مديونيات الدول النامية قد واصلت تسجيل رقم قياسي جديد خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت لتصل إلى 86 تريليون دولار. في المقابل شهدت مديونيات الدول المتقدمة تراجعا خلال نفس الفترة بما يعكس تسارع التعافي الاقتصادي في بعض هذه الدول. بالتالي تنصب المخاوف الحالية من تأثير تشديد الأوضاع المالية على اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. فمع استمرار التعافي الاقتصادي وفي ظل حزم التحفيز المالي المتبناة في عدد من الاقتصادات الكبرى وما نتج عنها من ضغوطات تضخمية قد تكون مسارات العودة للسياسات النقدية التقليدية ورفع الفائدة أقرب من المتوقع. في هذه الحالة قد تواجه عدد من اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة أزمات مالية لاسيما تلك التي لديها مستويات مرتفعة من الاقتراض الخارجي في ظل ارتفاع تكلفة التمويل وتباطؤ مسارات التعافي الاقتصادي، وتخفيض التقييم الائتماني بالفعل لنحو 40 في المائة من اقتصادات السوق الناشئة في أعقاب الجائحة. لا يتوقف الأمر على مخاطر أزمات الديون السيادية وإنما تلوح كذلك في الأفق مخاطر تتعلق بمخاطر أزمات إفلاس الشركات في أعقاب الفترة الممنوحة من البنوك المركزية

لتأجيل تسجيل القروض المتعثرة للشركات أو في حالة طول فترة التعافي الاقتصادي أو تعرضه لانتكاسه خلال الفترة المقبلة بسبب أية تطورات غير مواتية لانتشار الفيروس.[1]

الشكل رقم (01 – 02): إجمالي المديونية العالمية

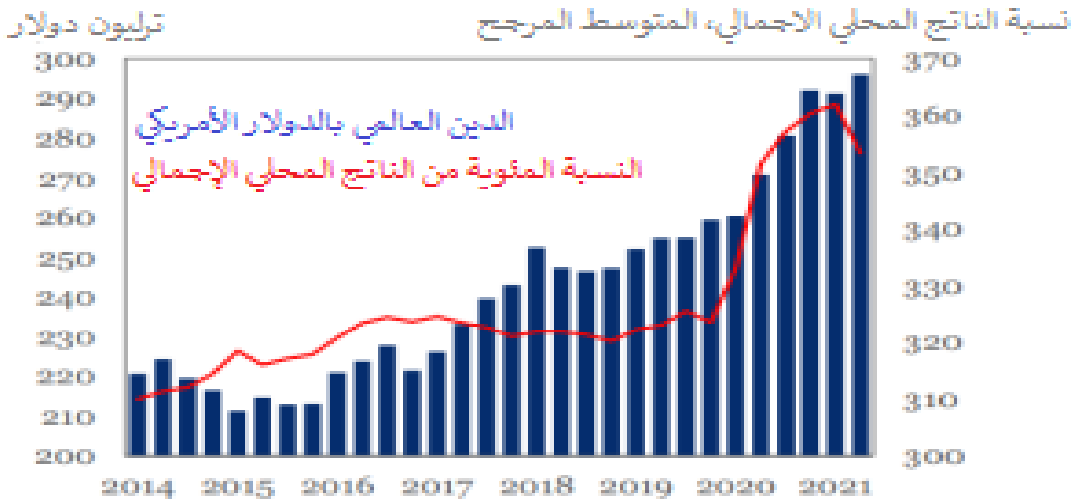

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الخامس عشر، الامرات العربية المتحدة، أكتوبر 2021، ص 16.

4. العمل غير الرسمي:

أثرت جائحة كورونا على 1.6 مليار من 2 مليار من العمال غير الرسميين على الصعيد العالمي، وقد أدت إلى ظهور العديد من التحديات الإضافية لسكان الدول النامية، حيث يعتبر العمال في القطاع غير الرسمي في هذه الدول الأكثر عرضة في الأوقات العادية، وبحصول هذه الجائحة أدت إلى تحميلهم أعباء إضافية نتيجة هذه الأزمة الحادة.

ويتمثل العمال الأكثر عرضة للجائحة في الذين يشتغلون في إعادة تدوير النفايات، الباعة المتجولون، عمال النقل، العمال الذين يشتغلون في الخدمات الغذائية والقطاع الصناعي، إضافة إلى العمال المهاجرين (محليا أو دوليا)، فالعديد من عمال القطاع غير الرسمي يأتون في مقدمة العمال الذين يضمنون استمرارية الحياة الاقتصادية أثناء الأزمة، وهم في الوقت ذاته الأكثر عرضة للمخاطر الصحية، والأكثر من ذلك أنهم يبقون خارج رؤية السياسات الاجتماعية والاقتصادية رغم مساهماتهم القيمة.

لقد أدى غلق الحكومات للعديد من النشاطات وتطبيق سياسة الحجر الصحي إلى خسارة معظم هؤلاء العمال لمدخراتهم بالإضافة إلى تفاقم المخاطر الاقتصادية وعدم شعورهم بالأمان، وهم يواجهون في العديد من القطاعات المتضررة إنخفاضا معتبرا للدخول وارتفاعا كبيرا في مخاطر فقدانهم وظائفهم.

---

[1] صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الرابع عشر، أبو ظبي، الامرات العربية المتحدة، 2021، ص 11.

إن غياب الحماية الإجتماعية لعمال القطاع غير الرسمي وعائلاتهم يجعلهم أكثر عرضة للصدمات، حيث أنهم في العادة لا يحتسبون في ضمن الخدمات المقدمة من الضمان الاجتماعي، أو مخططات برامج المساعدة واستهداف الفقر. ففي غياب بدائل ومصادر للدخل فإن العديد من العمال سوف يقعون في براثن الفقر.

العديد من عمال القطاع غير الرسمي يواجهون معظلة الاختيار بين العمل أو فقدان الدخل، فهم مرغمون على العمل حتى في حالة المرض لكي يتمكنوا من دفع الغذاء والحاجات الأساسية، وهذا لا يعرض صحتهم فقط للخطر إذ أنهم يساهمون في فشل السياسات العامة التي تهدف إلى الحد من انتشار الفيروس، فخطر الفقر يرغم هؤلاء العمال الغير مستفيدين من مخططات التغطية الاجتماعية الصحية على تحمل تكاليف الرعاية الصحية بأنفسهم، كما أنهم لا يستفيدون من التعويضات في حالة التعرض لحوادث العمل في ظل غياب الضمان الاجتماعي.[1]

الشكل رقم (01 – 03): تأثير كوفيد - 19 على القطاع غير الرسمي

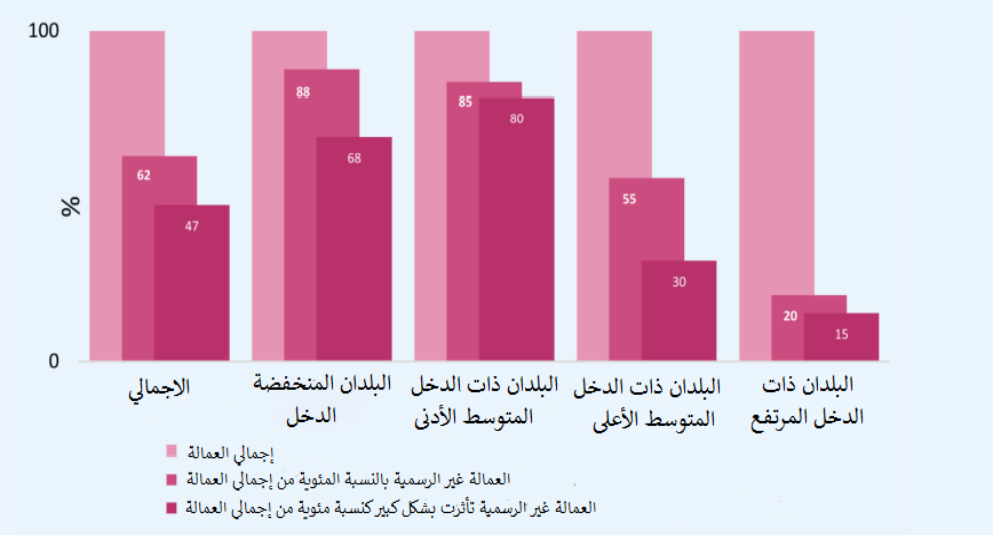

المصدر: International Labour Organization, 2020

5. التحويلات:

إن نقص التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون والمغتربون إلى بلدانهم أمر مثير للقلق بصفة خاصة. فخلال العقود المنصرمة، تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز النمو.

ولكن جائحة كورونا أحدثت انتكاسة شديدة، فمن المأكد أن تتأثر البلدان النامية من جراء انخفاض الأموال التي يرسلها العمال المهاجرون إلى أسرهم في أوطانهم. وهذه التحويلات، كما هي معروفة، كثيرا ما ترسل من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، ويمكن أن تكون دعما هاما جدا لمستوى معيشة الأسرة.

[1] Shahra Razavi, Extending social protection to informal workers in the COVID-19 crisis, Country responses and policy considerations, International Labour Organization, Geneva, Switzerland, 2020.

فقد تقطع هذه التراجعات شريان الحياة لكثير من الأسر الفقيرة في البلدان النامية، إذ تحظى التحويلات المالية للمهاجرين والمغتربين بأهمية كبيرة للأسر في أنحاء العالم، ومع انحسارها، يخشى الخبراء أن يزداد معدل الفقر، وأن يشتد نقص الأمن الغذائي، وقد تفقد الأسر السبل التي تمكنها من تحمل تكلفة خدمات مثل الرعاية الصحية.[1]

الشكل رقم (01 – 04): تراجع تدفقات تحويلات المهاجرين والمغتربين

تدفقات التحويلات إلى كل منطقة (بالمليار دولار)

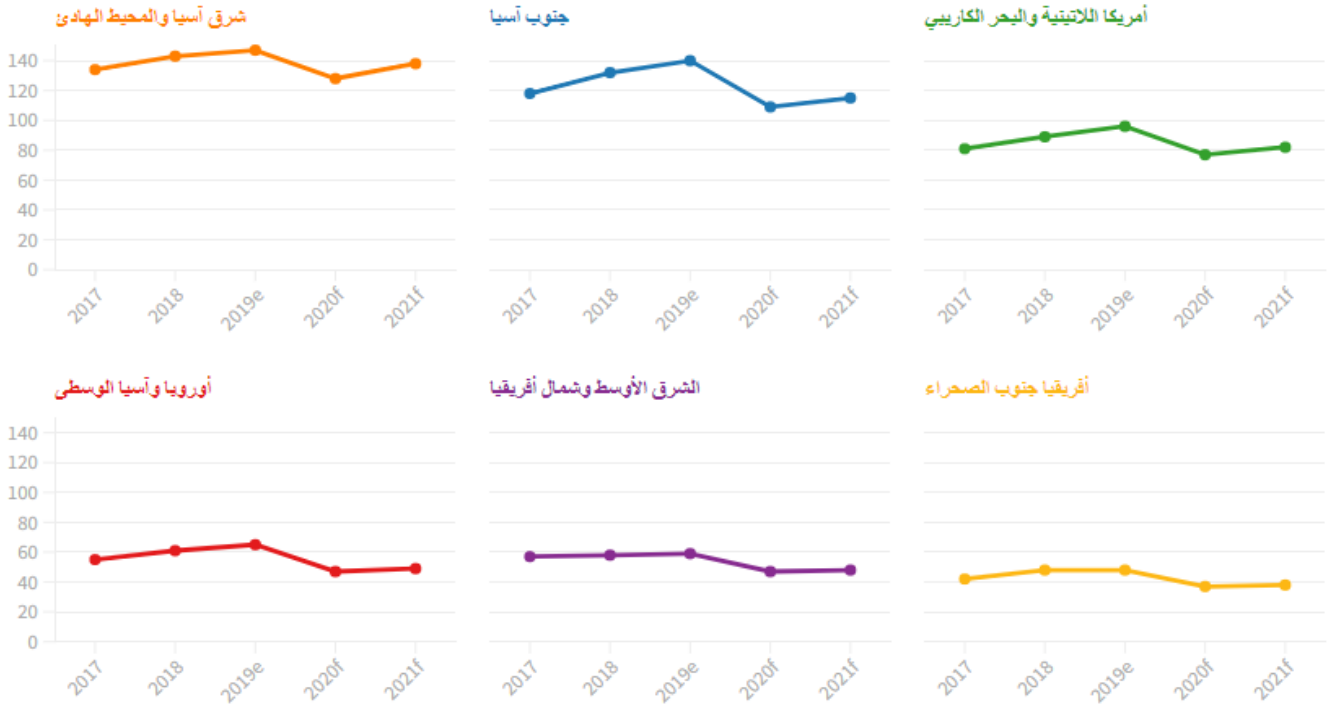

المصدر: Paul blake & Divyanshi wadhwa, 2020 Year in Review: The Impact of COVID-19, available at the link: https://blogs.worldbank.org/voices/2020-year-review-impact-covid-19, access date: 31-12-2021 at the time: 05:40.

جراء جائحة كورونا، فقد شهدت البلدان النامية تراجع كبير لتدفقات تحويلات المهاجرين والمغتربين خلال سنة 2020 كما هو موضح في الشكل أعلاه على أن تعرف نموا خلال عام 2021.

6. التأثير على الأمن الغذائي:

بما أن موارد البلدان النامية محدودة، فهي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا المستجد وهذه الصدمات تؤثر سلبا على سلسلة الإمداد الغذائي وتعيق الأفراد ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الغذاء بسبب عدم استقرار الأسعار، ويمكن تناول تأثير جاحة كورونا على الأمن الغذائي في البلدان النامية من خلال النقاط التالية:

- ✓ وباء كوفيد – 19 يؤثر على وضع الأمن الغذائي واستقرار سلسلة الإمداد الغذائي في البلدان النامية.

(1) Paul blake & Divyanshi wadhwa, Pervious reference.

- ✓ الأمن الغذائي في البلدان النامية المنخفضة الدخل مرتبط بالقدرة على الحصول على الغذاء بأسعار معقولة.
- ✓ البلدان النامية ذات الدخل المرتفع هي عادة أكثر تأثرا بتعطل سلسلة الإمدادات الغذائية.[1]

الشكل رقم (01 – 05): تأثير كوفيد – 19 على الجوع في العالم

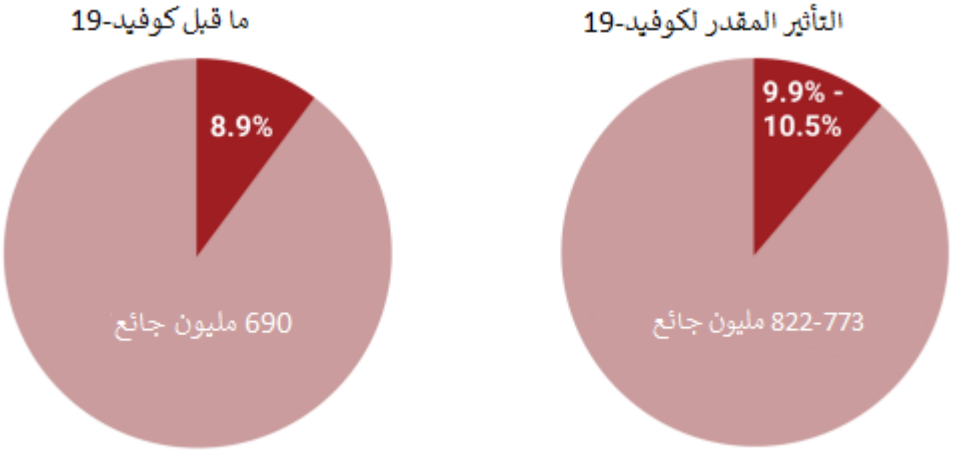

المصدر: Genevieve Chin, COVID-19's Impact on Developing Countries, available at the link: https://gis.harvard.eud/files/gis/files/poster02.pdf, access date: 31-12-2021 at the time: 07:50.

7. القوة الشرائية والقدرة التنافسية :

بالإضافة إلى ضعف أسواق السلع الأساسية، تتعرض عملات العديد من البلدان النامية والأسواق الناشئة لخطر تخفيض قيمة العملة حيث يقوم المستثمرون من البلدان الصناعية بسحب رؤوس أموالهم بشكل تدريجي. فبدون رأس المال الأجنبي، سيصبح من الصعب بشكل متزايد على البلدان النامية المدينة والأسواق الناشئة الحصول على ائتمان جديد لتمويل عجز الحساب الجاري والاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها.

فإذا شهدت هذه الدول تصدير كميات أقل وسحب المستثمرون رؤوس أموالهم في نفس الوقت، فإن الطلب على العملة الوطنية ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. وبالتالي، يجب شراء المنتجات المستوردة ذات الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية والأسواق الناشئة بأسعار أعلى، مما يمثل خسارة في القوة الشرائية للمستهلكين المحليين. نظرا للحالة التي لم يعد من الممكن فيها دفع ثمن الضروريات، مثل الأدوية والمواد الغذائية، واستيرادها، فقد ينشأ نقص في الإمدادات.

وإذا كان لا بد من استيراد العديد من المنتجات، فسوف ترتفع أسعارها، وكذلك معدل التضخم الإجمالي. ونتيجة لذلك، تفقد الدولة قدرتها التنافسية الدولية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى مزيد من التراجع في

[1] Genevieve Chin, Pervious reference.

صادراتها، وانخفاض إضافي لقيمة العملة، وبالتالي زيادة الأسعار. إذا استمر هذا اللولب الهابط دون رادع، فهناك خطر حدوث تضخم مفرط في الحالات القصوى. أخيرا، يؤدي التفاعل بين سحب رأس المال واتجاهات تخفيض قيمة العملة وارتفاع التضخم والدين الخارجي المتزايد إلى تفاقم الجدارة الائتمانية.[1]

المطلب الثالث: أثر جائحــة كورونا على اقتصاديات الدول المتقدمــة

سوف يتم مناقشة أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التعرض للعناصر التالية:

1. أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية غير المسبوقة على موقف السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2020 في أعقاب انتشار جائحة كورونا، وتزايد مخاطر الوقوع في براثن ركود اقتصادي ممتد الوتيرة، ساعد على ذلك بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في عدد كبير من هذه الدول.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية شهد الربع الأول من عام 2020 اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تنفيذ جولتين من خفض الفائدة للحيلولة دون تأثر الاقتصاد الأمريكي بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا ليهبط بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنحو 150 نقطة أساس ليصل إلى ما يتراوح بين 0 إلى 0.25 نقطة مئوية في خطوة تستهدف دعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد. في ضوء هذه التطورات، قررت لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الحفاظ على النطاق المستهدف فائدة الأموال الفيدرالية عند مستوى يتراوح ما بين 0 إلى 0.25 في المائة في اجتماعها المنعقد في العاشر من يوليو من عام 2020. تتوقع اللجنة الإبقاء على سعر الفائدة بحدود هذا النطاق المستهدف حتى تثق في أن الاقتصاد قد تجاوز التبعات السلبية للجائحة وأنه يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التوظيف القصوى واستقرار الأسعار.

من جهته، قرر البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المنعقد خلال شهر يوليو الإبقاء على سعر فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسة، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الإيداع دون تغيير عند مستوى 0.00 في المائة و0.25 في المائة و -0.50 في المائة على التوالي.

يشار إلى أن البنك كان قد قرر في شهر يونيو من عام 2020 زيادة حجم برنامج التيسير الكمي بمقدار 600 مليار يورو ليصل إلى 1350 مليار يورو، وهو ما يعني المزيد من تيسير السياسة النقدية لدعم القطاع الحقيقي خاصة الأسر والشركات .

---

(1) Daniel Arregui Coka et al, Economic consequences of the corona pandemic for developing countries and emerging markets, available at the link: https://ged-project.de/trade-and-investment/economic-consequences-of-the-corona-pandemic-for-developing-countries-and-emerging-markets, access date: 01-01-2022 at the time: 11:20.

في بريطانيا، صوتت لجنة السياسة النقدية في بنك انجلترا المركزي بالإجماع على الحفاظ على سعر الفائدة عند مستوى 0.1 في المائة خلال النصف الأول من العام الحالي ذلك في سعيها للوصول إلى التضخم المستهدف في حدود 2 في المائة بالإضافة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا. كما صوتت اللجنة بالاجماع لصالح الاستمرار في برامج التيسير الكمي التي انتهجها البنك المركزي البالغ قيمتها 200 مليار جنيه إسترليني مخصصة لشراء السندات الحكومية وسندات الشركات غير المالية.

كذلك، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيدا عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدل التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة وتداعيات فيروس كورونا. بناء عليه قرر البنك المركزي الياباني في اجتماعه المنعقد في شهر يوليو من عام 2020 مواصلة السياسة النقدية التيسيرية الكمية والنوعية، إلى جانب التحكم في منحنى العائد إلى حين بلوغ هدف رفع معدل التضخم مستوى 2 في المائة. كما اتخذ مجموعة من القرارات لدعم التعافي الاقتصادي من بينها شراء السندات الحكومية دون وضع حد أقصى، لتظل عائدات السندات لأجل 10 سنوات عند مستوى صفر تقريبا.

من جهته، قرر بنك الشعب الصيني في شهر يونيو الإبقاء على سعر الإقراض دون تغيير للشهر الثاني على التوالي بعد قرار البنك بإبقاء سعر فائدة الإقراض للقروض متوسطة الأجل ثابتا.[1]

2. التضخم:

أدى التعافي الاقتصادي إلى إذكاء الزيادة المتسارعة في التضخم لعام 2021 بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، مدفوعا بالطلب الذي يزداد قوة، ونقص المعروض، وأسعار السلع الأولية المتصاعدة بسرعة.

وتشير التنبؤات في أحدث إصدارات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أن يستمر ارتفاع التضخم على الأرجح في الشهور القادمة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول منتصف 2022، وإن ظلت مخاطر تسارع التضخم قائمة.

والخبر السار لصناع السياسات هو أن توقعات التضخم على المدى الطويل تتسم بدرجة جيدة من الثبات، ولكن خبراء الاقتصاد لا يزالون مختلفين حول مدى استمرارية الضغوط الرافعة للأسعار في نهاية المطاف.

وقد قال البعض إن إجراءات التنشيط الحكومية قد تدفع معدلات البطالة إلى الانخفاض بما يكفي لإعطاء دفعة للأجور وإدخال الاقتصاد في حالة من النشاط المحموم، وربما انفلات التوقعات عن ركيزتها المستهدفة وما يسببه ذلك من دوامة تضخمية محققة لذاتها. وفي الوقت ذاته، يقدر آخرون أن الضغوط ستخبو في نهاية المطاف مع تراجع طفرة الإنفاق الاستثنائية.

[1] صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الثاني عشر، أبو ظبي، الامرات العربية المتحدة، 2020، ص.ص: 5-6.

ومن المرجح أن تواجه الاقتصادات المتقدمة ضغوطا تضخمية معتدلة على المدى المتوسط، ثم يخفت تأثيرها بمرور الوقت. بل إن تقديرات العلاقة بين تراخي النشاط، وحجم الموارد غير المستخدمة في أي بلد، والتضخم في حالة الأسواق الصاعدة تبدو أكثر حساسية تجاه إدخال فترة الجائحة في عينة التقدير.

وتشير التنبؤات إلى أن التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة سيصل إلى الذروة عند متوسط 3,6% في الشهور الأخيرة من عام 2021 قبل أن يرتد إلى معدل 2% في النصف الأول من عام 2022، بما يتوافق مع أهداف البنك المركزي. غير أن التوقعات تأتي مصحوبة بقدر كبير من عدم اليقين، وقد يظل التضخم مرتفعا لفترة أطول. والعوامل المساهمة في ذلك قد تشمل الارتفاع الكبير في تكاليف المساكن ونقص الإمدادات لفترة مطولة في الاقتصادات المتقدمة.

وأخيرا، فمن السمات الأساسية للآفاق المتوقعة أنها تختلف بدرجة كبيرة عبر الاقتصادات. فمن المتوقع أن تساعد زيادة سرعة التضخم في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، على دفع تسارع معدله في الاقتصادات المتقدمة، وإن كان من المقدر أن تظل الضغوط ضعيفة نسبيا في منطقة اليورو واليابان.[1]

الشكل رقم (01 – 06): سيناريوهات مخاطر التضخم في الاقتصادات المتقدمة

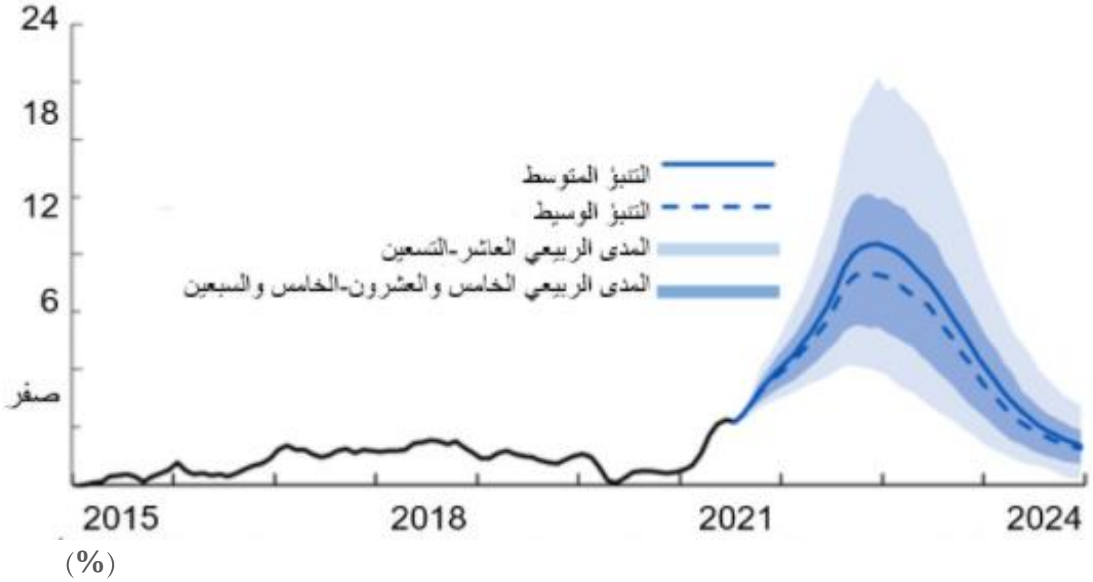

الخطوط تمثل المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي القائم على تعادل القوة الشرائية. وتفترض التوقعات التوافقية أن التضخم مدفوع بتوقعات التضخم للعام التالي بدلا من الأفق الزمني التقليدي البالغ ثلاث سنوات للاثني عشر شهرا المتتالية من يوليو 2021 إلى يونيو 2022 .

المصدر: فرانشيسكا كاسيللي وبراشي ميشرا، تضخم مروع في مسار غير مطروق نحو التعافي، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar /News/Articles/2021/10/06/blog- ch2-weo-inflation-scares
تاريخ الولوج: 27-01-2022 على الساعة:20:10

[1] فرانشيسكا كاسيللي وبراشي ميشرا، المرجع نفسه.

3. مستويات إجمالي الناتج المحلي:

عقب انكماش يقدر بحوالي -3,3 %عام 2020 ، يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 6 %عام 2021 يتراجع لاحقا إلى 4,4 %عام 2022. ويقل حجم الانكماش الفعلي عام 2020 بمقدار 1,1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نموا فاق التوقعات في النصف الثاني من عام 2020 في معظم المناطق عقب إرخاء قيود الإغلاق.

الجدول رقم (01 - 02): عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

		توقعات	
	2020	2021	2022
الناتج العالمي	3.3-	6.0	4.4
الاقتصادات المتقدمة	4.7-	5.1	3.6
الولايات المتحدة	3.5 -	6.4	3.5
منطقة اليورو	6.6-	4.4	3.8
ألمانيا	4.9-	3.6	3.4
فرنسا	8.2-	5.8	4.2
ايطاليا	8.9-	4.2	3.6
اسبانيا	11.0-	6.4	4.7
اليابان	4.8-	3.3	2.5
المملكة المتحدة	9.9-	5.3	5.1
كندا	5.4-	5.0	4.7
اقتصادات متقدمة أخرى	2.1-	4.4	3.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، إدارة مسارات التعافي المتباعدة، أفريل2021، ص8.

وتتفاوت قوة التعافي المتوقع عبر البلدان حسب حدة الأزمة الصحية، وحجم الاضطرابات المحلية التي لحقت بالنشاط (نتيجة اعتماد البلدان على القطاعات القائمة على الاتصال المباشر)، ودرجة التعرض لمختلف التداعيات عبر الحدود، والأهم من ذلك فعالية الدعم المقدم من خلال السياسات في الحد من حجم الضرر الدائم، حيث في الاقتصادات المتقدمة، سيلزم على الأرجح تطبيق قيود على بعض المناطق من وقت لآخر للقضاء على انتشار سلالات جديدة من الفيروس. وبمجرد توفير اللقاحات للفئات السكانية المعرضة للخطر، يتوقع استئناف الأنشطة كثيفة المخالطة، مما سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في مستويات النمو بفضل الطلب المكبوت الممول بالمدخرات المتراكمة في 2020. وتتفاوت مسارات التعافي أيضا داخل المجموعة، حيث يتوقع عودة النشاط

إلى مستواه في نهاية عام 2019 خلال النصف الأول من عام 2021 في الولايات المتحدة وخلال النصف الثاني في اليابان. وفي منطقة اليورو والمملكة المتحدة، يتوقع أن يظل النشاط دون مستواه في نهاية عام 2019 خلال عام 2022. ويمكن عزو هذه الفجوات إلى الفروق بين مختلف البلدان في الاستجابات السلوكية للعدوى وعلى مستوى الصحة العامة، ومدى مرونة الأنشطة الاقتصادية ودرجة تكيفها مع انخفاض الحركية، فضلا عن الاتجاهات العامة التي كانت سائدة مسبقا، وأوجه الجمود الهيكلي التي كانت تعتري تلك البلدان قبل دخولها الأزمة.

وفيما يتعلق بعدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تخفيض توقعات عام 2021 في حالة أوروبا وزيادتها في حالة اليابان والولايات المتحدة. وتجاوز النمو في الولايات المتحدة واليابان التوقعات بفضل الدعم المالي الإضافي الذي أقره كل من البلدين في نهاية عام 2020، وهو ما فاق تأثير تخفيض التوقعات في أوروبا. فضلا عن ذلك، يتوقع أن تسهم مجموعة تدابير الإنقاذ التي أعلنتها إدارة بايدن بقيمة 1.9 تريليون دولار أمريكي في إعطاء دفعة إضافية لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2021-2022، مع انتشار الآثار الإيجابية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة.

واستطاع عدد من البلدان الأوروبية (مثل قبرص وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا) استدراك جزء من الموسم السياحي في فصل الصيف من خلال إعادة فتح الأنشطة في منتصف عام 2020. ولكن تلا ذلك ارتفاع حاد في أعداد الإصابات اضطر البلدان إلى الإغلاق من جديد في الشهور الأخيرة من عام 2020 وامتد لعام 2021. وتم تعديل توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 بزيادة قدرها 0.7 نقطة مئوية إلى 3.8 % في منطقة اليورو، وبزيادة قدرها 1.9 نقطة مئوية إلى 5.1 % في المملكة المتحدة.[1]

الشكل رقم (01 – 07): تراجع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة حسب المنطقة (التغير في مستويات إجمالي الناتج المحلي المتوقعة لعام 2024 ما بين تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يناير 2020 وإبريل 2021٪)

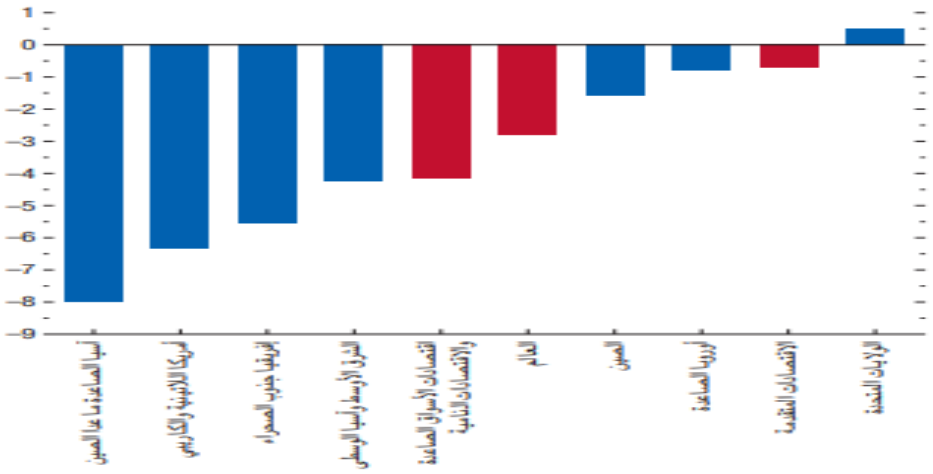

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص.ص: 10-11.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 11.

4. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 58 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 312 مليار دولار – وهو مستوى سجل آخر مرة في عام 2003. وزاد الانخفاض بسبب شدة تقلب التدفقات المالية عبر الهيئات الوسيطة وداخل الشركات، وبسبب عمليات إعادة تشكيل الشركات. ومن بين عناصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تقلصت الاستثمارات الجديدة في رأس المال، مثلما يتضح من تراجع عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وهو أكبر شكل من أشكال التدفقات إلى هذه الفئة. وانخفضت قيمة تلك المبيعات بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 379 مليار دولار. وتراجعت قيمة المشاريع التأسيسية المعلن عنها في هذه الفئة من الاقتصادات بنسبة 16 في المائة. أما صفقات تمويل المشاريع الدولية فقد ظلت تستهدف الاقتصادات المتقدمة، حيث ازدادت بنسبة 8 في المائة.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 73 مليار دولار. وزاد حجم الانخفاض بسبب شدة تقلب التدفقات عبر الهيئات الوسيطة في بلدان مثل هولندا وسويسرا. غير أن التدفقات الواردة انخفضت أيضا في الاقتصادات الأوروبية الكبرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية بنسبة 42 في المائة لتصل إلى 180 مليار دولار. وتقلصت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 156 مليار دولار. وأثر انخفاض أرباح الشركات تأثيرا مباشرا على الأرباح المعاد استثمارها، والتي انخفضت إلى 71 مليار دولار – أي بنسبة 44 في المائة – عن عام 2019.

والآفاق إيجابية إلى حد ما، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى 20 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى قوة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وتحسن ظروف الاقتصاد الكلي، والتقدم الكبير في برامج التلقيح ودعم الاستثمار العام على نطاق واسع. ويتوقع أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 15 و20 في المائة في أوروبا عقب انهياره في عام 2020 (انطلاقا من خط أساس لا يضم التدفقات عبر الهيئات الوسيطة). ويتوقع أيضا أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الشمالية بنحو 15 في المائة.[1]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، تقرير "الاستثمار العالمي 2021"، جنيف، سويسرا، 2021، ص.ص:15-16.

الشكل رقم (01 – 08): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007–2020 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

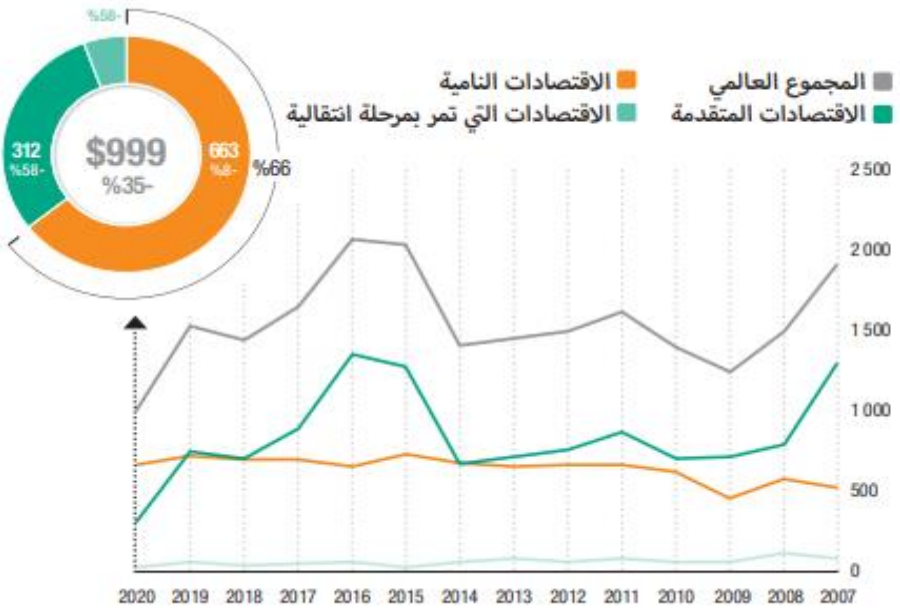

المصدر: الأونكتاد

5. سلاسل الإمداد:

أدى التحول نحو استهلاك السلع، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، إلى فرض عبء ثقيل على شبكات سلسلة الإمداد العالمية أثناء الجائحة. وازدادت هذه المشكلة تعقيدا بفعل المعوقات الناتجة عن الجائحة أمام النقل وتعيين الموظفين، وكذلك بسبب الطابع الهش للخدمات اللوجستية القائمة على التوريد عند الحاجة واستراتيجيات التخزين الرشيق. وأسفر ما نتج عن ذلك من اضطراب في التجارة العالمية عن شح السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع أسعارها. واتسمت الاضطرابات في الولايات المتحدة بأنها حادة بصفة خاصة في ظل التحول بشكل أكبر إلى استهلاك السلع. ويشير تحليل أجراه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن انقطاعات الإمداد تسببت في انخفاض قدره 0.5– 1.0 نقطة مئوية في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2022 بينما أدت إلى ارتفاع قدره نقطة مئوية واحدة في التضخم الأساسي.

وبرغم محدودية الطاقة الفائضة في أساطيل الشحن الدولية، غالبا ما تحدث الاختناقات في مناطق العمليات الأرضية، حيث يعجز النقل بالشاحنات والخدمات الأخرى عن تحريك البضائع بعيدا عن الأرصفة بسرعة أكبر مما تستطيع السفن الجديدة أن تجلبه. وسوف تنخفض انقطاعات سلاسل الإمداد هذه في نهاية المطاف لأسباب ليس أقلها احتمال تحول تكوين الطلب وعودته إلى الخدمات (فلا يسع الأسر إلا شراء سلع معمرة محدودة). ويفترض السيناريو الأساسي تضاؤل الاختلالات بين العرض والطلب على مدار عام 2022، ولكن كلما طال أمد هذه الاختلالات، ازدادت احتمالات انتقال آثارها إلى التوقعات بارتفاع الأسعار المستقبلية وفرضت مخاطر أكبر على الاقتصاد العالمي. وهذا الخلل في سلاسل العرض العالمية يحد كذلك من قدرة الاقتصادات على التكيف

مع ظهور موجة جديدة محتملة من الجائحة، لأن الاختناقات التي تشهدها الموانئ تعوق تدفق السلع اللازمة للتكيف مع ظروف الصحة العامة المتغيرة. وقد أدى تأثير سلالة "أوميكرون" المتحورة إلى زيادة الحد من كفاءة الموانئ، وزيادة مشكلات الشحن، وتأخير استعادة توازن طلب المستهلك بتحوله من السلع إلى الخدمات – مما يسفر عن تفاقم اختلالات العرض والطلب.

ومن بين التعديلات التي أدخلت على عدد أكتوبر 2021 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على تنبؤات 2022 للاقتصاديات المتقدمة أنه تم تعديل الافتراضات بحيث تستبعد من السيناريو الأساسي حزمة سياسات المالية العامة التي تركز على "إعادة البناء بصورة أفضل"، وتدرج فيه التبكير بسحب إجراءات التيسير النقدي، واستمرار انقطاعات سلاسل الإمداد، وهو ما ساهم في تخفيض التوقعات بنسبة 1.2 نقطة مئوية للولايات المتحدة. وفي كندا، تم تخفيض التوقعات بمقدار 0.8 نقطة مئوية نتيجة للبيانات التي أشارت إلى نتائج أضعف قرب نهاية عام 2021 وتوقعات انخفاض الطلب الخارجي في عام 2022(ارتباطا بالتوقعات المعدلة للولايات المتحدة). وفي منطقة اليورو، أدى استمرار القيود على سلاسل الإمداد لفترة مطولة والاضطرابات الناجمة عن فيروس كوفيد-19 إلى تعديل أقل حدة بلغ 0.4 نقطة مئوية – مع تركز التعديل البالغ 0.8 نقطة مئوية في التوقعات المتعلقة بألمانيا والتي ترجع في الأساس إلى تعرض الاقتصاد لصدمات سلاسل الإمداد. ومن المتوقع أن تكون القيود التي فرضت على الحركة قرب نهاية عام 2021 عائقا أمام النمو في منطقة اليورو في أوائل عام 2022. وفي المملكة المتحدة، تترجم الاضطرابات المتعلقة بالسلالة المتحورة "أوميكرون" والقيود على سلاسل الإمداد (وخاصة في أسواق العمل والطاقة) إلى تخفيض للنمو المتوقع بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصبح 4.7٪.[1]

6. سياسة المالية العامة:

في الاقتصادات المتقدمة، لا تزال سياسة المالية العامة داعمة للنشاط الاقتصادي والتوظيف، وهي آخذة في التحول في هذه البلدان بعيدا عن دعم مجالات الطوارئ لمواجهة الجائحة والإمدادات الحيوية. وقد أخذت بالفعل في الانتقال إلى الاستثمار العام لتيسير التحول الأخضر، والتحول الرقمي، وغير ذلك من الاستثمارات الأطول أمدا. وسوف تعمل بعض السياسات أيضا على جعل الاقتصادات أكثر شمولا للجميع. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تهدف بعض مشروعات الميزانية إلى الحد من عدم المساواة وبإمكانها تخفيض معدل الفقر بنحو الثلث.

وسياسات المالية العامة لها أهمية نسبية أيضا على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، يمكن لحزم تدابير المالية العامة الكبيرة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي (خطة تعافي الجيل القادم للاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة (خطة الوظائف الأمريكية وخطة الأسرة الأمريكية) أن تؤدي إلى زيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي العالمي تبلغ قيمتها 4,6 تريليون دولار بين عامي 2021 و2026 إذا تم تنفيذها بالكامل.

[1] صندوق النقد الدولي، مستجدات "آفاق الاقتصاد العالمي"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص 8.

وعلى وجه الاجمال، لا تزال سياسة المالية العامة داعمة، مع تراجع عجوزات عام 2021 بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في 2021، في المتوسط. غير أن العجوزات لا تزال في الاقتصادات المتقدمة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة،. ومن المتوقع أن يزداد انخفاض هذه العجوزات بما يقارب 3 نقاط مئوية في 2022 وأن تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2026.

وقد ساعدت عمليات شراء الدين الحكومي الكبيرة من جانب البنوك المركزية والقطاع المصرفي المحلي في الاقتصادات المتقدمة على احتواء تكلفة القروض الجديدة. غير أن تراكم هذه الديون أدى إلى ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية لدى الحكومات.[1]

الشكل رقم (01 – 09): أثر كوفيد-19 على تنبؤات المالية العامة والنمو
(الانحراف عن توقعات ماقبل الجائحة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في 2019؛ متوسط بسيط)

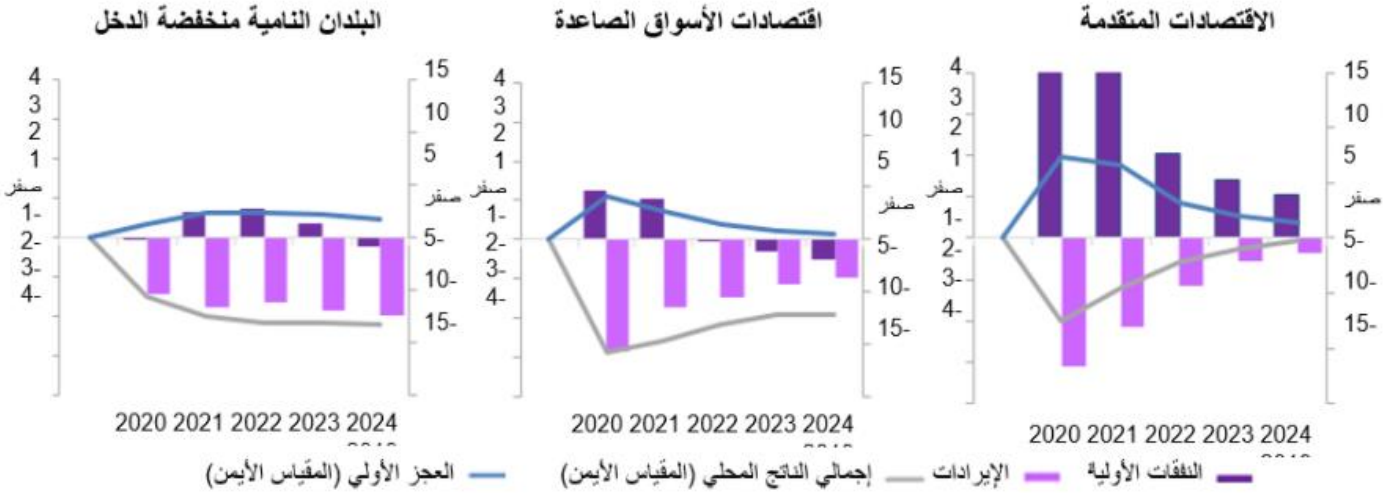

المصدر: فيتور غاسبار وآخرون، تقرير الراصد المالي، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط:https://www.imf.org/ar/News/Articles /2021/10/13/ blog-fiscal-policy-for-an-uncertain-world
تاريخ الولوج: 26-02-2022 على الساعة: 19:00 .

7. أسواق الإسكان:

على الرغم من جائحة كورونا، انتعشت أسعار المنازل في معظم الاقتصادات المتقدمة في عام 2020، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية التي تم إدخالها لإنعاش النشاط الاقتصادي. كانت بعض أسواق العقارات بالفعل على وشك أن تكون مبالغة في تقديرها قبل الوباء، لذا فإن النمو السريع في الأسعار يمكن أن يثير تساؤلات بشأن الحاجة إلى تعديل بعض أدوات السياسة النقدية قبل أن يكتمل الانتعاش الاقتصادي.

[1] فيتور غاسبار وآخرون، مرجع سابق.

كان الافتراض الأولي للعديد من المحللين عند اندلاع الوباء هو أن أسواق العقارات السكنية ستتأثر بشدة بسبب الانخفاض في دخل الأسرة بسبب الانكماش الاقتصادي. لكن الحقيقة أثبتت عكس ذلك، فقد تسارع نمو أسعار المنازل الحقيقية على المستوى العالمي خلال الوباء. ووفقا للمؤشر الذي أصدره المرصد الدولي للإسكان التابع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، ارتفعت أسعار المنازل العالمية من 1.8٪ في عام 2019 إلى 3.6٪ في عام 2020 بالقيمة الحقيقية (من 3.2٪ إلى 4.6٪ بالقيمة الاسمية).

ويعكس الاتجاه التصاعدي في أسعار المساكن أثناء الوباء عدة عوامل مرتبطة بارتفاع الطلب الذي تحركه السمات الخاصة للأزمة، فقد أدى تقييد الأشخاص في منازلهم والزيادة في العمل عن بعد إلى إحداث تغيير في تفضيلات المشترين فيما يتعلق بنوع وموقع منازلهم. بالإضافة إلى ذلك، خففت السياسات المالية من تأثير الأزمة على دخل الأسرة، وإن كان ذلك بدرجة أكبر أو أقل اعتمادا على البلد. في الواقع، جمعت الأسر في العديد من الاقتصادات المتقدمة كميات كبيرة من المدخرات "القسرية" بسبب عمليات الإغلاق الصارمة والقيود المفروضة على أنشطة معينة، وتم توجيه بعض هذه المدخرات إلى الاستثمار العقاري. وعلى صعيد العرض، أثر تراجع البناء في النصف الثاني من عام 2020 على عدد العقارات المسلمة.

ومن العوامل الإضافية التي كان لها تأثير حاسم على ارتفاع أسعار المنازل هو انخفاض أسعار الفائدة (والتوقع بأنها ستظل منخفضة لفترة طويلة) نتيجة للسياسة النقدية المعتمدة لتحفيز الاقتصاد، فقد أظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية أن أسعار المنازل تميل إلى الارتفاع عندما تنخفض أسعار الفائدة على الرهن العقاري، حيث يمكن للمشترين شراء منزل أكثر تكلفة لنفس مدفوعات الرهن العقاري، ويصبح الاستثمار العقاري أكثر جاذبية في بيئة ذات عوائد منخفضة على الأصول البديلة التي تعتبر آمنة. قد يكون الوباء قد عزز هذه العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار المنازل: المدخرات القسرية التي تراكمت من قبل الأسر، إلى جانب معدلات الفائدة المنخفضة للغاية، تعني أن خيار استثمار هذه المدخرات في العقارات قد اكتسب وزنا أكبر.[1]

[1] Judit Montoriol-Garriga and Pedro Álvarez Ondina, The impact of the pandemic on international housing markets: is there a risk of overheating? , available at the link: https://www.caixabankresearch.com/en/sector-analysis/real-estate/impact-pandemic-international-housing- markets-there-risk-overheating, access date: 07-03-2022 at the time: 14:40.

الشكل رقم(01 – 10): تسارع أسعار المساكن خلال الجائحة

الرقم القياسي(100=الربع الرابع2019)

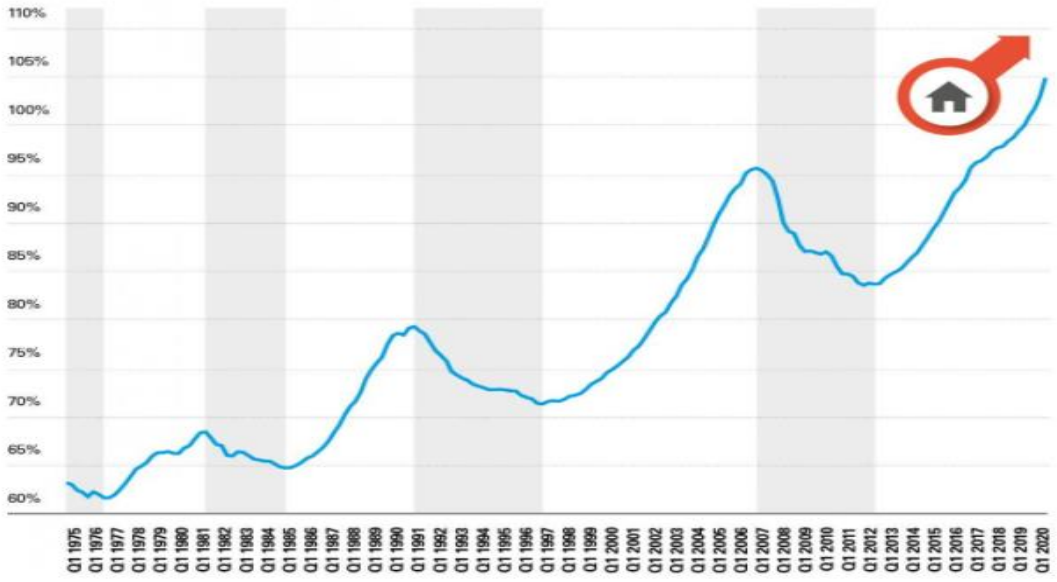

المصدر: https://www.caixabankresearch.com/en/sector-analysis/real-estate/impact-pandemic-international-housing-markets-there-risk-overheating

خلاصــة

تناول الفصل الأول السياسات التجارية، والتي تنقسم إلى اتجاهين، الأول يقوم على أساس تحرير التجارة، حيث يدعو إلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وترك التجارة حرة دون قيود وإزالة كل التشوهات التي تعرقل هذا المبدأ ولهم حجج في ذلك. أما المذهب الثاني فيدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض القيود بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة، معتمدين على حجج في ذلك سواء قيود تعريفية تفرض مباشرة على السلع أو عن طريق قيود غير تعريفية كمية أو تنظيمية. غير أن اتباع سياسة حرية كاملة أمر مستبعد، أو حماية مطلقة هو أمر نادر الحدوث بل إن الدولة تتبع في سياساتها التجارية مزيجا بين الحرية والتقييد حسب النظام الاقتصادي السائد، ومنه فإن عملية تنظيم التجارة تتطلب تطبيق مجموعة من الأساليب والوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

كما تناول الفصل الأول أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فقد استطاع فيروس كورونا أن يحدث أكبر إغلاق عالمي على الكثير من الدول وأن يشل حركة التنقل والنقل بين الدول وداخلها. ولقد كان لهذا الإغلاق أثار سريعة ووخيمة على عديد المؤشرات الاقتصادية العالمية في مختلف الدول، المتقدمة منها والنامية ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020، حيث وبسبب الارتباك وحالة عدم اليقين اختلت ركائز الاقتصاد العالمي من عرض وطلب والتي كانت من نتائجها ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها جميع الدول، وقد تبين أن المؤشرات الاقتصادية التي تم تناولها قد تحولت معدلاتها نحو السالب بالمقارنة لما قبل الجائحة، فاقتصاديات الدول التي مسها الوباء الذي يعد من المخاطر غير النظامية وغير المتوقعة، قد تأثرت بنسب متفاوتة نتيجة الاختلاف في البنية والاعتماد على التنويع الاقتصادي.

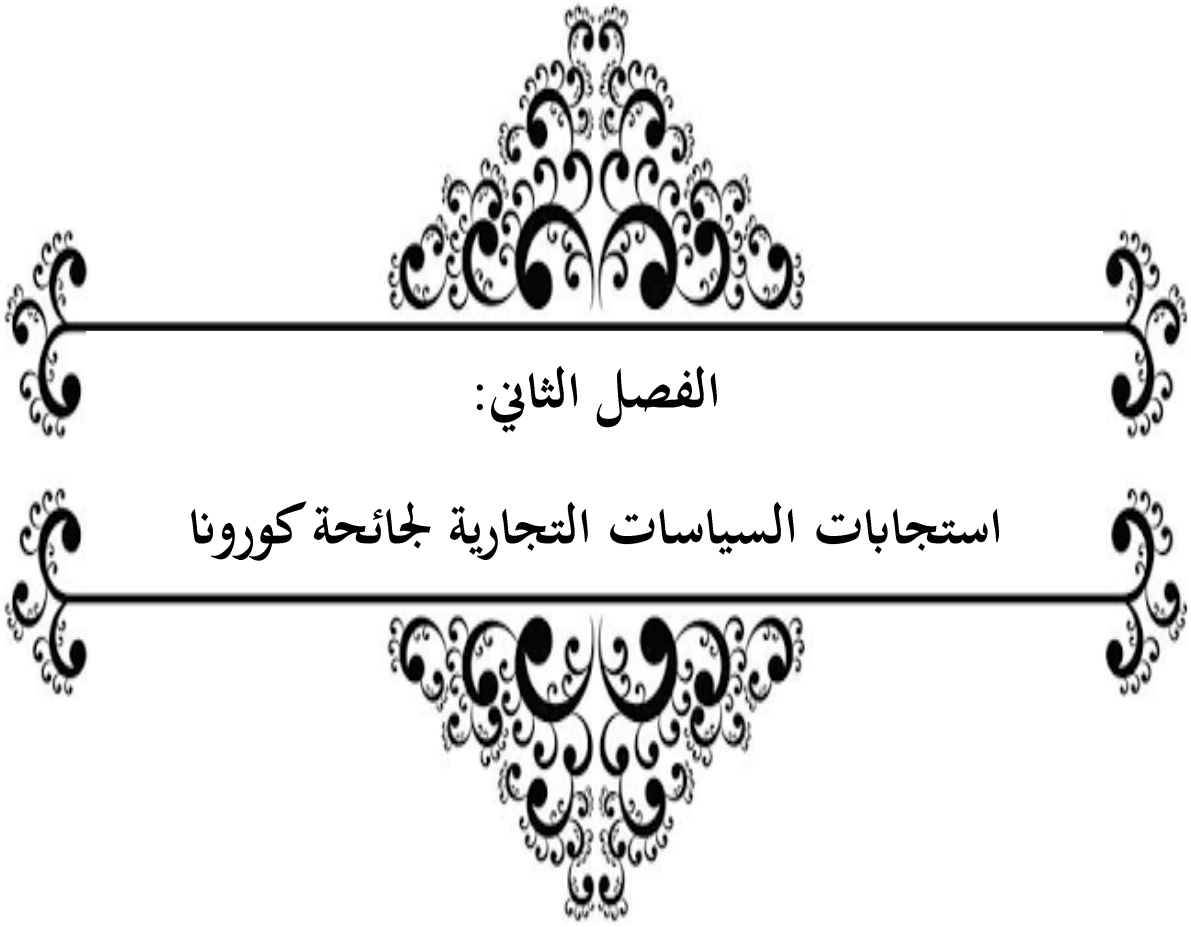

الفصل الثاني:

استجابات السياسات التجارية لجائحة كورونا

تمهيـــد

تعتبر التدخلات ضمن نطاق السياسات التجارية إحدى أهم الأساليب التي انتهجتها العديد من الدول استجابة لجائحة كورونا، وهذا سعيا منها لضمان أقصى قدر من توافر الامدادات الطبية والغذائية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات. إلا أن الدول قد تباين استخدامها لأدوات السياسة التجارية استجابة للأزمة الصحية، وهذا من خلال عدم التجانس عبر البلدان في كل من استخدامها للسياسة التجارية وأنواع التدابير المستخدمة فقد عملت بعض البلدان على تفعيل، تدابير تقييد التجارة وكذا تدابير تيسيرها، بينما استهدفت بلدان أخرى واحدة فقط من هذه الهوامش، في حين لم تستخدم أخرى السياسات التجارية على الاطلاق.

يعد التتبع في الوقت الفعلي لاستخدام تدابير السياسة التجارية أمرا صعبا، فالحكومات قد تقوم بإبلاغ منظمة التجارة العالمية بالتغييرات في السياسة التجارية مع تأخر زمني في هذا الاجراء، وقد لا تقوم بإخطار منظمة التجارة العالمية على الإطلاق، فتوفر المعلومات في الوقت المناسب عن تدابير السياسة التجارية مهمة للشركات التي تسعى إلى توسيع الإنتاج وتحتاج إلى مصادر المدخلات للقيام بذلك، وإلى السلطات العامة المسؤولة عن توفير الإمدادات الحيوية.

سنتطرق كدراسة حالة في هذا الفصل إل ثلاثة أقطاب إقتصادية تلعب دورا محوريا على مستوى الاقتصاد العالمي، وهي: الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من خلال:

المبحث الأول: الاجراءات التقييدية للسياسة التجارية

المبحث الثاني: الاجراءات التيسيرية للسياسة التجارية

المبحث الأول: الاجراءات التقييدية للسياسة التجارية

تبنت الصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من خلال تعاملها مع الآثار الاقتصادية والمتعلقة بالصحة العامة لكوفيد-19 نهجا قوميا ملحوظا في استجابتها، حيث وضعت قيودا على صادرات المنتجات والمستلزمات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية. فكان الهدف من هذا، هو تخصيص الامدادات المحلية لأنظمة الرعاية الصحية الوطنية والمواطنين.

المطلب الأول: دراسة حالة الصين

إعتمدت الصين عددا من تدابير تقييد التجارة استجابة للتحديات المحلية التي فرضها فيروس كورونا المستجد، تمثلت في:

1 – تشديد متطلبات تصدير المنتجات الطبية

في الوقت الذي كانت الدول تكثف جهودها لاحتواء انتشار جائحة كورونا، أدت سياسة التصدير الصينية للمنتجات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية إلى تفاقم النقص في مؤن الأدوية الحرجة. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في ربيع 2020 أن شركة M3 ومقرها مينيسوتا، وهي شركة تصنيع واسعة النطاق لأجهزة التنفس الصناعي N95، أخبرت أنه تم بيع جميع الأقنعة المصنعة في مصنعها في شنغهاي لتلبية الطلب المحلي في الصين. كما صرحت شركات تصنيع الأقنعة الأخرى، مثل شركة Medicom الكندية، أن الحكومة الصينية لم تأذن لهم بعد بتصدير معدات الوقاية الشخصية. وزعمت وزارة التجارة الصينية أنها لا تفرض قيودا على تصدير الإمدادات الطبية، لكن هذا قد لا ينطبق على الموقف الذي كان فيه كل الإنتاج المحلي للصين تسيطر عليها الحكومة وتوجه نحو الاستهلاك المحلي، في وقت لاحق، فرضت الصين فحوصات جديدة لجودة التصدير لمعدات الوقاية الشخصية، وخاصة الأقنعة- التي تنفذها الإدارة الوطنية للمنتجات الطبية في الصين (NMPA)- ما نتج عنه تباطأ أكثر للصادرات. وفي 30 مارس 2020، أعلنت وزارة التجارة الصينية (MOFCOM) عن جديد مؤهلات صادرات الإمدادات الطبية، وأعلنت أن جميع المستلزمات الطبية التي تتعلق بجائحة كورونا ستحتاج إلى الحصول على مؤهلات من إدارة المنتجات الطبية الوطنية الصينية (NMPA). ويبدو أن هذه المتطلبات الجديدة تهدف إلى معالجة معدات الوقاية الشخصية المعيبة التي تم العثور عليها من عديد المشترين الحكوميين الأجانب في شحنات معدات الوقاية الشخصية الكبيرة من الصين.[1]

وتفرض الصين متطلبات تصدير جديدة صارمة على المنتجات الطبية المستخدمة للاستجابة لوباء جائحة كورونا.على وجه التحديد، تتطلب صادرات المنتجات شهادة من مختبرات الاختبار المعتمدة، ونسخا من الرخصة التجارية للشركة المصنعة، وشهادة الشركة المصنعة من الإدارة الوطنية للمنتجات الطبية في الصين.

---

(1) Karen Sutter, et al, COVID-19: China Medical Supply Chains and Broader Trade Issues, Congressional Research Service, 2020, P 21.

في السابق، كان يطلب من مصدري هذه السلع فقط العمل مع المستورد الأجنبي للتأكد من أن المنتج متوافق مع المتطلبات ذات الصلة للبلد المستورد، ولم يكن هناك متطلبات خاصة لشهادة التصدير.

واعتبارا من 1 أبريل2020، يجب أن يكون لدى المصنعين المرخصين الذين يقومون بتصدير المنتجات الطبية بأنفسهم تراخيص جاهزة واختبار منتجاتهم لتكون مؤهلة للتصدير. ويجب أن يكون لدى الشركات التجارية الرخصة التجارية للشركة المصنعة وشهادة NMPA بالإضافة إلى شهادة من معمل اختبار معتمد.[1]

2 – حظر تصدير واستراد الحياة البرية

حظرت في 26 يناير2020 الحكومة الصينية مؤقتا نقل وبيع الحيوانات البرية بعد أن بدأ فيروس كورونا الجديد القاتل بالانتشار عبر سوق ووهان، وفي حين أن هذا التأثير غير المباشر من الحيوانات إلى البشر لم يتم تحديده بشكل قاطع من قبل المجتمع العلمي، فقد تحركت الصين بسرعة لمعالجة هذا الطريق من انتقال الأمراض. بعد تحذير الرئيس شي جين بينغ من أن استهلاك الحياة البرية يشكل خطرا هائلا على الصحة العامة، وبعد أقل من شهر، حظرت الصين بشكل دائم جميع التجارة في الحيوانات البرية حيث اعتمدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني قرارا عاجلا في 24 فبراير 2020 لتوسيع نطاق قانون حماية الحياة البرية في الصين لحظر استهلاك جميع الحيوانات البرية تقريبا. وينطبق الحظر على الحيوانات الموجهة للاستهلاك، لكنه يوفر إعفاء محددا للاستخدام في البحث، مع مراعاة "الموافقات الصارمة" من قبل الحكومة.[2]

3 – قيود استيراد وتصدير الأغذية الآمنة

منذ يونيو 2020، حولت الصين أنظارها إلى التدابير التجارية لمكافحة انتشار جائحة كورونا في بلدها. وأدخلت عدة تدابير، من الاختبار المكثف للحاويات ومحتوى المنتجات الغذائية والزراعية المستوردة إلى استكمال حظر استيراد منتجات معينة (مثل لحم الخنزير ومنتجات الدواجن)، وقد قوبلت هذه التدابير بانتقادات قاسية من أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية، يشككون في شرعيتها بموجب الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (اتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة والصحة النباتية؛ وإذا لم يذكر خلاف ذلك، فإن جميع المواد والمرفقات هي من هذا الاتفاق). وقد تم لفت انتباه لجنة التدابير الصحية وتدابير الصحة والصحة النباتية إلى هذه المسألة، وكان آخرها إخطار قدمته الولايات المتحدة في 18 نوفمبر 2020، وتمت مناقشته

---

(1) China Tightens Export Requirements for Medical Products, available at the link: https://www.strtrade.com/trade-news-resources/str-trade-report/trade-report/china-tightens-export-requirements-for-medical-products, access date: 19-03-2022 at the time: 18:07.

(2) World Trade Organiwation, COVID-19: Measures affecting trade in goods, available at the link: https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/trade_related_goods_measure_e.htm, access date: 20-03-2022 at the time: 17:51.

خلال اجتماعها في نوفمبر 2020، حيث دافعت الصين عن تدابيرها، من خلال التأكيد بأن هذه الخطوات مؤقتة وقائمة على أساس علمي وتتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وقواعد المنظمات الدولية وتهدف إلى حماية حياة الناس.[1]

واعتبارا من 1 يناير 2022 فرضت الصين قواعد جديدة على سلامة الأغذية للاستيراد والتصدير. وتوفر القواعد الجديدة مزيدا من التفاصيل حول متطلبات هيئة الجمارك بشأن تقييم وفحص سلامة الأغذية في الخارج، وتسجيل المستوردين والمصدرين وحفظهم، ووسم المنتجات، وسلامة الأغذية. إدارة المخاطر. تأتي هذه الإجراءات في وقت شددت فيه وكالات الجمارك الصينية بالفعل التدقيق على المنتجات الغذائية المستوردة خلال جائحة كورونا.[2]

4 – إجراءات الإغاثة لصناعة الخدمات والشركات الصغيرة

أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أكبر مخطط اقتصادي في الصين، جنبا إلى جنب مع العديد من الإدارات الحكومية الأخرى، مجموعة من الإجراءات لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في صناعة الخدمات.

في وثيقة صدرت في 18 فبراير 2022، بعنوان العديد من السياسات حول تعزيز التعافي وتطوير الصناعات الخدمية التي تواجه صعوبة ("قائمة السياسات")، تحدد إجراء سياسي لتوفير الدعم المالي واللوجستي لشركات صناعة الخدمات التي تضررت بشدة من وباء جائحة كورونا والقيود ذات الصلة.

تتضمن قائمة السياسات تمديد التخفيضات والإعفاءات الضريبية، وتدابير الدعم المالي، والمساعدة في تنفيذ تدابير الوقاية من جائحة كورونا، من بين العديد من سياسات الإغاثة الأخرى.

توفر السياسات تمديد العديد من التخفيضات الضريبية للشركات الصغيرة في الصين. وتشمل هذه:

- ✓ تمديد سياسة الخصم الإضافي لضريبة القيمة المضافة في صناعة الخدمات. في عام 2022، سيستمر خصم ضريبة المدخلات القابلة للخصم من دافعي الضرائب في صناعات خدمات الإنتاج والمعيشة بنسبة 10 في المائة و 15 في المائة من المبلغ الخاضع للضريبة على التوالي.
- ✓ توسيع النطاق المطبق لسياسة "الضرائب الستة ورسوم اثنان" في عام 2022. هذه السياسة، التي تم تقديمها لأول مرة في عام 2019 للمساعدة في تخفيف العبء الضريبي على دافعي الضرائب على نطاق

(1) Jule Geigling, China's Recent Restrictions on Trade and the SPS Agreement, available at the link: https://www.ejiltalk.org/chinas-recent-restrictions-on-trade-and-the-sps-agreement/, access date: 20-03-2022 at the time: 18:18.

(2) Zoey Zhang and Qian Zhou, Understanding China's New Rules on Import and Export Food Safety, available at the link: https://www.china-briefing.com/news/understanding-chinas-new-rules-on-import-and-export-food-safety/, access date: 21-03-2022 at the time: 15:10

ضيق، تسمح لحكومات المقاطعات بتخفيض "الضرائب الستة ورسوم اثنين" في حدود 50 بالمائة من مبلغ الضريبة." الضرائب الست" هي:

- ضريبة الموارد
- ضريبة الصيانة الحضرية والبناء
- ضريبة الأملاك
- ضريبة استخدام الأراضي الحضرية
- رسوم الطوابع (باستثناء رسوم ختم معاملات الأوراق المالية)
- ضريبة احتلال الأراضي الزراعية

"الرسومان" هما:

- رسوم التعليم الإضافية
- رسوم التعليم المحلية

كانت هذه الميزة الضريبية قابلة للتطبيق في الأصل في الفترة من 1 يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2021، وتم تطبيقها فقط على دافعي الضرائب على نطاق ضيق. تم الآن تمديد السياسة حتى عام 2022 وتم توسيعها لتشمل المؤسسات الصغيرة المؤهلة منخفضة الربح والتجار الصناعيين والتجاريين الأفراد في صناعة الخدمات.

حيث تسمح اللوائح والشروط المحلية بـ:

- تشجيع جميع المحليات على منح دافعي الضرائب الذين يواجهون صعوبات في دفع ضريبة العقارات وضريبة استخدام الأراضي الحضرية في عام 2022.
- زيادة الخصم المسبق للضريبة على المعدات والأجهزة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى التخفيضات الضريبية، تحدد قائمة السياسات العديد من الإجراءات المالية لدعم الشركات الصغيرة في الصين، والتي تشمل:

- تمديد بوليصة التأمين الشاملة للبطالة واستئناف العمل المستقر للشركات التي ليس لديها تسريح للعمال أو تقلل من تسريح العمال وزيادة نسبة العائد للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 60 بالمائة إلى 90 بالمائة كحد أقصى.
- تخفيض الإيجار للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتجار الفرديين الصناعيين والتجاريين الموجودين في مناطق جائحة كورونا المتوسطة أو عالية الخطورة التي تستأجر العقارات المملوكة للدولة. يمكن أن يتم تخفيض إيجار هذه الشركات لمدة ستة أشهر في عام 2022. يمكن أن يتم تخفيض إيجار الشركات في مناطق أخرى لمدة ثلاثة أشهر في عام 2022. يتم تشجيع جميع المحليات على تنسيق التمويل لمد دعم الإيجار للشركات التي تؤجر شركات غير حكومية- الممتلكات المملوكة.

- توجيه البنوك لتخصيص 2.2 تريليون يوان (348.8 مليار دولار أمريكي) بشكل صحيح من الأموال التي تم تحريرها من خلال التخفيضين في نسبة الاحتياطي المطلوبة (RRR) في عام 2021.[1]

المطلب الثاني: دراسة حالة الاتحاد الأوربي

استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد ("كوفيد-19")، اعتمد الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول الأعضاء والمملكة المتحدة تدابير لمراقبة التجارة، سيتم تناولها من خلال:

1 – قيود تصدير معدات الحماية الشخصية (PPE)

منذ اندلاع فيروس كورونا الجديد SARS-Cov-2 والمرض الناجم عن فيروس جائحة كورونا، زادت الحاجة إلى معدات الحماية الشخصية (PPE) بشكل كبير، فهناك حاجة ماسة إلى معدات الحماية الشخصية لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والصناعات الأخرى من العدوى .

من أجل ضمان توفر هذه السلع الأساسية قدر الإمكان داخل الاتحاد الأوروبي، أصدرت المفوضية الأوروبية اللائحة التنفيذية (الاتحاد الأوروبي) 2020/402 في 14 مارس 2020، يخضع تصدير بعض معدات الحماية الشخصية لمنح إذن تصدير. تم نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 15 مارس 2020 ودخلت حيز التنفيذ في نفس اليوم لمنع نضوب المخزون لأسباب تخمينية. على أن تطبق هذه اللائحة لمدة ستة أسابيع. وتتطلب صادرات معدات الحماية الشخصية المدرجة في الملحق الأول للائحة، بغض النظر عن منشأها، رخصة تصدير من السلطات المختصة في الدولة العضو التي تم إنشاء المصدر فيها. كما يجب أن تكون رخصة التصدير متوافقة مع النموذج الوارد في الملحق الثاني. وبدون ترخيص تصدير، يحظر تصدير المنتجات المدرجة في الملحق الثاني.[2]

كانت النتيجة أن السياسة التي فرضتها في البداية عدة دول أعضاء على المستوى الوطني أن تم تمديدها لتشمل الاتحاد الأوروبي ككل. أدخلت اللائحة على مستوى الاتحاد الأوروبي متطلبات ترخيص التصدير، اعتمادا على تقييمات مدى توفر المنتجات المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي. في البداية، تم تطبيق اللائحة على جميع وجهات التصدير من خارج الاتحاد الأوروبي، ولكن سرعان ما تم تعديلها (في 19 مارس) لإعفاء الشحنات إلى الأعضاء الأربعة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة(النرويج، ايسلندا، ليختنشتاين، سويسرا) والأقاليم والبلدان المرتبطة التي

---

(1) Arendse Huld, New Relief Measures for Service Industry and Small Businesses in China in 2022, available at the link: https://www.china-briefing.com/news/small-businesses-in-china-new-relief-measures-for-service-sector/, access date:24-03-2022 at the time: 08:20.

(2) Restrictions on export of personal protective equipment (PPE) outside the EU, available at the link: https://ploum.nl/en/knowledge-center/news/restrictions-on-export-of-personal-protective-equipment-ppe-outside-the-eu, access date:15-03-2022 at the time: 12:48.

لها علاقات خاصة مع الدنمارك وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة المدرجة في الملحق الثاني من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي. كان من المقرر في البداية أن يستمر نظام تصاريح التصدير لمدة ستة أسابيع. لكن في 23 أبريل تم تمديد اللائحة لشهر إضافي، مع إضافة دول غرب البلقان إلى قائمة الدول المستبعدة. على أن يتم إلغاء متطلبات الترخيص ذات الصلة في 25 مايو 2020.[1]

الشكل رقم (02 – 01): التجارة في المنتجات ذات الصلة بجائحة كورونا حسب الفئة في الاتحاد الأوربي

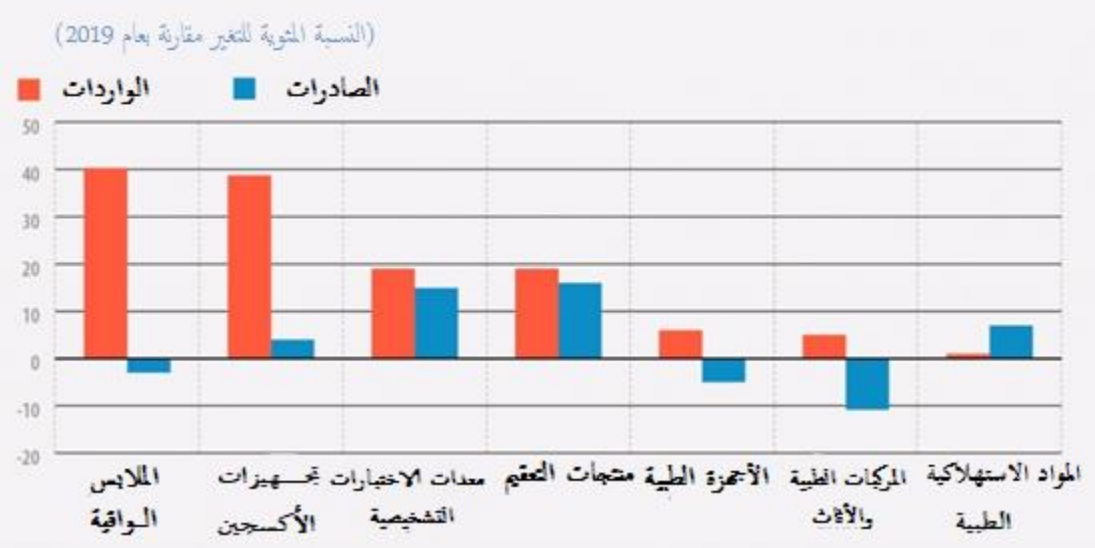

المصدر: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU-trade_in_covid-19_related_products, access date:15-03-2022 at the time: 14:48.

2 – فحص الاستثمار الأجنبي المباشر

أصدرت المفوضية الأوربية في منتصف مارس / آذار2020 مبادئ توجيهية بشأن الاستثمار الأجنبي، داعية الدول الأعضاء إلى توخي اليقظة واستخدام جميع الأدوات المتاحة لها لمنع الأزمة الحالية من أن تؤدي إلى فقدان الأصول الحيوية والتكنولوجيات الهامة للمصالح غير الأوروبية. كررت هذه الدعوة صدى لائحة الفرز المعتمدة في ربيع 2019، والذي يسمح للدول الأعضاء بحظر بعض الاستثمارات التي تقوم بها دول أخرى لأسباب تتعلق بالأمن والنظام العام.

[1] European Commission,Commission publishes guidance on export requirements for personal protective equipment, available at the link: https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2123, access date:15-03-2022 at the time: 13:48.

على الرغم من أن اللائحة لم يكن من المقرر تنفيذها حتى أكتوبر 2020، فقد شجعت المفوضية الدول الأعضاء على اتخاذ مثل هذه الإجراءات في الربيع، كلما كان الاستحواذ أو الاستحواذ الأجنبي قد يؤثر على البنية التحتية الصحية أو الإمدادات الأساسية.[1]

وخلال الفترة الممتدة من 11 أكتوبر 2020 حتى 30 يونيو 2021، تم تقديم إجمالي 265 إخطارا بواسطة 11 من الدول الأعضاء وفقا للمادة 6 من لائحة فحص الاستثمار الأجنبي المباشر. أكثر من 90٪ منها تم الابلاغ عنها من خمس دول أعضاء هي النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وتختلف المعاملات المبلغ عنها بشكل كبير من حيث القطاع الاستثماري المستهدف، وأصل المستثمر النهائي، وقيمة الصفقة. وتتوخى اللائحة أن يتم تقييم معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار عمليتين، حيث يتم تقييم جميع المعاملات المبلغ عنها في إطار المرحلة 1، مع عدد محدود فقط من المعاملات التي تنتقل إلى المرحلة 2. المرحلة 2 تنطوي على تقييم أكثر تفصيلا للحالات التي يمكن أن تؤثر على الأمن أو النظام العام في أكثر من دولة عضو واحدة، أو تخلق مخاطر على المشاريع أو البرامج التي تهم الاتحاد. ومن بين الحالات الـ265 المبلغ عنها، 80٪ من الحالات(212) أغلقتها اللجنة في المرحلة1 ، مع الحالات المتبقية البالغة 14٪ (36) الانتقال إلى المرحلة 2 مع إضافة المعلومات المطلوبة من الجهة المبلغة الدولة العضو، في حين أن 6٪ فقط من الحالات لا تزال جارية.[2]

الشكل رقم (02-02): نسبة قضايا الاستثمار التي أغلقت في المرحلتين 1،2

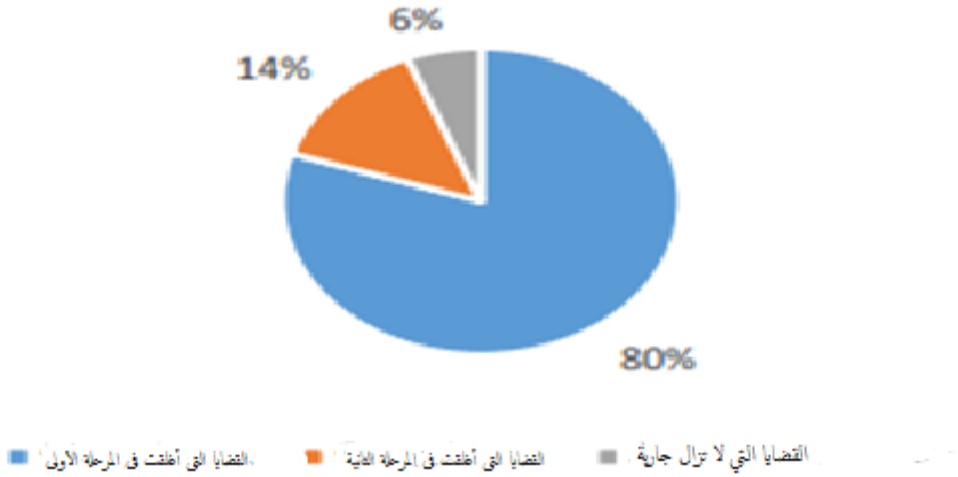

المصدر: Member State notifications

(1) Alan Hervé, The European Trade Policy in the time of Covid-19: Adaptation or change of paradigm? Fondation Robert Schuman, France, 2021, P.P:1-2.

(2) European Commission,First Annual Report on the screening of foreign direct investments into the Union, Brussels, Belgium, 2021, P.P:11-12.

3 – إنشاء إطار مؤقت لتدابير المعونة الحكومية

اعتمدت المفوضية الأوروبية في 19 مارس 2020، إطارا مؤقتا لمساعدة الدول لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من استخدام المرونة الكاملة المتوقعة بموجب قواعد مساعدات الدولة في الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد جراء تفشي فيروس كورونا. الغرض من الإطار المؤقت هو تمكين الدول الأعضاء من ضمان بقاء السيولة الكافية متاحة للشركات من جميع الأنواع والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي أثناء وبعد تفشي جائحة كورونا.

ينص الإطار المؤقت للمساعدة الحكومية على خمسة أنواع من تدابير مساعدة الدولة التي يجب إعلانها متوافقة مع السوق الداخلية :

أ. المنح المباشرة والمزايا الضريبية الانتقائية والمدفوعات المقدمة :ستتمكن الدول الأعضاء من وضع خطط لمنح ما يصل إلى 800000 يورو لشركة ما لتلبية احتياجاتها العاجلة من السيولة.

ب. ضمانات الدولة للقروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك: ستكون الدول الأعضاء قادرة على تقديم ضمانات حكومية لضمان استمرار البنوك في تقديم القروض للعملاء الذين يحتاجون إليها.

ج. القروض العامة المدعومة للشركات: ستتمكن الدول الأعضاء من منح الشركات قروضا بأسعار فائدة مواتية. يمكن أن تساعد هذه القروض الشركات في تغطية رأس المال العامل واحتياجات الاستثمار الفورية.

د. ضمانات البنوك التي توجه مساعدات الدولة إلى الاقتصاد الحقيقي: تخطط بعض الدول الأعضاء للبناء على قدرات الإقراض الحالية للبنوك، واستخدامها كقناة لدعم الأعمال التجارية – خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويوضح الإطار المؤقت للمساعدة الحكومية أن مثل هذه المساعدات تعتبر مساعدة مباشرة لعملاء البنوك، وليس البنوك نفسها، ويقدم إرشادات حول كيفية ضمان الحد الأدنى من تشويه المنافسة بين البنوك.

هـ. تأمين ائتمان الصادرات قصير الأجل: يقدم الإطار المؤقت للمعونة الحكومية مرونة إضافية حول كيفية إثبات أن بعض مخاطر البلدان هي غير قابلة للتسويق، وبالتالي تمكين تأمين ائتمان الصادرات قصير الأجل من قبل الدولة عند الحاجة .

وبالتالي، فإن الإطار المؤقت للمساعدة الحكومية يتضمن عددا من الضمانات لضمان محدودية النتائج السلبية لتكافؤ الفرص في السوق الموحدة.

على سبيل المثال، تربط القروض أو الضمانات المدعومة للأعمال التجارية بحجم نشاطها الاقتصادي، بالرجوع إلى فاتورة أجورها، أو رقم أعمالها، أو احتياجات السيولة، واستخدام الدعم العام لرأس المال العامل أو الاستثماري.

لذلك يجب أن تساعد المساعدة الشركات على تجاوز الانكماش والتحضير للتعافي المستدام.[1]

وقد تم تعديل الإطار المؤقت للمساعدة الحكومية لأول مرة في 3 أفريل 2020 لزيادة إمكانيات الدعم العام للبحث والاختبار وإنتاج المنتجات ذات الصلة بمكافحة تفشي فيروس كورونا، وحماية الوظائف ودعم الاقتصاد. في 8 مايو 2020، اعتمدت المفوضية تعديلا ثانيا يوسع نطاق الإطار المؤقت لإعادة الرسملة وتدابير الديون الثانوية. في 29 يونيو2020، اعتمدت الهيئة تعديلا ثالثا يوسع نطاق الإطار المؤقت لزيادة دعم الشركات الصغرى والصغيرة والمبتدئة وتحفيز الاستثمارات الخاصة. بتاريخ 13 أكتوبر 2020، مددت المفوضية الإطار المؤقت حتى 30 يونيو 2021، ومكنت الدول الأعضاء من تغطية جزء من التكاليف الثابتة غير المغطاة للشركات المتضررة من الأزمة. في 28 يناير 2021، اعتمدت المفوضية تعديلا خامسا لتوسيع نطاق الإطار المؤقت من خلال زيادة السقوف المنصوص عليها فيه والسماح، حتى نهاية عام 2022، بتحويل بعض الأدوات واجبة السداد إلى منح مباشرة.[2]

4 – مكافحة الإغراق

إن منظمة التجارة العالمية تسمح بفرض تدابير مكافحة الإغراق في شكل رسوم إضافية على العناصر التي يتم استيرادها بأسعار أقل من أسعار البلد الأصلي للمصدر، وهنا يجب على الدولة التي تفرض رسوم مكافحة الإغراق أن تثبت أيضا أن إغراق العنصر يتسبب في إلحاق الضرر بالمنتجين المحليين في البلد المستورد.

سنتناول هنا على سبيل المثال لا الحصر، عنصرين من العناصر التي يتم استرادها من طرف الاتحاد الأوربي وهما: رقائق الألومنيوم، وحمض الترايكلورويزوسيانوريك.

في 9 مارس 2022، نشرت الجريدة الرسمية للمفوضية الأوروبية (الاتحاد الأوربي) إشعارا بالانتهاء الوشيك لبعض تدابير مكافحة الإغراق، وبالتحديد تلك التي تستهدف حمض الترايكلورويزوسيانوريك من البر الرئيسي الصيني. أعطت اللجنة إشعارا بأنه ما لم تبدأ المراجعة وفقا للإجراء التالي، فإن إجراءات مكافحة الإغراق ستنتهي في التاريخ المذكور في الجدول الوارد في الإشعار، أي في 6 ديسمبر 2022. ويجوز لمنتجي الاتحاد تقديم طلب كتابي للمراجعة، بحيث يجب أن يحتوي هذا الطلب على أدلة كافية على أن انتهاء صلاحية التدابير من المحتمل أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والإصابة، ويجوز لمنتجي الاتحاد تقديم طلب كتابي للمراجعة على الأساس

---

(1) Pierre Frühling et al, covid-19 and EU state aid temporary framework, available at link: https://www.hfw.com/COVID-19-and-EU-state-aid-temporary-framework-April-2020, access date:16-03-2022 at the time: 20:15.

(2) European Commission, State aid: Commission sets out future of Temporary Framework to support economic recovery in context of coronavirus outbreak, available at link: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_6092, access date:16-03-2022 at the time: 21:00.

أعلاه، للوصول إلى المفوضية الأوروبية في أي وقت من تاريخ نشر الإشعار ولكن في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد أعلاه، أي، 6 ديسمبر 2022.

وفي 10 مارس 2022، نشرت الجريدة الرسمية اللائحة التنفيذية للجنة (الاتحاد الأوروبي) 402/2022 التي تفرض رسوما نهائية لمكافحة الإغراق على واردات رقائق الألومنيوم التي منشؤها البر الرئيسي الصيني بعد مراجعة انتهاء الصلاحية. تم تقديم طلب المراجعة في 10 سبتمبر 2020 من قبل منتجي الاتحاد، قيل إنهم يمثلون حوالي 90 ٪ من إجمالي إنتاج الاتحاد لرقائق الألومنيوم. استند الطلب على أساس أن انتهاء صلاحية التدابير من المرجح أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق وإلحاق الضرر بصناعة الاتحاد. أدت المراجعة إلى استنتاج مفاده أن انتهاء صلاحية الإجراءات سيؤدي في جميع الاحتمالات إلى زيادة كبيرة في واردات الإغراق من البر الرئيسي الصيني بأسعار تقل عن أسعار صناعة الاتحاد، وبالتالي تفاقم الوضع الاقتصادي الهش بالفعل لصناعة الاتحاد. من المحتمل جدا أن يؤدي ذلك إلى تكرار الضرر المادي، ونتيجة لذلك، ستكون قابلية استمرارية صناعة الاتحاد في خطر جسيم.

ويتراوح معدل الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق من 6.4٪ إلى 24.2٪ للكيانات المحددة، بينما يبلغ 30٪ لجميع الشركات الأخرى. يمتد رسم مكافحة الإغراق النهائي المطبق على "جميع الشركات الأخرى" ليشمل الواردات إلى الاتحاد من رقائق الألمنيوم التي منشؤها البر الرئيسي الصيني، باستثناء تلك التي تنتجها الشركات المدرجة في الجدول في المادة 1.4 من اللائحة التنفيذية للمفوضية (الاتحاد الأوروبي) 402/2022.[1]

المطلب الثالث: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

سعيا منها في التخفيف من آثار جائحة كورونا، وحفاظا على مصالحها القومية، نفذت الولايات المتحدة جملة من التدابير التجارية التقييدية نوجزها كالآتي:

1 – قيود تصدير معدات الحماية الشخصية (PPE)

شملت القيود على الصادرات الأمريكية خلال العقود الأخيرة في العموم سلع الدفاع والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتقنيات أو النفط الخام أو الكيانات الخاضعة للعقوبات الأمريكية. إلا أنه ابتداء من 7 أفريل 2020، أصدرت الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA)، حسب ما يقتضيه قانون الإنتاج الدفاعي (DPA) قاعدة نهائية مؤقتة تحظر تصدير بعض معدات الحماية الشخصية (PPE)، بما في ذلك بعض أقنعة التنفس، وأقنعة جراحية معينة، وبعض القفازات الطبية، دون موافقة صريحة من FEMA. وقد تضمنت القاعدة استثناءات مختلفة، بما في ذلك صادرات السلع الخاضعة الموجهة إلى كندا أو المكسيك. وتقتضي القاعدة أيضا من الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ أن تنظر في الاعتبارات التي تحتاج إلى تقليل الاضطراب في سلاسل التوريد، والأثر الإنساني

[1] Anti-dumping Actions, available at link: https://research.hktdc.com/en/article/MTAxMDIwOTEwMg, access date:18-03-2022 at the time: 21:00.

للتقييد، فضلا عن غيرها من الاعتبارات الدبلوماسية. وينطبق القيد على ما يقدر بنحو 1.1 مليار دولار من الصادرات الأمريكية. وفي 31 ديسمبر2020، مددت الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ هذه القاعدة المؤقتة إلى 30 يونيو 2021، مع إضافة المحاقن والإبر إلى قائمة المنتجات المحظورة.

يرى المدافعون عن السياسة بأنه من الضروري منع التهرب من إجراءات مكافحة التخزين المحلية الأمريكية عن طريق تصدير السلع إلى الأسواق حيث يمكنهم الحصول على أسعار أعلى. ويؤكد المدافعون عن هذا الإجراء أنه لم يكن حظرا صريحا، ولكن بدلا من ذلك إعطاء الأولوية للولايات المتحدة، فقد منحت FEMA حرية التصرف للسماح بتصدير البضائع الزائدة.[1]

فرضت الولايات المتحدة في أفريل 2021، قيودا على تصدير المواد الخام الرئيسية لتصنيع لقاحات جائحة كورونا، على أساس قانون الإنتاج الدفاعي (DPA)، من أجل إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي واستخدام لقاحات جائحة كورونا ومعدات الحماية الشخصية. يذكر قانون الإنتاج الدفاعي صراحة أن أمن الولايات المتحدة يعتمد على قدرة القاعدة الصناعية المحلية على توريد المواد والخدمات للدفاع الوطني والاستعداد والاستجابة للنزاعات العسكرية أو الكوارث الطبيعية أو أعمال الإرهاب داخل الولايات المتحدة.[2]

الشكل رقم (02 – 02): حجم واردات وصادرات الولايات المتحدة من السلع

(تخضع السلع لقيود التصدير المؤقتة الخاصة بـ FEMA)

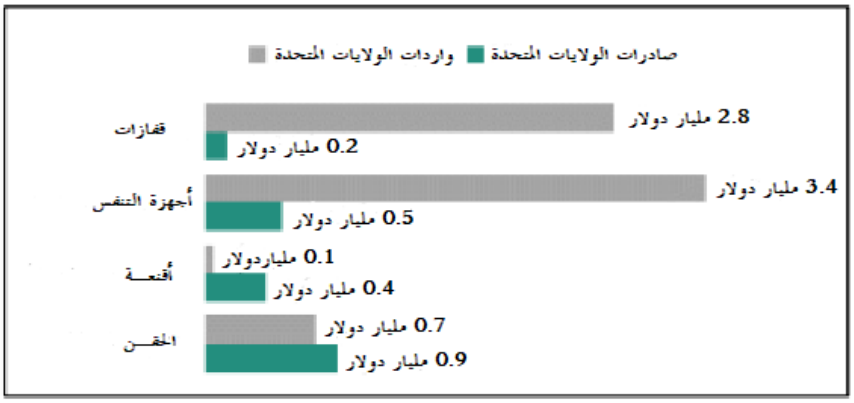

المصدر: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11551

(1) Christopher Casey and Cathleen Cimino-Isaacs, Export Restrictions in Response to the COVID-19 Pandemic, Congressional Research Service, 2021.

(2) Imad Antoine Ibrahim, Overview of Export Restrictions on COVID-19 Vaccines and their Components, Insights Bulletin, Volume: 25 Issue: 10, American Society of International Law, 2021, P2.

2 – التدقيق في الاستثمار الأجنبي

إن لوائح الاستثمار التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة كجزء من الاستجابة لجائحة كورونا لها آثار على تدفقات رأس المال. وبطريقة مماثلة للاتحاد الأوروبي، كانت الولايات المتحدة تتقدم أيضا في مسار تدقيق مشدد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض البلدان وعلى رأسها الصين. ففي فبراير، قامت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS) بتوسيع نطاق التدقيق في الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الاستثمارات في التكنولوجيا الحساسة للولايات المتحدة، والبنية التحتية الحيوية وشركات البيانات الشخصية الحساسة، فضلا عن بعض المعاملات العقارية. وبحلول شهر مارس2020، أصبح هدف هذا التدقيق أكثر وضوحا حيث تم تقديم قانون تقييد الاستحواذ أثناء جائحة كورونا إلى الكونجرس.[1]

وابتداء من 15 سبتمبر 2020 نشرت وزارة الخزانة قانون نهائي يقضي بلوائح الافصاح للاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، ليتم تعديله مرة أخرى بشكل كبير في 15 أكتوبر 2020 فيما يتعلق باستثمارت الأشخاص الأجانب في الشركات الأمريكية، أو مايتعلق بحظر جميع عمليات الاستحواذ على الكيانات الأمريكية من قبل المستثمرين الأجانب حتى ينتهي الوباء، ما لم تحدد له لجنة الاستثمار مايبرره.[2]

3 – إجراءات التخفيف للمصدرين والمؤسسات المالية

في 12 مارس 2020، أعلن بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة عن تدابير إغاثة للمصدرين والمؤسسات المالية الأمريكية التي تعاني من صعوبات بسبب وباء جائحة كورونا. تشمل هذه التدابير التنازلات والتمديدات وزيادة المرونة لبرنامج ضمان رأس المال العامل، وبرنامج التأمين قصير الأجل للمشترين المتعددين والمشتري الفردي، ووثائق التأمين للمشتري الفردي متوسط الأجل الصادرة للمصدرين.

تدابير الإغاثة هي كما يلي:

أ – برنامج ضمان رأس المال العامل

- التنازل عن المخصصات المتعلقة بكل من التخلف عن السداد وتجديد الضمانات للسلف الزائد الناتج عن خسائر المخزون و / أو المبيعات .

---

(1) Viola Caon, How Covid-19 is affecting FDI regulations, available at link: https://www.investmentmonitor.ai/manufacturing/how-covid-19-is-affecting-fdi-regulations, access date: 28-03-2022 at the time: 15:10.

(2) COVID-19 Government Measures Guide 2.0, P60, available at link: https://www.thompsonhine .com /uploads/1345/doc/Country-by-Country_Guide_-_Government_Measures_Taken_in_ Response_to_COVID-19.pdf, access date: 29-03-2022 at the time: 06:10.

- التنازل عن متطلبات البرنامج التي لا يمكن للأطراف الامتثال لها بشكل معقول في ظل الظروف، مثل الاختبارات الميدانية، وشهادات قاعدة الاقتراض، وإعداد تقارير البيانات المالية، ومتطلبات إعداد التقارير الأخرى.
- التنازل عن حالات التخلف عن السداد لعدم دفع الفائدة لمدة تصل إلى 60 يوما.
- تمديدات تلقائية لمدة تصل إلى 30 يوما لجميع المواعيد النهائية لتقديم الطلبات التي تنشأ من 12 مارس 2020 إلى 30 أبريل 2021.
- المرونة فيما يتعلق بالوثائق اللازمة لتقديم الطلب.

ب – بوالص التأمين قصير الأجل للمشترين المتعددين والمشتري الفردي الصادرة للمصدرين

- المعالجة المبسطة لتجديدات سياسة المشترين المتعددين المؤهلة للتجديد من 12 مارس حتى 1 مايو 2021.
- المعالجة المبسطة لجميع عمليات تجديد سياسة المشتري الفردي (ESS) وحد ائتمان المشتري الخاص (SBCL) التي تنتهي صلاحيتها في/ أو قبل 1 مايو 2021.
- تمديد ما يصل إلى 30 يوما للإبلاغ عن الشحنة والمواعيد النهائية للدفع لجميع الشحنات التي تمت من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.
- تمديد متطلبات إعداد التقارير المتأخرة لمدة تصل إلى 30 يوما لجميع المتأخرات التي كانت تتطلب عادة تقديم تقارير من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.
- تمديد ما يصل إلى 30 يوما بعد فترة تقديم الطلب إذا كان الموعد النهائي لتقديم الطلب المحدد في السياسة يحدث من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.
- يتوفر التسجيل المبكر للطلب، ولكن يتم تطبيق جميع الشروط والأحكام الأخرى للوثيقة.
- المرونة في تحليل الطلبات والوثائق اللازمة لتقديم الطلب.

ج – وثائق تأمين المشتري الواحد متوسطة الأجل الصادرة للمصدرين أو المؤسسات المالية

- تمديد ما يصل إلى 30 يوما بعد فترة تقديم الطلب إذا كان الموعد النهائي لتقديم الطلب المحدد في السياسة يحدث في غضون 30 يوما من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.
- تمديد ما يصل إلى 30 يوما للسياسات التي تنتهي صلاحيتها في غضون 60 يوما من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.
- تمديد ما يصل إلى 30 يوما من تقارير الشحن والمواعيد النهائية للدفع لجميع الشحنات التي تم إجراؤها خلال فترة 30 يوما من 12 مارس 2020 حتى 30 أبريل 2021.

- المرونة في تحليل الطلبات والوثائق اللازمة لتقديم الطلب.[1]

4 – تدابير مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية

تلتزم الجمارك وحماية الحدود بالتطبيق الصارم والحكيم لجميع قوانين التجارة الأمريكية، بما في ذلك تحصيل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية AD / CVD الناتجة عن الأوامر الصادرة عن وزارة التجارة والسماح للشركات الأمريكية بالمنافسة العادلة في الاقتصاد العالمي. في السنة المالية 2020، خضعت 18.2 مليار دولار من السلع المستوردة إلى رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، وحسب تقييم الجمارك وحماية الحدود فإن ما يقرب من 1.8 مليار دولار كانت من ودائع AD / CVD، وغرامات مالية مفروضة يبلغ مجموعها أكثر من 31 مليون دولار على المستوردين بسبب الاحتيال والإهمال الجسيم في متطلبات رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. وخلال السنة المالية 2020 فرض مكتب الجمارك وحماية الحدود 45 طلبا جديدا من AD / CVD، بزيادة قدرها 7.3٪ تقريبا عن عدد الطلبات المعمول بها قبل الجائحة.[1]

تظهر الأرقام التي تم جمعها بواسطة تقرير حديث لمنظمة التجارة العالمية، أن الولايات المتحدة قد ضاعفت من استخدامها لتدابير مكافحة الإغراق مع ارتفاع في التدابير التعويضية في الفترة من يوليو 2020 إلى يونيو 2021، ضد التدفق الرخيص لبعض السلع، مثل الصلب والمواد الكيميائية. يقول الخبراء إن الزيادة الحادة في إجراءات مكافحة الإغراق ترجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب في الدولة المصدرة بسبب الوباء الذي أدى إلى القدرات غير المستغلة وانخفاض أسعار الصادرات.

وفي فترة الوباء (يوليو 2020 - يونيو 2021)، فرضت الولايات المتحدة 59 إجراء لمكافحة الإغراق، إرتفاعا من 29 قبل عام، في حين فرضت 25 إجراء من التدابير التعويضية، إرتفاعا من 15 قبل عام، وفقا للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية (تقرير عام حول التطورات المتعلقة بالتجارة).

الجدول رقم (02-01): التحقيقات والتدابير المتعلقة بمكافحة الإغراق المتخذة من الولايات المتحدة

جويلية 2018 – جوان 2019		جويلية 2019 – جوان 2020		جويلية 2020 – جوان 2021	
التحقيقات	التدابير	التحقيقات	التدابير	التحقيقات	التدابير
32	33	71	29	42	59

المصدر: World Trade Organization, overview of developments in the international trading environment , annul –report by the director general, 2021, P 23.

[1] EXIM extends assistance to U.S. customers and lender amid covid-19 pandemic, available at link: https://www.exim.gov/fact-sheet-exim-covid-19-assistance, access date: 29-03-2022 at the time: 14:10.

[1] U.S. Customs and Border Protection, CBP Trade and Travel Report, 2021, P.P: 10-11.

الجدول رقم (02-02): التحقيقات والتدابير التعويضية المطبقة من الولايات المتحدة

جويلية 2018 – جوان 2019		جويلية 2019 – جوان 2020		جويلية 2020 – جوان 2021	
التحقيقات	التدابير	التحقيقات	التدابير	التحقيقات	التدابير
18	18	23	15	19	25

المصدر:.World Trade Organization, Pervious reference, P 25

المبحث الثاني: الاجراءات التيسيرية للسياسة التجارية

كان لتيسير التجارة أمر بالغ الأهمية خلال جائحة كورونا، فقد ساعد تنفيذ الإصلاحات الهادفة في نطاق اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية على تجاوز الحواجز اللوجستية، تبسيط وتحديث وموائمة عمليات التصدير والاستراد، حيث يمكن لمزيد من تدابير تيسير التجارة أن تلعب دورا رئيسيا في مساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل وتكون أكثر مرونة في حالات الطوارئ المستقبلية.

المطلب الأول: دراسة حالة الصين

أطلقت الصين خطة طوارئ ضمت فيها الحكومة المركزية والوكالات المحلية جهودها لتعزيز تيسير التجارة عبر الحدود. مع وضع هذا الهدف في الاعتبار، وذلك من خلال:

1 – تسهيلات الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير

من أجل تنفيذ عملية صنع القرار ونشر اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة في الصين بشأن الوقاية من وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد ومكافحته، وتحسين الخدمات بشكل فعال، وتسهيل تقديم الشركات للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير أثناء الوقاية من الوباء. وفترة المراقبة، في 6 فبراير2020، أصدرت وزارة التجارة "إشعارا بشأن القيام بعمل جيد بشكل فعال في طلب الشركات التيسيرية الإضافية للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير خلال فترة الوقاية من الأوبئة ومكافحتها".

يتطلب "الإشعار" من جميع الوحدات ذات الصلة توجيه وتشجيع المؤسسات على التقدم بطلب للحصول على تراخيص استيراد وتصدير غير ورقية، وزيادة تبسيط المواد المطلوبة للتطبيق اللاورقي لتراخيص الاستيراد والتصدير، وزيادة تحسين تطبيق المفتاح الإلكتروني وعملية التحديث. صحيح أنه بسبب تأثير الوباء، من المستحيل إعادة توجيه طلب تراخيص الاستيراد والتصدير أو إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير في الوقت المناسب، ويمكن التقدم إلى مكتب شؤون الحصص والتراخيص بوزارة التجارة الشحن والإصدار نيابة عنهم.

يؤكد "الإشعار" على أن جميع الوحدات ذات الصلة يجب أن تولي أهمية كبيرة، وتوطد مسؤولياتها، ووفقا للمتطلبات العامة للجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة للوقاية من الأوبئة ومكافحتها، جنبا إلى جنب مع الظروف الفعلية المحلية، أخذ زمام المبادرة، التحلي بالمرونة والفعالية، من أجل الحد من تجمع الأشخاص، وتقليل المخاطر بشكل فعال، وبناء على مبدأ الملاءمة للمؤسسات، تم اتخاذ تدابير لضمان استيراد وتصدير البضائع المعتمدة في

مكان آمن ومنظم خلال فترة الوقاية من الوباء ومكافحته. في الوقت نفسه، من الضروري تعزيز المراقبة والتعامل مع مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.[1]

2 – إجراءات تيسير الموافقة الادارية الزراعية

بتاريخ 12فبراير 2020 صدر منشور عن وزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية بشأن تدابير تحسين خدمات الموافقة الإدارية الزراعية والتأكد بشكل فعال من توريد المواد الزراعية والإنتاج الزراعي خلال وباء كورونا، ويقترح بموجبه مايلي:

أ. حول تجديد الترخيص

– إذا انتهت صلاحية شهادة تسجيل استيراد المبيدات والأسمدة والأعلاف ومضافات الأعلاف أو تجاوزت فترة التجديد، ولا يمكن تقديم طلب تجديد التسجيل في الوقت المحدد بسبب تأثير الوباء، فيمكن تأجيل التقديم.

– في حالة انتهاء صلاحية شهادة تسجيل استيراد مبيدات الآفات والأسمدة والأعلاف ومضافات الأعلاف، وبسبب تأثير الوباء، لا يمكن تقديم مواد طلب التجديد (بما في ذلك العينات) أو استكمال تسجيل التجديد في الوقت المحدد، وعليه يمكن تمديد فترة صلاحية شهادة التسجيل ذات الصلة. بعد انتهاء الوباء، يجب على مقدم الطلب الخضوع لإجراءات تجديد التسجيل في الوقت المناسب.

ب. إجراءات الموافقة المبسطة

– بالنسبة لطلبات الحصول على بنود الموافقة لتجديد أرقام الموافقة لمنتجات الأدوية البيطرية، إذا تعذر إجراء التفتيش الموقعي وأخذ العينات وإعادة الفحص بسبب تأثير الوباء، فسيتم إعفاء الإجراءات ذات الصلة مؤقتا وسيتم منح الموافقة في الوقت المحدد.

– اجتياز الطلب المقبول لتسجيل الأعلاف المستوردة ومضافات الأعلاف مراجعة المواد، ولكن إذا تعذر إجراء مراجعة وفحص جودة المنتج بسبب تأثير الوباء، فسيتم إعفاء إجراء مراجعة العينات والتفتيش مؤقتا وستتم الموافقة عليها في الوقت المحدد.

– لفحص الحجر الصحي والموافقة على بذور المحاصيل والشتلات المستوردة من الخارج، إذا تعذر تقديم تعليقات المراجعة المكتوبة على مستوى المقاطعة في الوقت المحدد بسبب تأثير الوباء، فيمكن تقديم التعليقات على مستوى المقاطعة من خلال الإنترنت النظام أولا، ويسمح بالطلبات التكميلية في مرحلة لاحقة.

---

[1] Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Measures affecting trade in goods, available at link: http://www.mofcom.gov.cn/article/ae/ai/202002/20200202934222.shtml, access date: 25-03-2022 at the time: 17:45

ج. حول تحسين عملية الموافقة

– إذا تقدم تاجر في الخارج للحصول على شهادة سلامة الكائنات المعدلة وراثيا (استيراد)، يتم تشجيع مقدم الطلب على تقديم نسخة من القرص المضغوط الإلكتروني مع المواد الورقية.

– بالنسبة لمسائل الترخيص الإداري للأدوية البيطرية، خلال فترة الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، يمكن تقديم النسخة الإلكترونية من المواد وخطاب الالتزام بصحة المواد مسبقا من خلال النظام عبر الإنترنت .بعد انتهاء الوباء، يجب على مقدم الطلب استكمال المواد الصحفية للرجوع إليها في المستقبل.

– بالنسبة لطلبات الاستيراد والتصدير للبذور والشتلات وتربية المواشي والدواجن من المناطق الوبائية الرئيسية مثل مقاطعة هوبي، إذا تعذر تقديم مواد التطبيق الورقية وآراء المراجعة الإقليمية المكتوبة في الوقت المناسب بسبب تأثير الوباء، يمكن تقديم النسخة الإلكترونية من خلال النظام الإلكتروني، وستتخذ الوزارة قرار الموافقة في الوقت المناسب، مما يسمح لمقدم الطلب باستكمال المواد الورقية لاحقا.

– يجب منح الموافقة ذات الأولوية لطلب الحصول على رقم الموافقة لمنتجات المطهرات البيطرية، ويجب معالجة الطلب على الفور، وذلك لتلبية الاحتياجات العاجلة للوقاية من الأوبئة في مزارع الماشية والدواجن.

خلال فترة الوقاية من الوباء ومكافحته، يتم تشجيع المتقدمين على اعتماد الإعلان عبر الإنترنت، وإرسال المواد بالبريد، والاستشارة الهاتفية، وتسليم النتائج، وتقليل تجمع الأشخاص، ومنع انتشار الوباء.[1]

3 – تعزيز خدمات الاستثمار

في 10 فبراير 2020، أصدر المكتب العام لوزارة التجارة الصينية منشور بشأن تعزيز الخدمات للمؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي وأعمال جذب الاستثمار في الوقت الذي تكافح فيه بفاعلية وباء جائحة كورونا، مما يتطلب من إدارات التجارة المحلية تقديم الخدمات اللازمة للمؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي وجذب الاستثمار بشرط الوقاية الفعالة من جائحة جائحة كورونا ومكافحتها، وعلى وجه التحديد، يتطلب المنشور من إدارات التجارة المحلية:

[1] Circular of the Ministry of Agriculture and Rural Affairs, available at link: http://www.gov.cn/zhengce/zhengceku/2020-02/13/content_5478044.htm, access date: 25-03-2022 at the time: 18:32.

* مساعدة الشركات ذات الاستثمار الأجنبي بنشاط على استئناف الإنتاج والتشغيل العادي. * تعزيز الخدمات للمشاريع الكبيرة ذات الاستثمار الأجنبي. * ابتكار وتحسين عمل ترويج الاستثمار. * تقديم المساعدة المستهدفة بناء على الظروف المحلية. * الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال.[1]

4 – تدابير لمنع اضطراب سلسلة التوريد

أدى جائحة كورونا إلى تباطؤ تدفقات التجارة العالمية، ونتيجة لذلك، يكافح المستوردون للحصول على المدخلات والمخزونات الآخذة في الانخفاض. اتخذت الصين التدابير التالية لمنع اضطراب سلسلة التوريد وتسهيل استئناف العمليات التجارية:

أ) استرخاء الإجراءات والمتطلبات

في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، تسمح الصين للمؤسسات باختيار وضع التخليص للبضائع المنقولة بواسطة CR Express إما في موانئ الدخول / الخروج أو في الجمارك المحلية. علاوة على ذلك، عندما يكون المستند الورقي مطلوبا للتحقق، يمكن للجمارك قبول نسخته الإلكترونية بعد الموافقة قبل تقديم المستند الورقي.

كبديل لعمليات التدقيق في الموقع، تجري الجمارك عمليات تدقيق خارج الموقع عبر الفيديو أو نقل البيانات الإلكترونية أو تستند في المراجعة إلى بيانات المخزون التي تقدمها الشركات. أخيرا، لا تحتاج الشركات إلى التقدم بطلب لإجراء تغييرات في تسجيل الأعمال حتى انتهاء تفشي المرض (باستثناء اسم الشركة الذي يتطلب تقديم طلب عبر الإنترنت).

ب) تعجيل التخليص

لتسهيل استيراد المنتجات الزراعية الغذائية والمعدات والمواد الخام، اتخذت الصين التدابير التالية:

- عملية الموافقة على الحجر الصحي أقصر.
- الممرات الخضراء على أساس الحجز.
- تحديد أولويات اختبار المنتجات المشتبه في احتوائها على آفات أو أمراض.
- قبول شهادات الجهات الخارجية أو تقارير الاختبار أو الإعلان الذاتي عن الجودة والسلامة بدلا من الاختبارات المعملية.
- تحسين خدمات الرقابة وإصدار الشهادات قبل التصدير، وضمان إصدار شهادات الحجر الصحي وشهادات التخليص وشهادات المنشأ والشهادات الصحية لسلع التصدير. والغرض من ذلك هو دعم الأعمال التجارية في عملية التصدير.
- الإسراع بالموافقة الإدارية للمصدرين المسجلين والتدريب على التعامل مع الحواجز التجارية الفنية.

---

[1] World Trade Organization, COVID-19 and trade – China, available at link: https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/covid_details_by_country_e.htm?country=CHN, access date: 26-03-2022 at the time: 08:00.

- قبول المستندات الإلكترونية عند وجوب فحص المستندات الورقية شخصيا بشرط إعادة تقديم هذه الأخيرة بعد الموافقة.
- تعزيز تطبيق النافذة الواحدة للتجارة الدولية من خلال توسيع وظائف الخدمات الأساسية.
- التوجيه فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي، خاصة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. لتقليل أخطاء الإعلان وتجنب عدم الامتثال الإجرائي، يمكن لهذه الشركات طلب المساعدة من سلطات الجمارك من خلال منصة وسائط جديدة وخط ساخن.

ج) خفض التكاليف

خفضت الجمارك الصينية التكاليف عن طريق خفض عدد التصريحات من خلال توحيد البيانات. علاوة على ذلك، يمكن للمتداولين التقدم بطلب للحصول على إعفاء أو تخفيض لرسوم الإعلان المتأخر في حالة تعطل عمليات التفتيش أو إذا كانت الأموال منخفضة عند استئناف العمل. يجوز للشركات المستوردة، غير القادرة على دفع الضرائب في الموعد المحدد، تقديم جدول دفع موزعة على مدة أقصاها ثلاثة أشهر. تعفى رسوم التأخر في السداد أو تخفض، شريطة امتثال المؤسسة لجدول السداد.

د) تعزيز القدرات اللوجستية / النقل

لتعزيز قدرة النقل، تدعم الصين بناء محاور النقل. وبالمثل، من المتوقع أن تسهل عمليات النقل متعدد الوسائط القائمة على النقل بالسكك الحديدية مثل CR Express عبور الجمارك المحلية بين مناطق جمركية متعددة.

هـ) التنسيق الدولي

يتطلب التخفيف من المخاطر الصحية والعواقب الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا استعدادا واستجابة منسقين، مع ضرورة التعاون الدولي من خلال تبادل البيانات والمعلومات. [1]

5 – الملكية الفكرية

أطلق مركز معلومات براءات الاختراع الصيني قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها مجانا لمختلف براءات الاختراع المتعلقة بفيروس كورونا. وتوفر المنصة معلومات دقيقة ومهنية عن براءات الاختراع؛ يتم اختيار ما يقرب من عشرة آلاف قطعة من المعلومات الفنية لبراءات الاختراع الصينية والأجنبية المتعلقة بالوقاية من الوباء ضد جائحة كورونا من خلال قاعدة البيانات، ويتم فرزها وتقسيمها إلى 9 فروع من المستوى الأول و 35 فرعا من المستوى الثاني و 78 فرعا من المستوى الثالث وفقا لدرجة الأهمية والأهمية الفنية، وتغطي المجالات التقنية لأدوية العلاج، والأدوية الوقائية، وكواشف الكشف والتشخيص، والأدوات الطبية، والمنتجات الوقائية، وتطهير الأدوية، ومعالجة النفايات الطبية، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والذكاء الاصطناعي، وتطبيق البيانات الضخمة وما شابه ذلك. توفر

[1] Pamela Ugaz and Sijia Sun, Case Study: China's Trade Facilitation responses to the COVID-19 Pandemic, available at link: https://unctad.org/es/node/2374, access date: 27-03-2022 at the time: 19:34.

المنصة قسم تقرير تحليلي خصيصا للتسجيل المكثف لتقارير تحليل بيانات البراءات المتعلقة بالوقاية من الأوبئة، بحيث يمكن الرجوع إلى أحدث الإنجازات في أبحاث البراءات والحصول عليها بسرعة.[1]

6 – التصدير السلس للقحات كوفيد-19

في تاريخ 22 يونيو 2021 تم الاعلان من طرف وزارة التجارة ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والهيئة الوطنية للصحة والإدارة الوطنية للمنتجات الطبية الصينية عن نشر قائمة لقاحات جائحة كورونا للتصدير. لضمان التصدير السلس للقاحات جائحة كورونا ودعم التعاون الدولي لمكافحة الوباء، تم إدراج لقاحات جائحة كورونا المعتمدة أو المعتمدة بشروط من قبل الإدارة الوطنية للمنتجات الطبية "NMPA" بموجب "قائمة جائحة كورونا" لقاحات للتصدير (تم تطويرها وتصنيعها من قبل الشركات الصينية). حيث سيتم تعديل القائمة ديناميكيا في الوقت المناسب وفقا لتراخيص التسويق NMPA.[2]

المطلب الثاني: دراسة حالة الاتحـاد الأوربي

باعتباره أحد أهم الجهات الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وأحد المروجين الرئيسيين للتأسيس قواعد تجارية واضحة داخل منظمة التجارة العالمية، خصوصا فيما يتعلق بتيسير التجارة. كانت استجابات السياسة التجارية في الاتحاد الأوربي تساهم بشكل كبير في توسيع التجارة الحرة في الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك فيما يلي:

1 – انهاء اشتراط الحصول على إذن التصدير لمعدات الحماية الشخصية

أعلنت المفوضية الأوروبية ('EC') أنها رفعت قيود التصدير على معدات الحماية الشخصية (PPE) التي تم إدخالها في مارس 2020، عندما كان الاتحاد الأوروبي يعاني من نقص في الوقت الذي كافح فيه للسيطرة على الوباء. وقالت المفوضية الأوروبية إن القيود المؤقتة "توقفت عن التطبيق" بعد انتهاء صلاحيتها في 26 مايو.

وقد أدى تقييم اللجنة لتطبيقها إلى استنتاج أنها قد أدت الغرض منها. لقد تم وضع المخطط كإجراء مؤقت، وانتهائه يتوافق تماما مع التزامنا في هذا الصدد، حيث لم تكن هناك طلبات لإطالة أمد المخطط.

يظهر تنفيذ المخطط أيضا أن نظام الترخيص قد حقق التوازن الصحيح بين تلبية احتياجات الصحة العامة وتأمين تدفقات التجارة المفتوح. ووفقا للتقارير التي قدمتها الدول الأعضاء، فقد طلب المصدرون أكثر من 1300 تصريح بناء على اللائحة التي دخلت حيز التنفيذ في 26 أفريل. تمت الموافقة على حوالي 95٪ من جميع الطلبات.

وقدم الاتحاد الأوروبي في البداية خطة تصاريح التصدير لمعدات الحماية الشخصية في 15 مارس لضمان كفاية

---

(1) Imformation sharing platform for patents on pandemic prevention against covid-19, available at link: https://ncp.patentstar.cn/en, access date: 27-03-2022 at the time: 20:04.

(2) UNCTAD, COVID-19 trade measures, available at link: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/covid-19-and-ntms, access date: 28-03-2022 at the time: 08:33.

إمدادات مثل هذه المنتجات في الاتحاد الأوروبي في أوقات أزمة فيروس كورونا. خفض مخطط منقح، نشر في 26 نيسان / أفريل، قائمة المنتجات التي تتطلب إذن تصدير إلى الأقنعة والنظارات والملابس الواقية، ومدد الاستثناء الجغرافي للشركاء ذوي سلاسل التوريد المتكاملة بشكل وثيق، وطالب الدول الأعضاء بمنح تصاريح التصدير على وجه السرعة للأغراض الإنسانية.[1]

2 – استخدام مواطن المرونة في إطار المشتريات العامة

توفر تشريعات الاتحاد الأوروبي بالفعل للمشترين العموميين في الدول الأعضاء حلولا مرنة لتلبية الاحتياجات العاجلة بسرعة مثل شراء معدات الحماية الشخصية والأدوية وأجهزة التنفس الصناعي، ليتم توفيرها لأولئك الذين يحتاجون إليها في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا الصدد قال المفوض تييري بريتون، المسؤول عن السوق الداخلية: "يتعرض المشترون العموميون لضغوط هائلة في حالة الطوارئ الحالية لضمان توافر معدات الحماية الشخصية مثل أقنعة الوجه والقفازات الواقية، وأجهزة التهوية المنقذة للحياة وغيرها من الإمدادات الطبية للجميع. من الذين يعملون بلا كلل في مواجهة هذه الأزمة. أريد أن أساعدهم من خلال شرح كامل لجميع المرونة والحلول التي يوفرها إطار عمل المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي لشراء مثل هذه المواد بسرعة. تمثل أزمة الفيروس التاجي الحالية إلحاحا شديدا وغير متوقع – على وجه التحديد في مثل هذا الموقف، تتيح قواعدنا الأوروبية للمشترين العموميين الشراء في غضون أيام، أو حتى ساعات، إذا لزم الأمر. أحث جميع المشترين من القطاع العام على الاستفادة الكاملة من هذه المرونة وعدم التردد وطلب المزيد من التوجيه من اللجنة إذا لزم الأمر".

وتحدد الإرشادات الخيارات وموطن المرونة التي يوفرها تشريع الاتحاد الأوروبي، فهو يقدم لمحة عامة عن اختيار إجراءات المناقصات المتاحة للمشترين العموميين والمواعيد النهائية المطبقة. وتشير الإرشادات إلى الاحتمالات، التي تتراوح من تقصير كبير في المواعيد النهائية المطبقة عموما إلى الشراء دون نشر مسبق لإشعارات العطاء في ظروف استثنائية، مثل الإلحاح الشديد المرتبط بمكافحة فيروس كورونا. كما يقدم توضيحا على سبيل المثال حول كيف يمكن للمشترين العموميين، في حالة ندرة الإمدادات الرئيسية هذه، إيجاد حلول وطرق بديلة للتعامل مع السوق.[2]

---

(1) European Commission, Coronavirus: Requirement for export authorisation for personal protective equipment comes to its end, available at link: https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2147, access date: 17-03-2022 at the time: 18:45.

(2) European Commission, Coronavirus: European Commission issues practical guidance on using the flexibilities of the EU public procurement framework, available at link: https://ec.europa.eu/growth/news/coronavirus-european-commission-issues-practical-guidance-using-flexibilities-eu-public-procurement-2020-04-01_fr, access date: 18-03-2022 at the time: 07:55.

3 – الممرات الخضراء – ضمان التدفق الحر للسلع والخدمات

للحفاظ على حركة الشحن بحرية وكفاءة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، أصدرت المفوضية الأوروبية، في 23 مارس 2020، نصائح عملية حول تنفيذ "الممرات الخضراء" – المعابر الحدودية مفتوحة لجميع مركبات الشحن التي تحمل البضائع حيث يجب إجراء أي فحوصات أو فحوصات صحية لا تزيد عن 15 دقيقة. من بين أمور أخرى، يتضمن إرشادات حول كيفية الحفاظ على حركة الشحن عبر الاتحاد الأوروبي أثناء الوباء. طلب من الدول الأعضاء تعيين، دون تأخير، جميع نقاط العبور الحدودية الداخلية ذات الصلة على شبكة النقل عبر أوروبا (TEN-T) كمعابر حدودية "خضراء". يجب أن تكون هذه المعابر الحدودية ذات الممرات الخضراء مفتوحة لجميع مركبات الشحن، بغض النظر عن البضائع التي تحملها.

اقترحت اللجنة في 28 أكتوبر تمديد نهج Green Lane لضمان عمل النقل متعدد الوسائط بشكل فعال في مجالات تشمل الشحن بالسكك الحديدية والشحن البحري والشحن الجوي. يتعين على الدول الأعضاء ضمان حرية الحركة السلسة للسلع عبر السوق الموحدة.

كما دعت المفوضية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى دعم عمليات الشحن الجوي خلال أزمة الفيروس التاجي وقدمت إرشادات للحفاظ على تدفقات النقل الأساسية، بما في ذلك تدفقات الإمدادات الطبية والأفراد.

وفي 25 يناير 2022، اعتمد المجلس نهجا منسقا جديدا بشأن القيود المفروضة على حرية التنقل أكد من خلاله مجددا على أهمية ضمان حرية حركة البضائع من خلال الاعتراف بعمال النقل والبحارة كمسافرين لديهم وظيفة أو حاجة أساسية. وبهذه الطريقة، ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تسعى إلى تجنب تعطيل السفر الضروري وضمان نظام "الممرات الخضراء" وتجنب تعطل سلسلة التوريد في حالة تفعيل مكابح الطوارئ للتوصية.[1]

4 – حقوق الملكية الفكرية

على الرغم من معارضة الاتحاد الأوروبي باستمرار اقتراح الهند وجنوب إفريقيا في منظمة التجارة العالمية بالتنازل مؤقتا عن بعض قواعد الملكية الفكرية بموجب اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، وهو إجراء من شأنه أن يوسع الوصول إلى اللقاحات المنقذة للحياة و منتجات صحية أخرى. إلا أنه وبتاريخ 4 يونيو2021 قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحه إلى مجلس التريبس الذي يسعى من خلاله إلى التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) بخطة عمل تجارية متعددة الأطراف لتوسيع إنتاج لقاحات وعلاجات جائحة كورونا، وضمان الوصول الشامل والعادل، ومن بين ماتضمنه هذا الاقتراح هو عنصر حقوق الملكية الفكرية،

---

[1] European Commission, Green lanes – Ensuring the free of goods and services, available at link: https://ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/coronavirus-response/transportation-during-pandemic_fr, access date: 18-03-2022 at the time: 15:00.

والذي ينص، على أن التراخيص الطوعية هي أكثر الأدوات فعالية لتيسير توسيع نطاق الإنتاج وتبادل الخبرات. وفي حالة فشل التعاون الطوعي، فإن التراخيص الإجبارية، التي تمنح بموجبها الحكومة ترخيصا مستهدفا يسمح للمنتج الراغب في صنع لقاح دون موافقة صاحب البراءة، هي أداة مشروعة في سياق الجائحة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يكونوا مستعدين للقيام بما يلي:

- الموافقة على أن جائحة كوفيد-19 هي ظرف استثنائي من حالات الطوارئ الوطنية، وأنه يجوز التنازل المشروع عن شرط التفاوض مع صاحب الحقوق عند الحاجة؛
- دعم الشركات المصنعة المستعدة لإنتاج اللقاحات و/أو العلاجات بأسعار معقولة بموجب ترخيص إلزامي بحيث يعكس مستوى الأجر الذي تدفعه الشركة المصنعة لصاحب البراءة هذه الأسعار المعقولة؛
- الموافقة على أن الترخيص الإلزامي يمكن أن يغطي أي صادرات متجهة إلى البلدان التي تفتقر إلى القدرة التصنيعية، بما في ذلك عن طريق مرفق كوفاكس.

ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا رسالة مكرسة بشأن الملكية الفكرية إلى هيئة منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (مجلس تريبس). وهنا، يقدم الاتحاد الأوروبي مزيدا من التفاصيل والوضوح بشأن كل نقطة من النقاط الثلاث المتعلقة بالملكية الفكرية ويربطها بالأحكام المحددة في اتفاق تريبس.[1]

5 – تمديد الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وإعفاء رسوم الاستيراد

نشرت الجريدة الرسمية قرار المفوضية (الاتحاد الأوروبي) 2313/2021 بشأن الإعفاء من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة، بشأن استيراد السلع اللازمة لمكافحة آثار تفشي جائحة كورونا خلال عام 2022. عملا بهذا القرار، البضائع سيتم قبول الإعفاء من رسوم الاستيراد والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في 23 دولة عضو، حتى 30 يونيو 2022. ينطبق تعليق رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة، من بين أمور أخرى، على الأقنعة ومعدات الحماية الشخصية الأخرى، ومجموعات الاختبار، وأجهزة التهوية، وغيرها من المعدات الطبية.

يشير قرار المفوضية الجديد إلى أنه في البداية، في عام 2020، اعتمدت المفوضية أول قرار لها بمنح إعفاء من رسوم الاستيراد والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع اللازمة لمكافحة آثار تفشي جائحة كورونا. استمرت الإعفاءات حتى 31 ديسمبر 2021. في 8 نوفمبر 2021، تشاورت اللجنة مع الدول الأعضاء حول ما إذا كان التمديد ضروريا. بعد ذلك، قدم 23 منهم طلبات تمديد. وتشمل النمسا وبلجيكا

---

[1] European Commission, EU proposes a strong multilateral trade response to the COVID-19 pandemic, available at link: https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2272, access date: 18-03-2022 at the time: 18:25.

وبلغاريا وكرواتيا والتشيك والدنمارك وإستونيا وفنلندا واليونان وألمانيا والمجر وأيرلندا وإيطاليا ولاتفيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد.

كانت الواردات التي أجرتها الدول الأعضاء الطالبة بموجب القرار الأولي (الاتحاد الأوروبي) 491/2020 مفيدة في تزويد المنظمات الحكومية أو المنظمات المعتمدة الأخرى بالوصول إلى الأدوية والمعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية اللازمة، والتي يوجد نقص فيها. تشير إحصاءات التجارة لمثل هذه السلع إلى أن الواردات ذات الصلة تسير في اتجاه هبوطي، لكنها تظل كبيرة ومتقلبة، بعد الطلب على السلع اللازمة لمكافحة جائحة كورونا. ونظرا لأن النقص في السلع اللازمة لمكافحة الجائحة لا يزال يتم الإبلاغ عنه في الدول الأعضاء الطالبة، ترى المفوضية الأوروبية أنه من المناسب منح إعفاء من رسوم الاستيراد المفروضة على السلع المستوردة وإعفاء ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع المستوردة.

مع الأخذ في الاعتبار التحديات الشديدة التي تواجهها الدول الأعضاء الطالبة، يجب منح الإعفاء من رسوم الاستيراد والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بالواردات التي تتم اعتبارا من 1 يناير 2022. ويجب أن يظل الإعفاء ساريا حتى 30 يونيو 2022.

وفقا للمادة 1 من قرار المفوضية الجديد (الاتحاد الأوروبي) 2313/2021، يمكن استيراد البضائع المحددة معفاة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، حيث يتم استيفاء ثلاثة متطلبات:

- الغرض من السلع هو توفيرها أو توزيعها مجانا من قبل مؤسسات الدولة بما في ذلك الهيئات الحكومية والهيئات العامة والهيئات الأخرى التي يحكمها القانون العام أو من قبل أو نيابة عن المنظمات المعتمدة من قبل السلطات المختصة في الدول الأعضاء، للأشخاص المتضررين أو معرضة لخطر الإصابة بجائحة كورونا أو المشاركة في مكافحة تفشي المرض؛
- يجب توفير البضائع مجانا للأشخاص المتأثرين أو المعرضين لخطر الإصابة بجائحة كورونا أو المشاركين في مكافحة تفشي جائحة كورونا مع الاحتفاظ بممتلكات الهيئات والمنظمات المشار إليها في النقطة 1. أعلاه؛
- تفي البضائع بالمتطلبات المنصوص عليها في لوائح الجمارك وضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك أنه لا يجوز استخدامها لغرض غير مصرح به؛

علاوة على ذلك، يمكن أن تستفيد البضائع المستوردة أيضا من الإعفاء حيث يتم استيرادها بغرض طرحها للتداول من قبل أو نيابة عن وكالات الإغاثة في حالات الكوارث حيث يطلب منها توفير مثل هذه الإغاثة في حالات الكوارث.

يفرض تفويض المفوضية التزام المعلومات على الدول الأعضاء، بحيث يجب عليهم تقديم معلومات فيما يتعلق بطبيعة وكميات البضائع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة من دول ثالثة بموجب هذا

الإعفاء. يجب على الدول الأعضاء أيضا إبلاغ المفوضية بالمنظمات التي وافقت عليها لتوزيع السلع أو إتاحتها وأي تدابير يتم اتخاذها لضمان استخدام هذه السلع فقط لمعالجة عواقب جائحة كورونا.

الأهم من ذلك، يجب على البائعين في هونغ كونغ الذين قد يستفيدون من الإعفاءات أن يضعوا في اعتبارهم أن قرار اللجنة الجديد، والمادة 1 المذكورة أعلاه من القرار الجديد، تنطبق على الواردات التي تم إجراؤها إلى النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، الدنمارك، إستونيا وفنلندا واليونان وألمانيا والمجر وأيرلندا وإيطاليا ولاتفيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد. تسري أحكام القرار حتى 30 يونيو 2022، على الرغم من أنه لا يمكن استبعاد تمديد التاريخ الأخير بشكل أكبر.

كخلفية للقرارات المذكورة أعلاه التي اعتمدتها المفوضية، قد يرغب بائعو هونغ كونغ في معرفة أن القواعد الجمركية للاتحاد الأوروبي تنص على إمكانية التنازل عن رسوم الاستيراد من أجل دعم ضحايا الكوارث. بموجب هذه الأحكام، يجوز للمفوضية الأوروبية، عند الطلب، أن تأذن للدول الأعضاء بمنح إعفاء من رسوم الاستيراد. تحتوي قواعد ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي أيضا على أحكام معادلة تسمح بالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة التي تفرض عادة على الاستيراد النهائي لسلع معينة. في 20 مارس 2020، دعت المفوضية الدول الأعضاء والمملكة المتحدة إلى تقديم مثل هذا الطلب. في قرارها الأولي الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 3 أبريل 2020.[1]

المطلب الثالث: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

في أعقاب كوفيد -19، أدركت الحكومة الأمريكية، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتسهيل تدفق التجارة. ومن هذا المنطلق إتخذت الادارة الأمريكية جملة من التدابير التيسيرية، نوضحها من خلال:

1 – تخفيف وتأجيل الرسوم الجمركية

استجابة لوباء الفيروس التاجي، اتخذت الإدارة الأمريكية إجراءات مكنت من تخفيف الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأمريكية. في الإعلان رقم 9994 الصادر في 13 مارس 2020، وإدراكا للمخاطر التي يمثلها فيروس كورونا على أنظمة الرعاية الصحية الأمريكية، أعلنت الإدارة حالة طوارئ وطنية، مما مهد الطريق للوكالات الحكومية لاتخاذ إجراءات استجابة للوباء المتصاعد.

بالتزامن مع إعلان حالة الطوارئ الوطنية، أصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) إعلانات موازية في إشعارات السجل الفيدرالية بتاريخ 10مارس و 16مارس و 17مارس 2020، حيث منح استثناءات على الرسوم الجمركية للإمدادات الطبية من الصين، والمستخدمة في مكافحة جائحة كورونا.

---

[1] VAT Exemption and Import Duty Relief Extended in Most Member States for Goods Needed to Combat COVID-19, available at link: https://research .hktdc.com/en/article/ OTU1MDc4NDU4, access date: 19-03-2022 at the time: 16:25.

في 25 آذار (مارس) 2020، فيما يتعلق مباشرة بوباء جائحة كورونا والحاجة الناتجة إلى تجارة أقل تقييدا في منتجات الحماية الشخصية والأجهزة الطبية، أعلن مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة عن فرصة للتعليق العام على الإزالة المحتملة لواجبات بعض المواد الطبية. المنتجات اللازمة لمحاربة الفيروس التاجي، مع قبول التعليقات حتى 25 يونيو 2020. وفي 18 أبريل 2020، بناء على إعلان الطوارئ الوطني، أصدرت الإدارة الأمر التنفيذي 13916 الذي منح السلطة القانونية لوزارة الخزانة الأمريكية لاتخاذ إجراءات لتمديد المواعيد النهائية للدفع لسداد رسوم معينة أثناء حالة الطوارئ الوطنية. وفقا لهذه السلطة، سمحت الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) بفترة تأجيل مدتها 90 يوما على مدفوعات معينة للمستوردين الذين واجهوا صعوبات مالية كبيرة بسبب الاستجابة لفيروس كورونا. وفقا للقاعدة النهائية المؤقتة المشتركة صادر عن مكتب الجمارك وحماية الحدود ووزارة الخزانة، فإن مرونة الدفع هذه ستطبق فقط على المستوردين الذين يعانون من صعوبات كبيرة وستنطبق على البضائع التي تم إدخالها في مارس أو أبريل من عام 2020. لا يسمح هذا التأجيل المؤقت بإعادة أي ودائع من الرسوم والضرائب المقدرة، أو الرسوم التي تم دفعها بالفعل. وبالنسبة للفوائد، فلن تتراكم أي فائدة على الدفع المؤجل لهذه الرسوم والضرائب والرسوم المقدرة خلال فترة التأجيل البالغة 90 يوما.كما أنه لن يتم فرض أي غرامة أو تعويضات مقطوعة أو أي عقوبة أخرى على تأجيل دفع إيداع الرسوم والضرائب والرسوم المقدرة وفقا لهذا التأجيل المؤقت.

فاستجابة للظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كورونا، قدمت CBP تمويل الإغاثة للمجتمع التجاري من خلال تأجيل أكثر من 574 مليون دولار من رسوم الاستيراد في مارس وأبريل 2020.[1]

2 – المشتريات العامة

تعتمد قدرة أي دولة على مكافحة كوفيد -19 والاستجابة له بشكل فعال على فعالية سياسات وممارسات المشتريات العامة. فنظام المشتريات العامة الفعال سيضمن، على الأقل، شراء سلع وخدمات عالية الجودة في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المجتمع . والمشتريات العامة هي "العملية الشاملة للحصول على السلع، والأعمال المدنية والخدمات، والتي تشمل جميع الوظائف من تحديد الاحتياجات، واختيار المصادر وطلبها، وإعداد العقد ومنحها، وجميع مراحل إدارة العقد حتى نهاية الخدمات" .

شكل كوفيد -19 ضغوطا هائلة على سلاسل التوريد، ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم. لذلك، أثناء الوباء، من المهم وضع سياسات وإجراءات شراء مناسبة لتقليل الضغط الذي يواجهه المشترون والموردون، وتوفير الوصول إلى الإمدادات الطبية اللازمة لتخفيف آثار كوفيد -19، ومساعدة الموردين على إدارة حالة عدم اليقين في حالة حدوث أي تغييرات تحدث، وتقدم ضمانا للموردين مع تغير الظروف وظهور

[1] Richard et al, US takes action to abate tariffs and duties in wake of COVID-19, available at link:https://www.dlapiper.com/en/uk/insights/publications/2020/05/us-takes-action-to-abate-tariffs-and-duties-in-wake-of-covid-19/, access date: 28-03-2022 at the time: 19:00

الفرص. في الولايات المتحدة، يشرف مكتب سياسة المشتريات الفيدرالية (OFPP) على السياسات والممارسات المتعلقة بالمشتريات العامة استجابة لفيروس كورونا الجديد، تم اتخاذ إجراءات التخفيف من المشتريات لضمان رفاهية كل أمريكي من خلال نشر المنتجات الطبية من المخزون الوطني الاستراتيجي (SNS) وزيادة إنتاج الإمدادات والمعدات الطبية من قبل العديد من الشركات المصنعة الأمريكية.

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد -19 جائحة عالمي، اشترت الولايات المتحدة العديد من السلع والخدمات اللازمة لمكافحة الفيروس. وتشمل هذه الإمدادات المعدات الطبية والأدوية والبنية التحتية للمستشفيات والخدمات الأمنية. في 18 مارس 2020، أصدر الرئيس دونالد ترامب أمرا تنفيذيا لتشجيع الشركات المصنعة وتمكينها من تحديد أولويات وتوزيع الموارد الصحية والطبية التي يمكن أن تضمن الاستجابة السريعة لانتشار كوفيد -19 في الولايات المتحدة، مستشهدا بقانون الإنتاج الدفاعي المعدل لـ 1950. ويمنح قانون الإنتاج الدفاعي الرئيس وإدارته تفويضا لمطالبة القطاع الخاص بإعطاء الأولوية لعقود الحكومة الفيدرالية لمعالجة النقص في الإمدادات والمعدات الطبية أثناء أزمة كوفيد -19.[1]

3 – حقوق الملكية الفكرية

وفقا للسلطة المؤقتة التي يوفرها قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي لفيروس كورونا قانون (CARES) ، قام مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة (USPTO) بتمديد الوقت لتقديم بعض براءات الاختراع و المستندات المتعلقة بالعلامات التجارية ودفع بعض الرسوم المطلوبة، والتي كانت ستستحق في الفترة ما بين 27 مارس و 31 مايو، حتى 1 يونيو 2020. هذا بالإضافة إلى التمديد المسبق الذي أعلنه مكتب الولايات المتحدة الأمريكية في 31 مارس 2020.

وبهذا الصدد قال أندريه إيانكو، وكيل وزارة التجارة للملكية الفكرية ومدير مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية " :سيلعب الابتكار وريادة الأعمال دورا رئيسيا في مكافحتنا لهذا الوباء، وفي الانتعاش القادم لبلدنا ". " وبناء على ذلك، يواصل مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية تقييم التدابير لدعم عمل المخترعين ورجال الأعمال خلال هذه الأزمة وما بعدها".[1]

في17 سبتمبر 2020 نفذ مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية برنامجا تجريبيا مؤقتا لطلب براءات الاختراع مؤجل الرسوم وقاعدة بيانات تعاونية لتعزيز التبادل السريع للمعلومات حول الاختراعات المصممة

---

[1] Abdul-Akeem Sadiq, Ruth Kessa, U.S. Procurement in the Age of COVID-19: Challenges, Intergovernmental Collaboration, and Recommendations for Improvement, Sage journals, vol 50 issue 7-6, 2020, The Amirecan Review of Public Administration, USA,2020, P.P:636-637.

[1] United States Patent and Trademark Office, USPTO extends certain patent and trademark deadlines to June 1, available at link: https://www.uspto.gov/about-us/news-updates/uspto-extends-certain-patent-and-trademark-deadlines-june-1, access date: 03-04-2022 at the time: 14:10.

لمكافحةجائحة كورونا. بموجب هذا البرنامج، يسمح USPTO لمقدمي الطلبات بتأجيل دفع المبلغ المؤقت رسوم إيداع الطلب حتى إيداع الطلب غير المؤقت المقابل .في المقابل، يوافق مقدمو الطلبات على أن الموضوع الفني الذي تم الكشف عنه في طلباتهم المؤقتة سيتم إتاحته للجمهور عبر قاعدة بيانات تعاون قابلة للبحث محفوظة على موقع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.(2)

وبتاريخ 5 أبريل 2020 عمل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة على توسيع برنامج جوائز براءات الاختراع من أجل الإنسانية ليشمل فئة جديدة لأولئك الذين يستجيبون بسرعة لتحديات وباء جائحة كورونا باستخدام تقنيات تغيير قواعد اللعبة أو تطويرها. ستوفر فئة الجائزة الجديدة هذه حوافز تجارية لمقدمي طلبات براءات الاختراع وأصحابها والمرخص لهم الذين تتبع اختراعاتهم كوفيد-19 أو تمنعهم أو تشخصهم أو تعالجهم. ستلهم قصص نجاحهم الآخرين لتسخير الابتكار من أجل التقدم البشري.(3)

4 – تمديد شهادة الممارسات الزراعية الجيدة

تلتزم خدمة التسويق الزراعي (AMS) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية (USDA) بتقديم الخدمات اللازمة في الوقت المناسب لدعم حركة الإمدادات الغذائية الأمريكية واتخاذ خطوات لمواجهة التحديات بسبب حالة الطوارئ الوطنية لجائحة كورونا.

للمساعدة في حركة المحاصيل المتخصصة الطازجة إلى قنوات التسويق، قامت AMS بتاريخ 31 مارس2020 بتمديد تاريخ انتهاء صلاحية شهادات تدقيق وزارة الزراعة الأمريكية المقرر أن تنتهي صلاحيتها في 31 مايو 2020 أو قبله، لمدة 60 يوما،حيث أن شهادات تدقيق وزارة الزراعة الأمريكية صالحة عادة لمدة 12 شهرا. وينطبق تمديد الشهادة على 400 متدقق حالي معتمد بموجب ممارسات الزراعة الجيدة (GAP) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، والتحقق من المنشأ المحلي وبرامج تدقيق أنظمة النبات.

(2) United States Patent and Trademark Office, Deferred-fee provisional patent application pilot program and collaboration database to encourage inventions related to COVID-19, available at link: https://www.uspto.gov/initiatives/deferred-fee-provisional-patent-application-pilot-program-and-collaboration-database, access date: 03-04-2022 at the time:16:15.

(3) United States Patent and Trademark Office, Patents for Humanity: COVID-19, available at link: https://www.uspto.gov/ip-policy/patent-policy/patents-humanity-covid-19, access date: 03-04-2022 at the time:16:40.

إن تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية للمدققين بشهادات حالية سيسمح لـ AMS بتركيز الموارد على توفير عمليات تدقيق للتحقق من سلامة الأغذية للكيانات الجديدة في برامج تدقيق وزارة الزراعة الأمريكية التي تتطلب شهادة لنقل المنتج إلى التجارة.[1]

5 – تمديد التوجيه المؤقت لتقديم الشهادات الصحية البيطرية إلكترونيا

تواصل خدمة فحص صحة الحيوان والنبات (APHIS) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية (USDA) إدراك التحدي غير المسبوق الذي يمثله فيروس كورونا الجديد أمام التجارة. لتخفيف التأثير على واردات السلع ذات الأصل الحيواني، تقدم هيئة (APHIS) الإرشادات المؤقتة لأخصائيي الزراعة في الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) المكلفين بمراجعة معلومات الاستيراد المطلوبة للمنتجات الحيوانية والمنتجات الثانوية التي تنظمها وزارة الزراعة الأمريكية. يحل هذا التوجيه، والصادر في: 7 يونيو 2020 محل الإصدارات السابقة التي تم إبلاغها مع الجمارك وحماية الحدود.

قد يقبل المتخصصون الزراعيون في CBP جميع مستندات الاستيراد –بما في ذلك الشهادات البيطرية –التي تم تحميلها على البيئة التجارية الآلية (ACE) نظام صورة المستندات (DIS) بغض النظر عن حالة المرض في البلد المصدر. وACE هو نظام جمركي للنافذة الواحدة للولايات المتحدة يستخدمه مكتب الجمارك وحماية الحدود لجمع المعلومات عن الواردات (إقرارات الاستيراد). تقوم ACE بإدارة DIS لجمع عمليات مسح المستندات وتتطلب برنامج سمسرة جمركي محدد. تتضمن مستندات الاستيراد المقبولة الشهادات البيطرية والمستندات الداعمة لمتطلبات تصريح الاستيراد البيطري، وهذه الإرشادات فعالة للشحنات التي تصل حتى 30 سبتمبر 2020.[2]

6 – تعزيز سلاسل التوريد العالمية

من خلال تصميم الرئيس الأمريكي بايدن على مساعدة النظام الصحي العالمي على إعادة البناء بشكل أفضل. إلتزمت الولايات المتحدة بالعمل مع شركاء في القطاع الخاص ومع الحكومات الأجنبية لتعزيز سلسلة التوريد العالمية المتنوعة والمرنة، وتحسين قدرات التصنيع العالمية الرئيسية، وسد الفجوات العالمية في توافر وتوزيع اللقاحات، والعلاجات، والاختبار، و معدات الوقاية الشخصية، مع العمل من أجل المزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بين البلدان وعلى الحاجة إلى وجود موردين متعددين موثوقين للمواد الخام والسلع الوسيطة والتامة الصنع. فيمكن

---

(1) USDA, Temporarily Extends Expiration Dates for Some Good Agricultural Practices, Domestic Origin Verification, Plant Systems Audit Program Certifications, available at link: https://www.ams.usda.gov/content/usda-temporarily-extends-expiration-dates-some-good-agricultural-practices-domestic-origin, access date: 05-04-2022 at the time:18:08.

(2) USDA, APHIS Extends Updated Interim Guidance for Veterinary Health Certificates through September 30, 2020, available at link: https://content.govdelivery.com/ /accounts/USDAAPHIS/bulletins/2943fa9, access date: 05-04-2022 at the time:18:50.

للانفتاح والتواصل تعزيز الاستجابة السريعة للاضطرابات في سلاسل التوريد والسماح للاعبين الآخرين داخل سلسلة التوريد باتخاذ خطوات مخففة، مع تجنب أي قيود تجارية غير ضرورية والحفاظ على التدفق الحر للسلع والخدمات.[1]

[1] U.S. Department of state, U.S. COVID-19 Response: Strengthening Global Supply Chains, available at link: https://www.state.gov/covid-19-recovery/, access date: 09-04-2022 at the time:19:00.

خلاصــة

تم التطرق في هذا الفصل إل تدابير السياسة التجارية المتخذة استجابة لجائحة كورونا من طرف العينات محل الدراسة، وقد تظمنت التدخلات الحكومية على أربع فئات عريضة وهي: الاعانات، التعريفات والقيود الكمية، وكذا تدابير الاستثمار، بالاضافة إلى المشتريات العمومية. وقد تم اعتماد تدابير تقييد التجارة بنسب متفاوتة، مع أن تفعيل هذه التدابير كان بصفة مؤقتة فهي مرتبطة بفترة معينة خلال الوباء وهي المراحل الأولى من الجائحة، ولكون أن الصين، والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية، فقد أظهر الأعضاء ظبط النفس في فرض تدابير تقييد التجارة الجديدة ذات الصلة بالوباء، مع دعم الانتعاش من خلال الاستمرار في إزالة القيود المعتمدة في وقت سابق من الأزمة.

وفي مقابل اعتماد التدابير التقييدية، وقصد تسهيل حركة البضائع وضمان توافر الامدادات الحيوية محليا، مع ضمان الوقاية من الوباء وتوفير التخليص الجمركي الكافي وضوابط الامتثال. فقد تم تفعيل تدابير تيسير التجارة، والتي من خلالها تم العمل لوضع أنظمة لتعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقدرة الإنتاجية والاستثمارات لتعزيز الإمدادات و معالجة اختناقات سلسلة التوريد التي تؤثر على الانتاج والتجارة، وتنفيذ تدابير الملكية الفكرية المحددة لتسهيل التنمية ونشر التقنيات الصحية المتعلقة بجائحة كورنا.

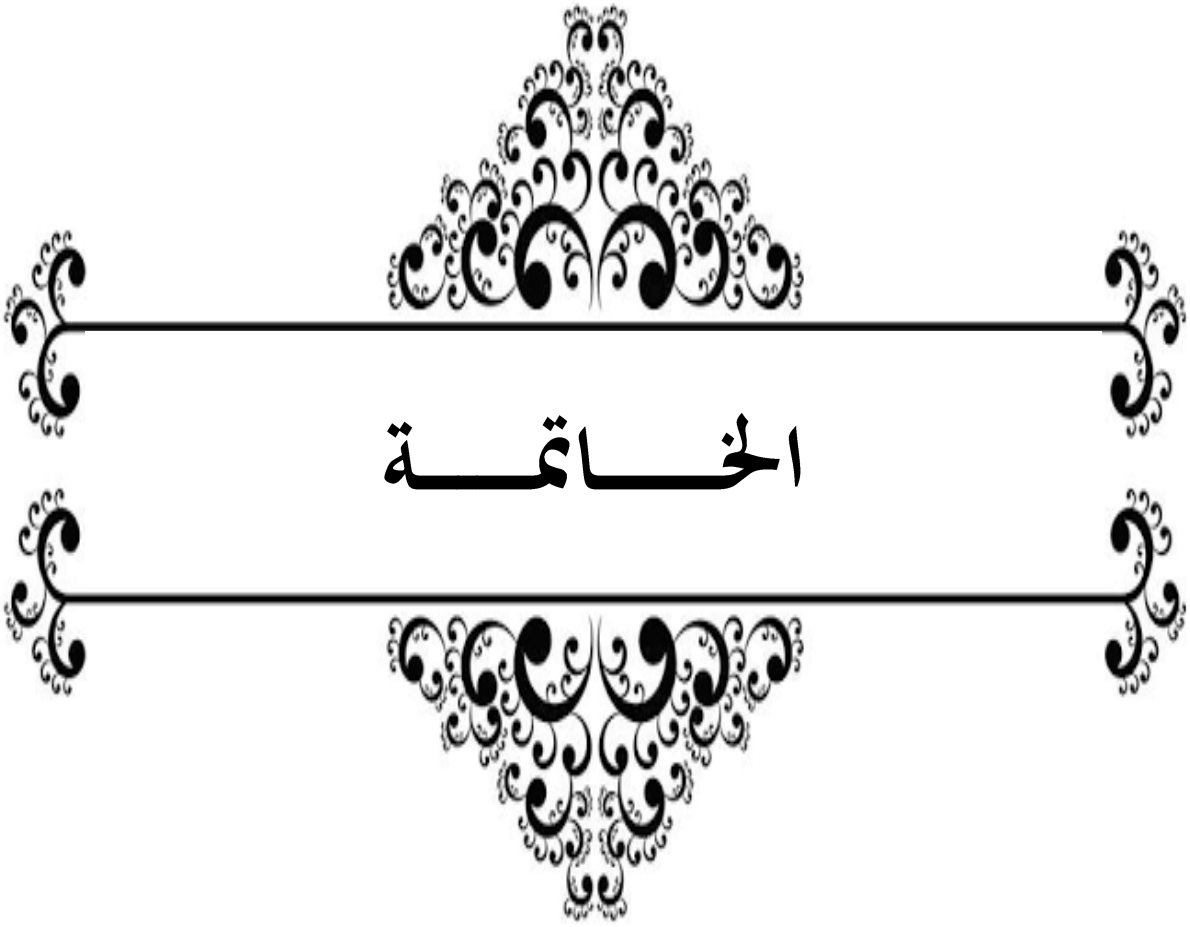

الخـــاتمـــة

❖ خاتمة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى السياسة التجارية في ظل جائحة كورونا، وسعيا منا للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، فقد تم التطرق في الجانب النظري إلى الأدبيات النظرية للسياسات التجارية، من خلال تناولنا لأهم مايتعلق بالسياسات التجارية من مفهوم وأهداف، وكذا اتجاهاتها وهي التي تنقسم إلى اتجاهين يتمثل الاتجاه الأول في السياسات التحريرية للتجارة والسياسات الحمائية لها، ولكل منهما مؤيد ومعارض، كما أنه لا توجد دولة في العالم تتبع سياسة واحدة فقط بشكل كلي، إذ تتسم السياسات بالتنوع بين الاتجاه نحو تحرير التجارة أو تقييدها، بناء على مصالح كل دولة. أما الجانب التطبيقي فقد تم التعرض فيه لاستجابات السياسة التجارية لجائحة كورونا لعينة من الأقطاب الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

❖ نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة التي تم وضعها والفرضيات التي سعينا إلى التحقق منها، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها:

- مع تفشي الوباء، سرعان ما أصبحت قضايا الأمن الاقتصادي من قضايا الأمن القومي، حيث كانت أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم تتحرك في اتجاه الحمائية، فقد نفذت هذه الأخيرة تدابير تجارية، سواء كانت تدابير لمكافحة الإغراق، أو شكل من أشكال قيود التصدير والاستيراد للحفاظ على السيطرة على الإمداد المحلي للمنتجات الأساسية والاستراتيجية، إضافة إلى التدابير الرامية إلى تنظيم أكثر إحكاما للاستثمار الأجنبي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- أدى فيروس كورونا إلى إحداث أكبر إغلاق عالمي، وأن يشل حركة التنقل والنقل بين الدول وداخلها. ولقد كان لهذا الإغلاق أثار سريعة ووخيمة في تعطيل سلاسل التوريد العالمية، فقد أدت عمليات الإغلاق الوطنية المتعددة في إبطاء أو حتى إيقاف تدفق المواد الخام والسلع النهائية إلى تعطيل الانتاج، نتيجة لذلك، كان هناك طلب أقل من المستهلكين وانخفاض النشاط الصناعي، ومع رفع الإغلاق، أدت المدخرات المكبوتة إلى ارتفاع الطلب بشدة، وفي حين كانت سلاسل التوريد العالمية التي تعطلت خلال الأزمة الصحية لا تزال تواجه تحديات ضخمة، وتكافح من أجل التعافي، أدى ذلك إلى فوضى بالنسبة لمصنعي وموزعي السلع الذين لا يستطيعون الإنتاج أو التوريد بقدر ما فعلوه في فترة ما قبل الجائحة لأسباب متنوعة، ونتيجة لذلك، كان هناك إرتفاع لطلب المستهلكين على السلع مع نقص المعروض منها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- لقد كانت سياسات التدخل التي تم اتخاذها خلال الجائحة متنوعة، بدءا من السياسات التي تهدف إلى زيادة الوصول إلى المنتجات الصحية ذات الصلة بكوفيد-19 إلى تلك التي تهدف إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء. من خلال دعم الشركات الضعيفة أو القطاعات المحلية. فقد شملت سياسات التدخل، الإعانات الموجهة للمنتجين المحليين، وضخ رأس المال في الشركات الخاصة، وإدارة اتفاقيات الشراء المسبق للقاحات والعلاج، والتغييرات في قوانين الضرائب لتحفيز الانتاج المحلي. كما تضمنت التعريفات وسياسات التقييد الكمي، بما في ذلك قيود الاستيراد والتصدير، متطلبات ترخيص الاستيراد والتصدير، متطلبات مراقبة التجارة، مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. إضافة إلى هذا نجد تدابير الاستثمار، وإن كانت عادة فئة واسعة في صنع السياسات، حيث تضمنت فقط قائمة قصيرة من القواعد الجديدة التي تحكم العلاقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المصادر المحلية وحوافز التوطين. كما شملت سياسات التدخل أيضا سياسات المشتريات العامة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- يضاعف التعاون الدولي الجهود الفردية للبلدان؛ في مكافحة وباء كوفيد-19، فالتعاون الدولي ليس مفيدا فحسب، بل لا غنى عنه. فعلى المدى القصير، كان هناك حاجة إلى التعاون بين الحكومات للحد من الوباء وتسريع الخروج من الأزمة. وعلى المدى المتوسط والطويل، يمكن للسياسات التجارية المنسقة دوليا أن تسهل التعافي، وإعادة بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية بطرق شاملة ومستدامة، وتساعد في الاستعداد للمخاطر والأوبئة في المستقبل.

❖ آفاق الدراسة:

تقودنا دراسة موضوع السياسة التجارية في ظل جائحة كورونا، إلى آفاق للبحث يمكن ذكر بعضها:

- أثر السياسات التجارية على التعاون الدولي خلال جائحة كورونا.
- دور منظمة التجارة العالمية في ظبط السياسيات التجارية في ظل جائحة كورونا.
- تحديات منظمة التجارة العالمية بعد جائحة كورونا.

قـــائمـــة المراجـــــع

أولا: باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
2. أحمد محمود خالد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019.
3. حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد القومي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002.
4. حشيش عادل أحمد ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
5. السريتي السيد محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
6. سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية النشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
7. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
8. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
9. عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
10. عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية، مصر، 2003.
11. مطر موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001.
12. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
13. منصور جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
14. وفا عبد الباسط، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

❖ المجلات والدوريات:

1. ملكاوي حنان عيسى، تداعيات جائحة فريوس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، نشرية الألكسو العلمية – العدد الثاني – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2020.

2. مجموعة البنك الدولي، حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020.

❖ الأطروحات والرسائل:

1. عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف1، الجزائر، 2018-2019.
2. سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات والصفقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

❖ التقارير:

1. صندوق النقد الدولي، تقرير"آفاق الاقتصاد العالمي"، إدارة مسارات التعافي المتباعدة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021.
2. صندوق النقد الدولي، مستجدات "آفاق الاقتصاد العالمي"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، تقرير "الاستثمار العالمي 2021"، جنيف، سويسرا، 2021.
4. صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الثاني عشر، أبو ظبي، الامرات العربية المتحدة، 2020.
5. صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الرابع عشر، أبو ظبي، الامرات العربية المتحدة، 2021.
6. صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي "، الإصدار الخامس عشر، أبو ظبي، الامرات العربية المتحدة، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ Sources:

1. Richard E. Baldwin and Simon J. Evenett, **COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work**, Centre for Economic Policy Research, London, UK ,2020.

❖ Articles:

1. Abdul-Akeem Sadiq and Ruth Kessa, **U.S. Procurement in the Age of COVID-19: Challenges, Intergovernmental Collaboration, and Recommendations for Improvement**, Sage journals, vol 50 issue 7-6, 2020, The Amirecan Review of Public Administration, USA, 2020.
2. Christopher Casey and Cathleen Cimino-Isaacs, **Export Restrictions in Response to the COVID-19 Pandemic**, Congressional Research Service, 2021
3. Imad Antoine Ibrahim, **Overview of Export Restrictions on COVID-19 Vaccines and their Components**, Insights Bulletin, Volume: 25 Issue: 10, American Society of International Law, 2021.
4. Simon Evenett et al, **Trade Policy Responses to the COVID-19 Pandemic Crisis**, World Bank Group, 2020.
5. Vladimír Müller and Peter Terem, **Globalization of EU Trade Policy in the COVID-19 Era,** Matej Bel University, Faculty of Political Science and International Relations, Department of International Relations and Diplomacy, Kuzmányho, Slovakia, 2020.

❖ Reports:

1. Alan Hervé, **The European Trade Policy in the time of Covid-19: Adaptation or change of paradigm?** Fondation Robert Schuman, France, 2021
2. Karen Sutter, et al, **COVID-19: China Medical Supply Chains and Broader Trade Issues**, Congressional Research Service, 2020.
3. Shahra Razavi, **Extending social protection to informal workers in the COVID-19 crisis, Country responses and policy considerations**, International Labour Organization, Geneva, Switzerland, 2020.
4. European Commission, **First Annual Report on the screening of foreign direct investments into the Union**, Brussels, Belgium, 2021.
5. World Bank Group, **"COVID-19 Crisis through a Migration Lens"**, Washington, USA, April 2020.
6. World Trade Organization, **overview of developments in the international trading environment** , annul –report by the director general, Geneva, Switzerland, 2021.
7. U.S. Customs and Border Protection, **CBP Trade and Travel Report**, USA, 2021.

❖ المواقع الالكترونية:

1. https://blogs.worldbank.org/voices/2020-year-review-impact-covid-19
2. https://content.govdelivery.com/ /accounts/USDAAPHIS/bulletins/2943fa9
3. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11551
4. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_6092
5. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU trade_in_covid-19_related_products
6. https://ec.europa.eu/growth/news/coronavirus-european-commission-issues-practical-guidance-using-flexibilities-eu-public-procurement-2020-04-01_fr
7. https://ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/coronavirus-response/transportation-during-pandemic_fr
8. https://ged-project.de/trade-and-investment/economic-consequences-of-the-corona-pandemic-for-developing-countries-and-emerging-markets
9. https://gis.harvard.eud/files/gis/files/poster_02.pdf
10. https://ncp.patentstar.cn/en
11. https://ploum.nl/en/knowledge-center/news/restrictions-on-export-of-personal-protective-equipment-ppe-outside-the-eu

12. https://research.hktdc.com/en/article/ MTAxMDIwOTEwMg
13. https://research .hktdc.com/en/article/ OTU1MDc4NDU4
14. https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2123
15. https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2147
16. https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2272
17. https://unctad.org/es/node/2374
18. https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/covid-19-and-ntms
19. https://www.ams.usda.gov/content/usda-temporarily-extends-expiration-dates-some-good-agricultural-practices-domestic-origin
20. https://www.bbc.com/news/business-52352395
21. https://www.caixabankresearch.com/en/sector-analysis/real-estate/impact-pandemic-international-housing- markets-there-risk-overheating
22. https://www.china-briefing.com/news/small-businesses-in-china-new-relief-measures-for-service-sector/
23. https://www.china-briefing.com/news/understanding-chinas-new-rules-on-import-and-export-food-safety/
24. https://www.dlapiper.com/en/uk/insights/publications/2020/05/us-takes-action-to-abate-tariffs-and-duties-in-wake-of-covid-19/
25. https://www.exim.gov/fact-sheet-exim-covid-19-assistance
26. https://www.ejiltalk.org/chinas-recent-restrictions-on-trade-and-the-sps-agreement/
27. http://www.gov .cn/zhengce/zhengceku/2020-02/13/content_5478044.htm
28. https://www.hfw.com/COVID-19-and-EU-state-aid-temporary-framework-April-2020
29. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/06/blog- ch2-weo-inflation-scares
30. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/13/blog-fiscal-policy-for-an-uncertain-world
31. https://www.investmentmonitor.ai/manufacturing/how-covid-19-is-affecting-fdi-regulations
32. http://www.mofcom.gov.cn/article/ae/ai/202002/20200202934222.shtml
33. https://www.state.gov/covid-19-recovery/
34. https://www.sesric.org/sesric_covid_19-ar.php
35. https://www.strtrade.com/trade-news-resources/str-trade-report/trade-report/china-tightens-export-requirements-for-medical-products
36. https://www.thompsonhine .com /uploads/1345/doc/Country-by-Country_Guide_-_Government_Measures_Taken_in_ Response_to_COVID-19.pdf
37. https://www.uspto.gov/about-us/news-updates/uspto-extends-certain-patent-and-trademark-deadlines-june-1
38. https://www.uspto.gov/initiatives/deferred-fee-provisional-patent-application-pilot-program-and-collaboration-database
39. https://www.uspto.gov/ip-policy/patent-policy/patents-humanity-covid-19
40. https://www.who.int/ar/activities/tracking-SARS-CoV-2- variants
41. https://www.who.int/ar/news/item/21-04-1443-classification-of-omicron-(b.1.1.529)-sars-cov-2-variant-of-concern
42. https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/covid_details_by_country_e.htm?country=CHN
43. https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/trade_related_goods_measure_e.htm